



دَعْوَةُ الْحَقِّ

رابطة العالم الإسلامي
الإدارة العامة للإعلام والثقافة
إدارة الثقافة والنشر

الدخول في أمان غير المسلمين وأثاره في الفقه الإسلامي

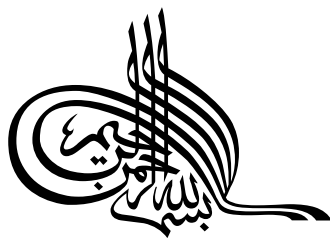
عبدالحق بن حقي بن علي التركماني

رابطة العالم الإسلامي
الإدارة العامة للإعلام والثقافة
إدارة الثقافة والنشر
سلسلة دعوة الحق كتاب شهري محكم

الدُّخُولُ فِي أَمَانٍ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ وآثاره في الفقه الإسلامي

تأليف:

عبدالحق الزركاني



تقديم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد،
وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإنَّ هذا الكتاب الموسوم بعنوان: «الدخول في
أمان غير المسلمين وآثاره في الفقه الإسلامي»؛ من الكتب التي
توضِّح فقه التعامل بين المسلمين وبين غيرهم، في ظلِّ
التغيُّرات المعاصرة. وقد تزايدت الحاجةُ إلى هذا الفقه بعد أن
كثر انتقال المسلمين إلى دول غير إسلامية، وإقامتهم فيها، وما
يتبع ذلك من مساكنة غير المسلمين ومخالطتهم ومشاركتهم في
مجالات العيش، مما يحتاج إلى فقهٍ وتبصُّرٍ.

والواقع أنَّ فئةً من المسلمين المقيمين في بلدان غير مسلمةٍ
يغلبُ عليهم الجهلُ بأحكام الشريعة، وقلةُ الاكتراث
بمراعاتها في معاملة بعضهم بعضاً، وفي معاملة غيرهم ممن
يقيمون بين أظهرهم.

وتراثنا الفقهيُّ المتَّصلُ بتنظيم العلاقة بين المسلمين وبين
غيرهم مفصَّلٌ مستفيضٌ في الحالة العكسيَّة لما عليه الوضعُ
الآن؛ أي في حالة غير مسلمٍ يقيم بين أظهر المسلمين، بصورةٍ
مؤقتةٍ أو مؤبدَّة، فرديةٍ أو جماعيةٍ، بناءً على التسويغ المبدئيِّ لهذه

الإقامة، وذلك يقتضي جملةً من التفاصيل الإجرائية، يتَّضح من خلالها شروطُ هذه الإقامة وحقوقُها وواجباتُها في العبادات والمعاملات والآداب والأخلاق.

وظهر هذا النوع من الفقه في المصنَّفات القديمة - بصورةٍ عامَّةٍ - تحت عنوان: السَّير؛ أي سِيرَ الخلفاء والأمراء والقضاة، ومسالكتهم السياسيَّة والحكُميَّة في معاملة غير المسلمين، وما يلزمهم في ذلك من العدل فيهم والرِّفق بهم، وكفَّ أذاهم عن المسلمين والعكس، إظهارًا لعدل الإسلام وسماحته.

وبمقتضى فقه الأقليَّات غير المسلمة في دولة الإسلام؛ عاشت أممٌ من مللٍ شتَّى في كنفِ المسلمين، آمنَّةً، مطمئنَّةً، مصونةَ الحقوق، سواءً في مراحل قوَّة دول الإسلام أو ضعفها، فلم يُكرهوا على ترك دينهم والتحوُّل إلى الإسلام، ولا حيفَ عليهم في شيءٍ مما يتعلَّق بنسائهم وأولادهم وأموالهم ومعابدهم ومعاملاتهم؛ ما استقاموا على ما عاهدوا عليه المسلمين، ولم يظهر منهم خيانةٌ أو مظاهرةٌ لعدوِّ المسلمين عليهم. وقد أطلق المسلمون على من يعيشون بين أظهرهم من أهلِ الملل الأخرى اسمَ: «أهل الذمة» لتأكيد حقِّهم على المسلمين، وأنَّهم في ذمتهم ومسؤوليتهم، على خلاف ما تدلُّ عليه التسميةُ التي سُمُّوا بها في معاجم وموسوعاتٍ أجنبيَّة،

حيثُ سُمِّي النظامُ الذي يخضعون إليه: «نظام الاستسلام»،
أو: «نظام الخضوع».

والسَّماحةُ التي عامل بها الإسلامُ الذمَّيينَ والمستأمنين؛
مكَّنت أعدادًا منهم أن ينبُعُوا في فنونٍ شتى، كالطَّبِّ والصَّيدلة
والفلك والجغرافيا والحساب والهندسة والأدب والترجمة،
وأُسهموا في التقدم العلميِّ والتَّقنيِّ الذي وصلتْ إليه
الحضارةُ الإسلاميةُ في عهدها الزَّاهر.

واليوم وقد أصبح الواقع منعكسًا بإقامة فئةٍ من المسلمين
في بلادٍ غير مسلمةٍ، واستيطانها على التَّيديد، أو المقام فيها لأمدٍ
محدودٍ لغرضٍ تعليميٍّ أو تجاريٍّ أو دبلوماسيٍّ، أو غير ذلك؛
فالحاجةُ تقتضي أن يتفقَّهوا في أوضاعهم الجديدة، حتَّى
يحافظوا على هَوِيَّتِهِم من المَسْخ، ودينهم من الضَّياع، ويتعاونوا
في إقامته فيما بينهم، وتعليمه لأبنائهم، ويُحسِّنوا التَّعاملَ مع
غيرهم على ضوء ما تهدي إليه الشريعةُ من أحكام وآدابٍ،
فإنَّهم يقدِّمون من أخلاقهم ومعاملاتهم صورةً عن الإسلامِ
وثقافته وحضارته، ذلك أنَّ كثيرًا من الفئات غير المسلمة لا
تكلِّف نفسها التَّعرُّفَ على الإسلام، أو لا تتمكَّن من ذلك؛ إلا
من خلال هذا السُّلوك الذي تراه من أبناء الجاليات المسلمة،
فإذا كان سلوكُها لا ينضبطُ بما جاء به الإسلام من الأحكام

والأخلاق والآداب، فإنه - بلا شك - يُورثُ موقفًا سلبيًا من هذا الدِّين، ويؤكد تلك الصُّورة السيئة التي يروج لها الحاقدون عليه في بعض وسائل الإعلام.

والمؤمِّل أن يُسهِمَ هذا الكتابُ - الَّذي تصفَّحتُ جزءًا منه - في تجلية مسائل وقضايا أساسية من الفقه الذي تحتاج إليه الجاليات والأقليات المسلمة في خصوص العلاقة بينها وبين الدُّول التي تقيم فيها، ويصوبُ بعض التصرُّفاتِ الخاطئة، التي نشأت من القصور في الفهم أو التَّزِيل للمسائل الفقهية على وقائع معاصرة، وقد جاء قِيًّا في معلوماته، وتحريره اللُّغوي والفقهِّي والموضوعي، ممَّا يدلُّ على مقدرة المؤلف، واهتمامه بالدعوة وقضاياها بين الجاليات المسلمة في أوروبا.

أسأل الله أن ينفع به، ويجزي صاحبه بأحسن ما بذل فيه من جُهدٍ ونُصح فيه لإخوانه من الجاليات المسلمة وغيرهم. وأن يوفِّق الجميع لما يحبُّه ويرضاه.

الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي

أ. د. عبد الله بن عبد المحسن التركي

عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله ربّ العالمين، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهُ الأوّلين والآخِرِينَ، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبده ورسوله المبعوثُ رحمةً للعالمين، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

(١)

أما بعد: فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قد أرسل محمدًا صلى الله عليه وسلم بالدين الحقِّ، وقصّى بحكمته ورحمته أن يختم به أنبياءه ورسله، ويتكفّل بحفظ كتابه الذي أنزله عليه، ويكمل بشريعته الشرائع السابقة، فهي مصدّقة لها، ومهيمنة عليها، صالحة لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، وعامّةٌ للناس جميعًا ما بقيت على هذه الأرض حياةً.

ومن كمال الشريعة اشتغالها على كلّ ما فيه هدايةُ النَّاسِ واستقامتُهم وتوفيقُهم وسعادتهم في الحياة الدنيا، وفوزهم ونجاتهم في الحياة الأخرى، ففيها بيانُ الاعتقاد الصّحيح في الله تعالى وأسمائه وصفاته، وما أمرهم به من عبادته وطاعته والإحسان إلى خلقه، وما نهاهم عنه مِنَ الشُّركِ والظُّلمِ

والفواحش وسائر المحرمات، وما أرشدهم إليه من الأخلاق
الفاضلة، والآداب الرفيعة، والسلوك القويم؛ الذي فيه صلاح
الفرد والمجتمع.

فالشريعة جامعة لكل ما فيه إصلاح علاقة العبد بربه،
وعلاقته بغيره، وأول ذلك وأعلاه: توحيد الله تعالى بالعبادة،
فلا يتخذ من دونه الأنداد، ولا يشرك به أحداً، وهو حق الله
تعالى عليه، فإن آذاه فأول ما يأمره الله تعالى به، ويسأله عنه:
حقوق العباد، لهذا ناه عن ظلمهم والاعتداء عليهم، وذلك -
أيضاً - وصية الله تعالى للناس أجمعين، كما قال تعالى:

﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ
شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ۖ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ
نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ
وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ۖ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ ۖ لَعَلَّكُمْ
تَتَّقُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۖ وَأَوْفُوا
الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ لَا تَكْلَفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ
فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۚ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ ۖ لَعَلَّكُمْ
تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ
فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ۚ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ ۖ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ۝

[الأنعام: ١٥١-١٥٣].

فهذه أهمُّ المحرّماتِ التي جاءتْ بها الشريعةُ، وهي تتضمنُ الأمرَ بأضدادها مما يُحِبُّه الله ويرضاه، فالنَّهْيُ عن الشرك أمرٌ بالتوحيد، والنَّهْيُ عن عقوق الوالدين أمرٌ بالإحسان إليهما، والنَّهْيُ عن القتل أمرٌ بحفظ الحياة البشرية، وهكذا في سائر المحرمات. وقد تكرّرت هذه الأحكام في مواضع من القرآن الكريم؛ إمّا بصيغة الأمر بالواجبات، وإما بصيغة النَّهْي عن المحرّمات، ووردتْ بسياقٍ قريبٍ و ببعض الزيادة في سورة الإسراء (٢٣-٣٩)، وهي مصدّقة للأحكام التي وردتْ في «التّوّارة»، واشتهرت باسم: «الوصايا العشر»، وهذه هي كما وردت في «سفر الخروج» ١٧-٣/٢٠، وفي «سفر التّثنية» ٥/٦-٢١ - باستثناء تعظيم يوم السَّبْت ودعوى أَنَّهُ يَوْمُ الرَّاحَةِ لأنَّ الله تعالى استراح فيه، تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً:

- ١ - «لَا يَكُنْ لَكَ آلَهِةٌ أُخْرَى أَمَامِي».
- ٢ - «لَا تَصْنَعْ لَكَ تَمَثَالاً مَنحَوْتًا، وَلَا صُورَةً مِّمَّا فِي السَّمَاءِ مِنْ فَوْقٍ، وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ تَحْتٍ، وَمَا فِي الْمَاءِ مِنْ تَحْتِ الْأَرْضِ، لَا تَسْجُدْ لَهُنَّ، وَلَا تَعْبُدُهُنَّ؛ لِأَنِّي أَنَا الرَّبُّ إِلَهُكَ، إِلَهُ غَيْرٍ».
- ٣ - «لَا تَنْطِقْ بِاسْمِ الرَّبِّ إِلَهُكَ بَاطِلًا، لِأَنَّ الرَّبَّ لَا يُبْرِئُ مَنْ

نطق باسمه باطلاً».

٤ - «أَكْرِمَ أَبَاكَ وَأُمَّكَ لَكِي تَطُولَ أَيَّامُكَ عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلَهُكَ».

٥ - «لَا تَقْتُلْ».

٦ - «لَا تَزْنِ».

٧ - «لَا تَسْرِقْ».

٨ - «لَا تَشْهَدْ شَهَادَةً زُورًا».

٩ - «لَا تَشْتَهَ بَيْتَ قَرِيْبِكَ، وَلَا امْرَأَتَهُ، وَلَا عَبْدَهُ، وَلَا أُمَّتَهُ، وَلَا ثَوْرَهُ، وَلَا حِمَارَهُ».

إِذْنُ هَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ الْعَامُّ لِشَرِيعَةِ اللَّهِ وَوَصَايَاهُ، فَهُوَ يَشْمَلُ كُلَّ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَوَصَّى بِهِ عِبَادَهُ مِنَ الْعُقَائِدِ وَالْعِبَادَاتِ وَالْأَحْكَامِ الَّتِي تَنْظُمُ عِلَاقَةَ الْإِنْسَانِ بِرَبِّهِ، وَجَمِيعَ تَصَرُّفَاتِهِ فِي نَفْسِهِ وَمَعَ غَيْرِهِ، فِي شُؤْنِ الْحَيَاةِ كُلِّهَا. وَيَشْمَلُ - أَيْضًا - كُلَّ مَا أَوْصَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِتَرْكِهِ وَاجْتِنَابِهِ.

وَيُطْلَقُ «الشَّرِيعَةُ» عَلَى بَعْضِ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْأَحْكَامُ الْعَمَلِيَّةُ مِنَ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي، وَهِيَ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ قَسِيمٌ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْجَانِبِ الْإِعْتِقَادِيِّ، وَبِهَذَا جَمَاعُ أَمْرِ الدِّينِ، لِهَذَا يَقَالُ: «الْعَقِيدَةُ وَالشَّرِيعَةُ»، وَيَقَالُ: «الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ»، وَيَقَالُ: «التَّوْحِيدُ وَالْفَقْهُ»، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الَّتِي يَرَادُ بِهَا

التَّمييزُ بين الجانب الاعتقاديّ والجانب العمليّ من الدِّين، وإن كان الجانبان متلازمين متداخلين، لا يقوم الدِّينُ بأحدهما دون الآخر.

وجاءتِ الشريعةُ بهذا المعنى الخاصّ في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]؛ فالمقصود في هذه الآية الشَّرائعُ دونَ العقائد، لأنَّ العقيدةَ واحدةٌ في كلِّ أُمَّةٍ، وعلى لسانِ كلِّ نبيٍّ ورسولٍ، وأساسُها: التوحيدُ والإخلاصُ لله وحده، وهو الدِّينُ الواحدُ الذي لا يُقبلُ غيره، أما الأحكامُ الشرعيَّةُ العمليَّةُ فأصوبُها واحدةٌ، لكنَّها تختلفُ في تفاصيلها وجزئياتها بما يناسبُ كلَّ أُمَّةٍ.

ومما تقدَّم يظهر لنا أنَّ «الشريعة» تتضمَّن - سواء أطلقت بمعناها العامِّ أو بمعناها الخاصِّ - كلَّ ما يتعلق بالعبادات، وبالمعاملات مثل أحكام البيوع والشركة والإجارة والقرض والرَّهن والهبة والوكالة وغيرها، وبما يسمَّى بالأحوال الشخصية مثل النِّكاح والطلاق والحضانة والوصايا والمواريث وغيرها، وبأحكام السُّلْم والحرب، وبالعلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، وكذلك تشمل الأخلاق والسلوك والآداب الاجتماعية. وهذه الأحكام - وغيرها كثيرٌ - مقرَّرةٌ في كتب التفسير والحديث والفقه والآداب الشرعية وغيرها من كتب الإسلام.

ورغم وضوح هذا كله؛ فإنَّ من المؤسف أن مفهوم: «الشرعية» قد أصابه في هذا العصر كثير من التَّقْزِيمِ والتَّخْجِيمِ، فأصبحَ في أذهان كثيرٍ من النَّاسِ قاصراً على أحكام: «القصاص والحدود والعقوبات» التي هي جزءٌ يسيرٌ من تلك الأحكام الشَّاملة والواسعة التي تتضمنُها الشريعة الإسلامية. وكان للحركات الإسلامية أثرٌ سيِّئٌ في ترسيخ هذا المفهوم الجزئيِّ للشرعية، حيث اتخذته شعاراً للتغيير السياسي، وتجاهلت الجوانبَ الأخرى من الشريعة، وهي أكثرُ أهميَّةً، وأعظمُ أثراً، والانحراف فيها أشدُّ وأخطرُ، خاصَّةً ما يتعلَّق بتحقيق أفراد الله تعالى بالعبادة، حيثُ ينتشر في العالم الإسلامي أسوأُ الممارسات الشركيَّة من دعاء الأموات وتعظيم قبورهم، والبناء عليها، وشدُّ الرِّحال إليها، والطَّواف والسُّجود إليها، والدَّبْحُ لها، إلى جانب الانحرافات الخطيرة في أصول الدِّين والاعتقاد، وكذلك الإخلالُ بكثير من العبادات - خاصَّةً الصَّلَاة التي هي أهمُّ أركان الدِّين العملية -، وارتكاب المحرِّمات، وسوء الأخلاق، والبعد عن الممارسة الصحيحة لأحكام الدِّين وآدابه في واقع الحياة. لهذا أخفقت الحركات الإسلامية في مشروعها المبنيَّ على هذا الفهم الجزئيِّ، وانتهى ببعضها إلى العُنْف والإرهاب، وبعضها الآخر إلى

التَّخَلِّي عن المطالبة بتنفيذ أحكام الشريعة والاتجاه إلى ممارسة اللعبة الديمقراطية من خلال عرض الإسلام كمرجعِيَّة فكريَّة مجمَلَة. وكان لوسائل الإعلام - أيضًا - تأثيرٌ في تنمية هذا المفهوم السيِّئ من خلال استغلال صنائع تلك الحركات الإسلامية، حتَّى صار مفهوم الشريعة في ذهن أكثر النَّاس - خاصَّةً في العالم الغربيِّ - لا يتجاوزُ أحكام العقوبات؛ كقطع يد السَّارق وجلد الزَّاني أو شارب الخمر، وأحكام حجاب المرأة، ونحو ذلك!

(٢)

لقد سألني مرَّةً مثقَّفٌ سويديٌّ عن مدى تأييدي لتنفيذ أحكام الشريعة؟ فقلتُ له: إنَّ الشريعةَ بالمفهوم الذي تقصِّده - أي: أحكام القصاص والحدود - لا يجوز العمل بها - حسب حُكم الشريعة نفسها - إلا في بلاد المسلمين، ولا يجوزُ تنفيذها - حسب حكم الشريعة أيضًا - إلا من قِبَل وليِّ الأمر الذي له نفوذٌ وسلطانٌ وجهازٌ قضائيٌّ، وبالتالي فإنَّني أوَّيِّدُ تنفيذَ أحكام الشريعة في ضوء انتمائي للدولة والمجتمع اللذين يتمتَّعان بالخصوصية الدينية عقيدةً وشريعةً، وهذه قضيةٌ داخليةٌ تمسُّ سيادة الدولة واستقلالها، وليس من حقِّ الدول أو الجهات الخارجية التدخلُ فيها.

واسترسلتُ قائلاً: لكنَّ هذا المفهومَ الذي تحمله عن الشريعة؛ مفهومٌ قاصرٌ وناقضٌ، وهو لذلك يملك على نظرة خاطئةٍ إليها، تنتهي بخوفٍ لا مسوغَ له، وبأحكامٍ جائرةٍ، خاصَّةً عندما يتعلَّق الأمرُ بتأييد الشريعةِ من قِبَلِ مسلمٍ مقيمٍ في الغرب.

فقال لي: فما هو المفهومُ الكاملُ والصَّحيحُ للشريعة؟ قلتُ: إنَّ الشريعةَ هي دينُ الإسلام كُلُّه، وأهمُّ أحكامها أصولُ الإيمان، وهي الإيمان بالله تعالى وحده وبأسائه الحسنَى وصفاته العليا، وأَنَّ الربَّ الخالقُ المالكُ المتصرِّفُ، المستحقُّ وحده للعبادة. والعبادةُ هي الغايةُ التي من أجلها خَلَقَ الله تعالى الجنَّ والإنسَ؛ فلا ندعو إلا الله، ولا نستعينُ إلا به، ولا نتوكَّل إلا عليه، ولا نصلي ونسجدُ إلا له وحده. والإيمانُ بملائكة الله تعالى، وبكتبه التي أنزلها على رُسُلِهِ، وبأنبيائه ورُسُلِهِ أجمعين، وباليوم الآخر والجنة والنَّار، وبقضاء الله تعالى وقدره.

ومن الشريعة: إقامة الصَّلاة، وإيتاء الزَّكاة، وصومُ رمضان، وحجُّ البيتِ لمن استطاعَ إليه سبيلاً. ومن الشريعة: برُّ الوالدين، وصلةُ الأرحام، وكفالةُ الأيتام، ومعونَةُ الفقراء، ونُصرةُ المظلوم، وإغاثةُ الملهوف،

وحُسْنُ الجوار، وإِكرامُ الضَّيف، والرَّفْقُ بالحيوان، وصِدْقُ الحديث، وحُسْنُ العِشْرَةِ، وكرَمُ الأخلاق، والصَّبْرُ الجميلُ، والعفوُ والسَّماحَةُ، والإِحسانُ إلى القريب والبعيد، وإلى المسلم والكافر.

ومن الشريعة: الصَّدق في المعاملة، وأداء الأمانة، والوفاء بالعهود والعقود.

ومن الشريعة: تحريمُ الظُّلمِ والبَغْيِ، والغَدْرِ والخيانة، والاعتداء على الأنفس والأموال والأعراض، وتعظيمُ أمرِ الدماء، وتحريمُ الزَّنى والسَّرقةِ والخمرِ والمخدَّرات، وسائرِ الفواحش والمنكرات.

فإذا تجلَّى لك هذا المفهومُ الواسعُ والشَّامِلُ للشريعة؛ علمتَ أنَّ المسلمَ يستطيعُ الالتزامَ بأهمِّ أحكامِ الشَّريعةِ وأكثرِها، والعملَ بها، وإن كان مقيمًا في بلدٍ لغير المسلمين، ولا تفوته من الشَّريعةِ إلا الأحكامُ الخاصَّةُ بمجتمع المسلمين ودولتهم.

ثم إنَّ في القانونِ السويديِّ جملةً كبيرةً من الأحكامِ الموافقة للشريعة؛ مثل احترام النفس البشرية بغضِّ النظر عن الدِّين والجنس والعرق واللَّون؛ فالاعتداء عليها بالقتلِ أو بما دونهُ جريمةٌ تستلزمُ العقوبةَ، وإيجابِ نفقةِ الأولاد على

والدهم تُدفع للأُمّ الحاضنة، ومنع البغاء والمخدرات ومنها القات - الذي يُستباح في بعض دول المسلمين! -، وتكفل الدولة بالتعليم والخدمات الصحية، وضمانها للحدّ الضروري من المسكن والمأكل والملبس لجميع مواطنيها.

وفي القانون السويديّ - أيضًا - جملةٌ كبيرةٌ من الأحكام غير المنافية للشريعة؛ مثل أنظمة المرور والأعمال والصّنائع، وأغلب ما يتعلّق بتنظيم الحياة المدنيّة التي تحقّق مصالح الفرد والمجتمع، وتعمل على سيّورة حركتهما وتطورهما.

وبهذا ندركُ أنّ «الشريعة» هي المنظومة الكاملة التي تحمل المسلم على الاعتقاد الصّحيح، والعبادة الخالصة لله تعالى وحده، والتزام الحقّ والعدل والصّدق والوفاء والرحمة والإحسان في معاملة الخلق، وتوجّههُ إلى الأخلاق الحسنة والسلوك القويم. فكلُّ ما في المسلمين من خيرٍ وحقٍّ وصوابٍ فهو من بركة علمهم بهذه الشريعة وعملهم بها، وكلُّ ما فيهم من شرٍّ وباطلٍ وخطيئٍ فهو من سُؤم جهلهم بهذه الشريعة أو عدم عملهم بها. فلا عجب أن تصدّر بين الحين والآخر دعواتٌ إلى الاستفادة من الشريعة الإسلامية يُطلقها بعض كبار علماء السياسة والقانون والاقتصاد والاجتماع من غير المسلمين.

إنَّ هذا البحثَ يهدف إلى بيان جانبٍ من عظمة شريعة الإسلام من خلال استحضار بعض ما ورد فيها من قواعد وأحكام تتعلق بدخول المسلم في أمان غير المسلمين.

إنَّ إقامة غير المسلمين في بلاد الإسلام كانت أمرًا شائعًا منذ العهد الأول، أمَّا إقامة المسلمين في بلاد غيرهم؛ فكانت حدثًا نادرًا وعارضًا في القرون الماضية وحتى عهد قريب، فليس من المستغرب - إذن - أن تزخر كتبُ الفقه ببحوثٍ مطوّلةٍ عن أحكام إقامة غير المسلمين في بلاد الإسلام، سواء كانت الإقامة مؤقتةً أو دائمةً، ولكن قد يكون مستغربًا أن تزخر تلك الكتب ببحوث وافية عن أحكام إقامة المسلمين في بلاد غيرهم؛ ولكنَّ هذا الاستغراب ينبغي أن يتلاشى بعد ما ذكرناه من سعة الشريعة وشمولها وصلاحتها لكلِّ زمانٍ ومكانٍ.

ومن هنا فإنَّ هذا البحثَ يهدفُ إلى تعريف المسلم المقيم في بلدٍ لغير المسلمين بالأحكام الشرعيّة التي يجبُ عليه معرفتها والالتزامُ بها ومراعاتُها قدرَ استطاعته، كما أنَّه يهدف إلى تعريف غير المسلم بما تضمنته الشريعة السّميحة من أحكام رائعة مبنية على قاعدة الصّدق والعدل والوفاء والإحسان.

ومن أجل تقديم مادّة علميّة موثقة؛ فقد حرصتُ على

نقل كلام فقهاء الإسلام من الكتب المعتمدة، وذكرت تعريفاً موجزاً بكل واحد منهم، مع ذكر سنة الوفاة بالتاريخين الهجري والميلادي، ليكون لدى القارئ تصوُّر واضح عن صاحب النص وعصره، ويُدرك أنَّ هذه النصوص صدرت عن أشهر علماء الإسلام في وقت كانت دولتهم فيه أعظم دول العالم وأقواها، ومع ذلك لم يُخرجهم شعورهم بالفخر والعزة والغلبة عن موجبات الحق والعدل والرحمة، لأنَّهم كانوا يتقيّدون في آرائهم بأحكام القرآن الكريم والسنة النبوية؛ لهذا فإنَّ المسلم عندما يتقيّد بهذه الأحكام؛ فإنَّه يتقيّد بها لا لضعفه أو خوفه أو لغرض نيل بعض المكاسب، بل لطاعته لربه عز وجل والتزامه بشرعه.

(٤)

ولم يكن بخافٍ على الباحث أنَّ الدَّولَ الغربيَّةَ اليوم لا تُعامل المسلمين المقيمين على أرضها - ولا غيرهم - على أساس أنَّهم داخلون معها في عقد الأمان؛ إلا في المدَّة الأولى من إقامتهم فيها، وهي مدَّة قصيرة يحصل طالب اللجوء بعدها على الإقامة الدائمة، أو على الجنسية الوطنية، وبذلك يصبح مواطنًا؛ له ما للمواطنين الأصليين، وعليه ما عليهم. ومنح اللجوء ثم الإقامة الدائمة والتجنيس؛ كل ذلك لا يخضع لأي اعتبار ديني، وإنَّما

يجري وفق سياقات القوانين المدنية الوضعية. ومع هذا كله يبقى الموقف الديني والأخلاقي من هذه الصور واحداً، وإن اختلف التكييف الشرعي والقانوني لتلك الصور حسب ما يتعلق بها من شروط وواجبات وحقوق وآثار، وبعضها أشد من بعض، فالحصول على «الجنسية» بمثابة الدخول في عقد الأمان المؤبد، فلا شك أنه من أقوى صور الأمان وأشدّها إلزاماً، وأعلى منه: أن يكون مواطناً أصلياً، ثم يُسلم؛ فلا يزيد الإسلام ما كان بينه وبين أهل بلده من رحمة وواجبات وحقوق مشروعة إلا ثباتاً ورسوخاً، فالإسلام يأمره بأن يكون أعظم وفاء لهم، وأكرم معاملتهم، وأعرف بحقوقهم، وأبعد عن غدرهم وخيانتهم، وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ»^(١).

ومن نظر في النصوص الكثيرة التي ذكرناها في ثنايا بحثنا هذا؛ سيجد أن الفقهاء يعدّون عقد الأمان حكماً دينياً ملزماً للمسلم، بغض النظر عن كون الطرف الآخر في العقد متديناً بذلك أم لا، وبغض النظر - أيضاً - عن كونه من أهل الكتاب -

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٣٨١/٢ (٨٩٣٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٧٣)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٣٣٣/٢٤: «هذا الحديث يتصل من طرق صحاح عن أبي هريرة وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم. ويدخل في هذا المعنى: الصلاح والخير كله، والدين، والفضل، والمروءة، والإحسان، والعدل، فبذلك بُعث لِيَتَمِّمَهُ صلى الله عليه وسلم».

اليهود أو النَّصارى، أو من المشركين الوثنيين.

إنَّ لهذه الرؤية الدِّنيَّة أثراً بالغاً على سلوك المسلم المتديِّن وتصرُّفه وهو يقيم في بلاد المخالفين له في الدِّين، فقد تدفعه الحماسة الإيمانيَّة، والمفاصلة الدِّنيَّة إلى استحلالِ دماءهم وأموالهم وأعراضهم، وإلى الاعتقاد بأنَّه غير ملزم بأيِّ ضابطٍ دينيٍّ أو أخلاقيٍّ في التعامل معهم، وبالتالي يجوز له نقض العهود معهم، وغشهم وخيانتهم والغدر بهم كلِّما وجد إلى ذلك سبيلاً! لكنَّه إذا علم بهذه التفاصيل التي قرَّرها العلماء في كتبهم؛ تبيَّن له أنَّ التزامه بشروط الدخول في أمان الكفار واجبٌ شرعيٌّ وأخلاقيٌّ، وأنَّ نقضه للعقد القانونيِّ الذي لم يُبنَ على أصل دينيٍّ، ولم يقصد به التعبد لله تعالى، أو الموافقة لشرعه؛ هو بالنسبة إليه مخالفةٌ لشرع الله، ومعصيةٌ يحاسبه الله تعالى عليها يوم القيامة؛ وإن استطاع بمكره ودهائه التملُّص من المسؤولية القانونية، أو التخلُّص من العقوبة الجزائية في هذه الحياة الدنيا.

(٥)

وأصل هذا البحث محاضرة ألقيتها في المؤتمر الذي أقامه مركز البحوث الإسلامية في السويد بالتعاون مع مسجد مريم محمد جبر المسلم بمدينة أوبرو، في غرة محرَّم: ١٤٣٠هـ/ كانون الثاني ٢٠٠٩م، تحت شعار: «هكذا علَّم محمد ﷺ».

وقد لقيت تلك المحاضرة - بفضل الله - استحسان واهتمام أكثر الحاضرين، وألح عليّ كثيرٌ منهم في التوسّع فيها لتخرج في بحث موثّق، وصرّح كثيرٌ منهم بأنّه لم يخطر ببالهم قطُّ أن كتب الأئمة المتقدّمين يمكن أن تزخر بهذه النصوص الرائعة، ولا سمعوا من يتحدّث في هذا الموضوع، رغم شدّة حاجتهم إلى معرفته والإلمام بأحكامه، بل ذلك من الواجبات الشرعيّة المتعيّنة على كلّ مسلمٍ مقيمٍ في بلاد غير المسلمين، لأنّ من تلبّس بأمرٍ وجب عليه - باتّفاق أهل العلم - تعلّم أحكام الله تعالى المتعلقة بذلك الأمر.

إنّ عدم بحث هذا الموضوع أو تجنّب التطرق إليه من قبل كثيرٍ من طلاب العلم والدعاة - بله غيرهم من الجهلة بالشرعية المتصدّرين للدّعوة! - له أسباب عديدة:

فبعضهم: لا علّم له بهذه الأحكام أصلاً! فنذكر هذا الصّنف بقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيْ اِلَيْهِمْ فَنَشْكُرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْمَعُ مِنْهُمْ﴾ [النحل: ٤٣].

وبعضهم: قد علّم بها، لكنّه وجدها مخالفةً لأهوائه وانتهااته الحزبية والحركية؛ فهو لذلك يتجاهلها ويُعْرِضُ عنها، ويخشى أن يتعلّمها المسلمون فتفتوته أغراضٌ ومصالحٌ! فنذكر هذا الصّنف - منبهين محدّرين - بمثل قول الحقّ عزّ

وَجَلَّ: ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾
وَأِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْمَقُوتُ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفَى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ
أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ۚ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ
الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَئِكَ
هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْفَائِزُونَ ﴿٥٢﴾ [النور: ٤٨-٥٢].

وبعضهم: يعلم بها، ويرضى بها بإيمانٍ وخضوع لدين الله تعالى، لكنه يُؤثر السَّلامة، ويلتزم الصَّمت؛ خشيةً أَنْ يثورَ عليه الجَهْلَةُ والغوغاءُ! فنذكر هذا الصَّنَفَ - ناصحين مُشفقين - بقول ربِّنا سبحانه: ﴿ أَنُحْشَوْنَهُمْ ۚ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ١٣].

أَسْأَلُ الله تعالى أَنْ يَعْلَمَنَا جَمِيعًا مَا يَنْفَعُنَا، وَيَنْفَعُنَا بِمَا عَلَّمَنَا، وَيَجْعَلَهُ حِجَّةً لَنَا لَا عَلَيْنَا، وَيُوفِّقَنَا بِهِ إِلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالْخُلُقِ الْحَسَنِ. آمين، آمين. والحمد لله ربَّ العالمين.
غوطبورغ/ السويد: في ١٥/٣/١٤٣٠ هـ الموافق لـ:
١٣/٣/٢٠٠٩ م.

كتبه:

عبد الرحمن التركي

مقدمة في عقد الأمان

- ١- التعريف.
- ٢- مشروعية منح الكفار الحربيين الأمان، ووجوب الوفاء لهم به.
- ٣- جواز الدخول في أمان الكفار للحاجة.
- ٤- ما ينعقدُ به الأمان.
- ٥- التأسيس الفقهي لمسائل هذا الكتاب ووجه ارتباطها بالواقع المعاصر.

١- التعريف:

قال ابنُ فارسٍ رحمه الله ^(١): «أمن - الهمزة والميم والنون - أصلان متقاربان: أحدهما: الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها: سكون القلب. والآخر: التصديق. والمعنيان كما قلنا متدانيان. قال الخليل ^(٢): الأمانة من الأمن، والأمان إعطاء الأمانة، والأمانة ضد الخيانة» ^(٣).

وقال الراغبُ الأصفهانيُّ رحمه الله ^(٤): «أصل الأمن: طمأنينة النفس، وزوال الخوف، والأمن والأمانة والأمان في الأصل مصادر [للفعل: أَمِنَ]، ويجعل الأمان تارة اسماً للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن، وتارة اسماً لما يؤمِّن عليه الإنسان نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخَوُّوا أَمْنَتَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧] أي: ما ائتمنتم عليه» ^(٥).

(١) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ/١٠٠٤م)، من أئمة اللغة والأدب. من تصانيفه: «مقاييس اللغة»، و«الصَّاحِبِي» في علم العربية. ترجمته ومصادرها في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٧/١٠٣ الترجمة: (٦٥).

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (١٧٠هـ/٧٨٦م)، عالم اللغة والنحو، ومنشئ علم العروض. من تصانيفه: «كتاب العين» وهو أول معجم في العربية. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٧/٢٩٤ (١٦١).

(٣) «معجم مقاييس اللغة» ١/١٣٤.

(٤) أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الرَّاغبُ الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ/١١٠٨م)، عالم لغوي وأديب، ومفسر متكلم، من تصانيفه: «محاضرات الأدباء»، و«الذريعة إلى مكارم الشريعة»، و«المفردات في غريب القرآن». مترجم في: «سير أعلام النبلاء» ١٨/١٢٠ (٦٠).

(٥) «المفردات في غريب القرآن» (مادة: أمن).

وقال المناوي رحمه الله ^(١): «الأمن: عدم توقُّع مكروهٍ في الزَّمن الآتي». ^(٢)

والأمن - كَتِفَ -: المستجير ليأمن على نفسه. واستأمنه: طلب منه الأمان. واستأمن إليه: دخل في أمانه. والمأمن: موضع الأمان. ^(٣)

واستأمن الحربيُّ: استجار، ودخل دار الإسلام مستأمنًا، وهؤلاء قومٌ مستأمنَةٌ. ^(٤)

والمستأمن - بكسر الميم -: اسم فاعلٍ. وهو الطالب للأمان، وبفتحه: اسم مفعول، وهو من أعطي الأمان، والسين والتاء للصيرورة: أي من صار مؤامنًا.

هذا ما يتعلَّق بلفظ الأمان ودلالاته اللُّغويَّة، أما في بحثنا هذا فنقصِدُ بالأمان ما اصطلح عليه الفقهاء في كتبهم من إطلاقه على: «عقد الأمان أو صكِّه» ^(٥) أي: الأمان بمعناه

(١) زين الدين عبد الرؤوف المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ/١٦٢٢م) مصنّف شهير في العلوم الشرعية واللغوية. من كتبه «فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي» و«شرح الشمائل المحمدية للترمذي» و«شرح القاموس المحيط». مترجم في: «الأعلام» للزركلي ٦/٢٠٤.

(٢) نقله الزبيدي في «تاج العروس» (مادة: أمن).

(٣) «تاج العروس» (مادة: أمن).

(٤) الزمخشري: «أساس البلاغة» (مادة: أمن).

(٥) انظر: «الموسوعة الفقهية» ٦/٢٣٣ (مادة: أمان).

الديني والسياسي والقانوني، وهو عقد ملزم تترتب عليه نتائج وآثار، بخلاف الأمان النفسي، فهو شعور وجداني لا ينضبط، وتتفاوت مراتب الناس فيه، فبعضهم تسكن نفسه ويطمئن قلبه بأدنى مظنة أمان، وبعضهم لا يزال في شكه وقلقه واضطرابه وإن تقلب في رياض أمنة، واجتمعت له أسباب الطمأنينة والسكينة والسعادة، وهذا حال أكثر الناس، كما قال ربنا سبحانه: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]؛ وما أشبه حال كثير من اللاجئين إلى البلاد الغربية بهذا، فإن كثيرا منهم قد خرجوا من ديارهم حذَرَ الفقر والمرض والظلم والاضطهاد والموت، فبلغهم الله تعالى مأمنهم، وأحياهم خير حياة في المأكل والملبس والسكن، ومع ذلك تجد أكثرهم متذمّرين ساخطين، قلقين مضطربين؛ لأنهم قوم لا يشكرون! والمقصود بالمستأمن: «من يدخل دار غيره بأمان؛ مسلماً كان أو حريباً»^(١)، وهو في بحثنا هذا: المسلم الذي يدخل دار غير المسلمين بأمان.

(١) انظر: «رد المحتار على الدر المختار» ١٦٦/٤.

ومن الألفاظ المتعلقة بموضوع البحث:

الجَّوَارُ: مَنْ أَجَارَ الرَّجُلَ إِجَارَةً: خَفَرَهُ. واستجاره: سَأَلَهُ أَنْ يُجِيرَهُ. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، قال الزَّجَّاجُ^(١): المعنى: إِنْ طَلَبَ مِنْكَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ أَنْ تُجِيرَهُ مِنَ الْقَتْلِ إِلَى أَنْ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ؛ فَأَجِرْهُ، أَي: أَمْنُهُ، وَعَرَّفْهُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي يَتَبَيَّنُ بِهِ الْإِسْلَامُ، ثُمَّ أْبْلَغْهُ مَأْمَنَهُ، لئَلَّا يُصَابَ بِسَوْءٍ قَبْلَ انْتِهَائِهِ إِلَى مَأْمَنِهِ. ويقال للذي يستجير بك: جَارٌ. وللذي يُجِير: جَارٌ. والجار: الذي أجزته من أَنْ يَظْلِمَهُ ظَالِمًا. والجار والمجير: هو الذي يمنعك ويجيرك. واستجاره من فلان فأجاره منه. وأجاره الله من العذاب: أَنْقَذَهُ. وفي الحديث: «وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ»^(٢) أَي: إِذَا أَجَارَ

(١) أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ السَّرِيِّ بْنُ سَهْلٍ الزَّجَّاجُ (ت: ٣١١هـ/ ٩٢٣م): عَالِمٌ بِالنُّحُوِّ وَاللُّغَةِ، وَلَدَ وَمَاتَ فِي بَغْدَادَ. مِنْ كُتُبِهِ: «مَعَانِي الْقُرْآنِ». مُتَرَجِمٌ فِي: «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ٣٦٠/١٤ (٢٠٩).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» ١٨٠/٢ (٦٦٩٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (٢٧٥١) وَ(٤٥٣١)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «السُّنَنِ» (٢٦٨٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «الصَّحِيحِ» (٢٢٨٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفِيهِ: «وَالْمُسْلِمُونَ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، تَكَافَأُوا دِمَائُهُمْ، يُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ...». وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمِنْ حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، كِلَاهُمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ (٢٦٨٣) وَ(٢٦٨٤)، وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٧٥٧). وَمِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ قَرِيبًا.

واحد من المسلمين - حرٌّ أو عبدٌ أو امرأةٌ - واحدًا أو جماعةً من الكفار وخَفَرَهُمْ وَأَمَّنَهُمْ، جازَ ذلك على جميع المسلمين، لا يُنْقَضُ عليه جوارُه وأمانُه. ^(١)

وكان الجوارُ معروفًا عند العرب في جاهليَّتها، وكان موافقًا لشرع الله تعالى، فأقرَّه الإسلام.

المعاهد والمعاهد: بالبناء للفاعل والمفعول، لأنَّ الفعل من اثنين، فكل واحدٍ يفعل بصاحبه مثل ما يفعله صاحبه به، فكل واحدٍ في المعنى فاعلٌ ومفعولٌ، وهذا كما يقال: مكاتبٌ ومكاتبٌ، ومضاربٌ ومضاربٌ، وما أشبه ذلك. والعهد: الأمان والموثق والذِّمَّةُ، ومنه قيل للحربيِّ يدخل بالأمان: ذو عهدٍ، ومعاهد أيضًا. وأكثر ما يطلق في الحديث على أهل الذِّمَّةِ، وقد يطلق على غيرهم من الكفار إذا صُلِحوا على ترك الحرب مدَّةً ما. ^(٢)

٢- مشروعيةُ مَنْحِ الكفارِ الحربيِّينَ الأمانَ، ووجوبُ الوفاءِ لهم به :

اتَّفَقَ العلماء على مشروعيةِ منح الكافر الأمان في دخول بلاد الإسلام والإقامة فيها مدَّةً معيَّنة؛ إِنَّ دعت الحاجةُ إلى

(١) «لسان العرب» لابن منظور (مادة: جور).

(٢) «لسان العرب» لابن منظور (مادة: عهد)، و«المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» للفيومي (مادة: عهد).

ذلك، وكان فيه مصلحةٌ. والأصل في هذا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

قال أبو بكر ابن العربي رحمه الله^(١): «استجارك: معناه سأل جوارك، أي: أمانك وذِمّامك، فأعطه إيّاه ليسمع القرآن، فإن قبل أمرًا فحسن، وإن أبى فردّه إلى مأمنه. والآية إنّما هي فيمن يريد سماع القرآن، والنظر في الإسلام، فأما الإجارة لغير ذلك فإنما هي لمصلحة المسلمين، والنظر فيما يعود عليهم به منفعتة».^(٢)

وعن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، قال: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا؛ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ».^(٣)

(١) محمد بن عبد الله بن محمد المعافريّ الأندلسيّ (ت: ٥٤٣هـ/١١٤٨م)، من أئمة المالكية، فقيه محدث مفسر أصولي أديب متكلم. له مؤلفات كثيرة منها: «عارضة الأحوذى في شرح الترمذي»، و«القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» و«العواصم من القواصم»، و«أحكام القرآن». مترجم في: «سير أعلام النبلاء» ١٩٧/٢٠ (١٢٨).

(٢) «أحكام القرآن» ٤٥٨/٢، ونقله القرطبيّ في «الجامع لأحكام القرآن» [التوبة: ٦]، وقال: «وهذا لا خلاف فيه».

(٣) أخرجه البخاريّ في «الصحيح» (١٨٧٠)، ومسلم في «الصحيح» (١٣٧٠).

قال ابن حجر رحمه الله ^(١): «قوله: «ذمة المسلمين واحدة» أي: أمائهم صحيح، فإذا آمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له، وللاأمان شروط معروفة، وقال البيضاوي ^(٢): الذمة: العهد، سُمي بها لأنه يُدْمُ متعاطيها على إضاعتها. وقوله: «يسعى بها» أي: يتولاها ويذهب ويجيء، والمعنى: أن ذمة المسلمين سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو ضيع، فإذا آمن أحد من المسلمين كافراً وأعطاه ذمة لم يكن لأحد نقضه، فيستوي في ذلك الرجل والمرأة والحر والعبد، لأن المسلمين كنفس واحدة. وقوله: «فمن أخفر» أي: نقض العهد، يقال: خفرت به بغير ألف: أمّنته، وأخفرت به: نقضت عهده» ^(٣).

وقد وردت أحاديث صحيحة في بيان أهمية الوفاء للمعاهد بعهده، ووجوب المحافظة على حياته، والتحذير من الغدر به:

(١) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ / ١٤٤٨م) عالم محدث فقيه، صاحب أشهر شرح لصحيح الإمام البخاري أصله من عسقلان بفلسطين، ومولده ووفاته بالقاهرة. مترجم في «الأعلام» ١/ ١٧٨.

(٢) أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت: ٦٩١هـ / ١٢٩٢م)، قاضي وفقيه أصولي متكلم، ولد في مدينة البيضاء قرب شيراز، وتوفي في تبريز. من مؤلفاته: «المنهاج الوجيز» في أصول الفقه، وتفسيره الشهير: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل». مترجم في «الأعلام» ٤/ ١١٠.

(٣) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» ١١٢/ ٤ (١٨٧٠).

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا؛ لَمْ يُرَحَّ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تَوَجَّدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».^(١)

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ؛ لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».^(٢)

وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهٍ؛ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».^(٣)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا، لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ؛ فَقَدْ أَخْفَرَ بِذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يُرَحَّ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدَ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» (٣١٦٦) وَ(٦٩١٤)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي «السُّنَنِ» (٢٦٨٦).

(٢) صَحِيحٌ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» ١٨٦/٢ (٦٧٤٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» ٢٥/٨ (٤٧٥٠)، وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٦٩٥٢) وَ(٨٧٤٢).

(٣) صَحِيحٌ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» ٣٦/٥ (٢٠٣٧٧)، وَفِي ٣٩/٥ (٢٠٤٠٣)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢٥٠٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (٢٧٦٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» ٢٥/٨ (٤٧٤٧)، وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٦٩٤٩)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٨٣٥) وَ(١٠٧٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ١٤٢/٢، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ، وَلَمْ يَخْرُجَاهُ.

وَقَوْلُهُ: «فِي غَيْرِ كُنْهٍ» قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْنَهَايَةِ» (مَادَّة: كُنْهٍ): «كُنْهُ الْأَمْرِ: حَقِيقَتُهُ. وَقِيلَ: وَقْتُهُ وَقَدْرُهُ. وَقِيلَ: غَايَتُهُ. يَعْنِي: مَنْ قَتَلَهُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ أَوْ غَايَةِ أَمْرِهِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ قَتْلُهُ».

مسيرة سبعين خريفاً»^(١).

فدلّت آية الاستجارة وهذه الأحاديث: على أنّ من قدم من دار الحرب إلى دار الإسلام في أداء رسالة، أو في تجارة أو طلب علم أو سياحة، أو في طلب صلح أو مهادنة، أو في غير ذلك من الأسباب؛ فطلب من الإمام، أو نائبه أماناً؛ أُعطي أماناً ما دام متردداً في دار الإسلام، وحتى يرجع إلى مأمنه ووطنه.^(٢)

وهذا الحكم يشمل الذميّ الذي اختار المواطنة الدائمة في بلد إسلاميٍّ من باب الأولى، فقتله أعظم من قتل المعاهد والمؤمنين لمدة محدّدة^(٣)، لهذا ترجم البخاريُّ رحمه الله^(٤) على الحديث الأول بقوله: «باب: إثم من قتل ذميّاً بغير جرم». وقال ابن حجر في شرحه: «كذا ترجم بالذميّ، وأورد الخبر في المعاهد، وترجم في الجزية» بلفظ: «من قتل معاهداً»؛ كما هو ظاهر الخبر، والمراد به

(١) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (٢٦٨٧)، والترمذي في «الجامع» (١٤٠٣)، والحاكم في «المستدرک» ١٢٧/٢. وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه الحاكم على شرط مسلم، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٢١٧٦).

(٢) قال بنحو هذا ابن كثير: «تفسير القرآن العظيم» [التوبة: ١٦].

(٣) «نهاية المحتاج» ٢٤٦/٧، و«حاشية الجمل» ٢/٥.

(٤) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريُّ (ت: ٢٥٦هـ/٧٨٠م): الإمام الحافظ صاحب «الجامع الصحيح» المشهور بصحيح البخاري. وكان آية في الحفظ والفقهِ وسعة العلم والذكاء. ولد في بخاري ونشأ يتيماً، قام برحلة طويلة في طلب العلم، وتوفي في خرتنك؛ قرية من قرى سمرقند. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣٩١/١٢ (١٧١).

من له عهد مع المسلمين، سواء كان بعقدٍ جزيةٍ، أو هدنةٍ من سلطان، أو أمانٍ من مسلم، وكأنه أشار بالترجمة هنا إلى رواية للحديث بلفظ: «من قتل قتيلاً من أهل الذمة»^(١).

وفي هذه الأحاديث تعظيم الجناية على الكافر المعاهد بالقتل، وهذا الوعيد الشديد يدلُّ على أنَّه من كبائر الذنوب، ولا فرق - من هذه الجهة - بين المسلم أو غير المسلم بغير حقٍّ، لهذا عدَّ ابنُ حجر الهيتمي^(٢) من الكبائر: «قتل المسلم أو الذميِّ المعصوم؛ عمداً أو شبه عمداً». ثمَّ ساق الآيات والأحاديث العامة في الترهيب من القتل وتعظيم الدماء^(٣)، فكلُّ ما ورد في ذلك يشمل قاتل غير المسلم بغير حقٍّ.

ولهذه المسألة أحكام تفصيلية مذكورة في كتب الفقه، وهي خارجة عن بحثنا هذا، لكن أحببنا الإشارة إليها لتعلقها بموضوعنا من جهة أنَّ الله تعالى ورسوله ﷺ قد أوجبا على المسلم الوفاء بعهد الأمان والالتزام بموجباته في كلتا الحالتين.

(١) «فتح الباري» ٣٢٣/١٢ (٦٩١٤). والرواية المشار إليها تقدمت في حديث ابن عمرو رضي الله عنه.

(٢) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤هـ/١٥٦٧م): فقيه شافعي، اشتهر بكثرة مؤلفاته، منها: «الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة» و«تحفة المحتاج بشرح المنهاج» و«الفتاوى». مترجم في «الأعلام» ٢٣٤/١.

(٣) «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (الكبيرة: ٣١٣).

٣- جواز الدخول في أمان الكفار للحاجة:

وهذه الصورة هي موضوع بحثنا، وهي عكس الصورة السابقة، حيث يكون المسلم - هاهنا - طالباً للأمان لدى الكافر، فيكون الكافر مستأمناً له، والمسلم مستأمناً لديه. وقد اتفق العلماء على جواز هذا العقد إن دعت الحاجة إليه، وكانت فيه مصلحة للمسلم. ولا شك أن العاقل - مسلماً كان أو كافراً - لا يدخل في عقد ملزم إلا بعد النظر في حاجته إليه، وفي الآثار المترتبة عليه، فيوازن بين المصالح والمفاسد، ويختار ما هو الأصلح والأمنع له. والمسلم يقدم في نظره في هذا الأمر وفي سائر أموره مصلحة دينه^(١)، أما من لا يهتم بأمر الدين فيقدم مصلحة دنياه.

وكان رسول الله ﷺ أول من دخل في أمان الكفار، فكان في جوار عمه أبي طالب، فكان له عضداً، وحرزاً في أمره، ومنعةً وناصرًا على قومه، فلما هلك أبو طالب - وذلك قبل الهجرة إلى المدينة بثلاث سنين -؛ نالت قريش من رسول الله ﷺ من الأذى ما لم تكن تطمع به في حياة أبي طالب. فخرج رسول الله ﷺ وسلم إلى الطائف يلتمس النصرة من ثقيف،

(١) ويتعلق بهذا النظر في حكم الإقامة في بلاد الكفار وشروطها وضوابطها، وهذه المسألة مشروحة في كتب التفسير وشروح السنة والفقه.

وَالْمَنْعَةَ بِهِمْ مِنْ قَوْمِهِ، وَرَجَاءَ أَنْ يَقْبَلُوا مِنْهُ مَا جَاءَهُمْ بِهِ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لِدَعْوَتِهِ، بَلْ آذَوْهُ وَأَغْرَوْا بِهِ سَفَهَاءَهُمْ وَعَبِيدَهُمْ يَسْبُونَهُ وَيَصِيحُونَ بِهِ، فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ حَتَّى دَخَلَ فِي جَوَارِ الْمُطْعَمِ بْنِ عَدِيٍّ^(١).

وكذلك دخل في جوار المشركين بمكة جماعة من السابقين الأولين، فمنهم خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

قالت عائشة رضي الله عنها: لَمَّا ابْتَلَى الْمُسْلِمُونَ، خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مَهَاجِرًا قَبْلَ الْحَبْشَةِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَرَكَ الْغِمَادِ لَقِيَهُ ابْنُ الدَّغَنَةِ - وَهُوَ سَيِّدُ الْقَارَةِ^(٢) -، فَقَالَ: أَيْنَ تَرِيدُ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْرَجَنِي قَوْمِي، فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُسَيِّحَ فِي الْأَرْضِ، فَأَعْبُدَ رَبِّي. قَالَ ابْنُ الدَّغَنَةِ: إِنَّ مِثْلَكَ لَا يُخْرَجُ، وَلَا يُخْرَجُ، فَإِنَّكَ تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتَعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ، وَأَنَا لَكَ جَارٌّ، فَارْجِعْ فَاعْبُدْ

(١) «السيرة النبوية» لابن هشام ٤١٩/١، وسيأتي ذكر قصة أبي طالب والمطعم بن عدي بتمامها مع التخريج في آخر هذا الكتاب.

(٢) القارة: قبيلة موصوفة بجودة الرمي. وهم: بنو الهون بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، سموها بذلك لأنهم في بعض حربهم لبني بكر صفوا في قارة، وقال ابن دريد: القارة أكمة سوداء فيها حجارة. «عمدة القاري» للعيني ١٢/١٢٤.

رَبِّكَ ببلادك. فارتحل ابنُ الدغنة، فرجع مع أبي بكرٍ، فطاف في
أشراف كفار قريشٍ، فقال لهم: إِنَّ أبا بكر لا يُخْرِجُ مثله، ولا
يُخْرِجُ، أَتُخْرِجُونَ رجلاً يكسب المعدوم، ويصل الرحم، ويحمل
الكلَّ، وَيَقْرِي الضيفَ، ويعين على نوائب الحقِّ؟! فَأَنْفَذَتْ
قريش جوار ابن الدغنة، وَأَمَّنُوا أبا بكر، وقالوا لابن الدغنة:
مُرْ أبا بكر فليعبد رَبَّهُ في داره، فليصلِّ وليقرأ ما شاء، ولا
يؤذينا بذلك، ولا يستعلن به، فَإِنَّا قد خشينا أن يفتن أبناءنا
ونساءنا! قال ذلك ابن الدغنة لأبي بكر، فطفق أبو بكر يعبدُ
رَبَّهُ في داره، ولا يستعلنُ بالصلاة ولا القراءة في غير داره، ثم
بدا لأبي بكرٍ فابتنى مسجداً بفناء داره، وبرَزَ، فكان يصلِّي فيه،
ويقرأ القرآنَ، فيتقَصَّفُ عليه نساءُ المشركين وأبنائهم،
يعجبون وينظرون إليه، وكان أبو بكر رجلاً بكَاء لا يملك
دمعه حين يقرأ القرآنَ، فَأَفْزَعَ ذلك أشرافَ قريشٍ من
المشركين، فأرسلوا إلى ابن الدغنة فَقَدِمَ عليهم، فقالوا له: إِنَّا
كُنَّا أَجْرنا أبا بكر على أن يعبد رَبَّهُ في داره، وإِنَّه جاوز ذلك،
فابتنى مسجداً بفناء داره، وأعلن الصلاة والقراءة، وقد خشينا
أن يفتن أبناءنا ونساءنا، فَأْتِهِ؛ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يقتصر على أن يعبد
رَبَّهُ في داره فعل، وَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يعلن ذلك فَسلَّهُ أن يرد إليك
ذِمَّتَكَ، فَإِنَّا كرهنا أَنْ نُخْفِرَكَ، ولسنا مقرِّين لأبي بكر

الاستعلان. قالت عائشة: فأتى ابنُ الدغنة أبا بكر، فقال: قد علمت الذي عقدت لك عليه، فإمّا أن تقتصر على ذلك، وإمّا أن تردّ إليّ ذِمَّتِي، فإنّي لا أحبُّ أن تسمع العربُ أنّي أخفرتُ في رجلٍ عقدتُ له. قال أبو بكر: إنّي أردُّ إليك جوارك، وأرضى بجوار الله.^(١)

ومنهم: جماعة من الصحابة الذين رجعوا من الحبشة عندما بلغهم إسلام أهل مكّة.

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ١٩٨/٦ (٢٥٦٢٦)، والبخاري في «الصحيح» (٢٢٩٨) و(٣٩٠٦)، وابن خزيمة في «الصحيح» (٢٦٥)، وابن حبان في «الصحيح» (٢٦٧٧) و(٦٨٦٨).

قال المهلبُ بنُ أبي صُفْرة الأزديّ (ت: ٤٣٥هـ/١٠٤٤م) رحمه الله: «هذا الجوار كان معروفاً بين العرب، وكان وجوه العرب يجيرون من لجأ إليهم واستجار بهم، وقد أجار أبو طالب النبيّ عليه السلام، ولا يكون الجوار إلا من الظلم والعداء، ففي هذا من الفقه: أنه إذا خشى المؤمن على نفسه من ظالم؛ أنه مباح له، وجائز؛ أن يستجير بمن يمنعه ويحميه من الظلم، وإن كان مجيره كافراً، إن أراد الأخذ بالرخصة، وإن أراد الأخذ بالشدة على نفسه؛ فله ذلك، كما ردّ أبو بكر الصديق على ابن الدغنة جواره، ورضي بجوار الله وجوار رسوله عليه السلام، وأبو بكر يومئذ من المستضعفين، فأثر الصبر على ما يناله من أذى المشركين محتسباً على الله، ووثاقاً به، فوقى الله له ما وثق به فيه، ولم ينله مكروه؛ حتى أذن الله لنبيه في الهجرة، فخرج أبو بكر معه ونجاهم الله تعالى، من كيد أعدائهما حتى بلغ مراده تعالى من إظهار النبوة وإعلاء الدين، وكان لأبي بكر في ذلك من الفضل والسبق في نصرته نبيّه وبذل نفسه وماله في ذلك ما لم يخف مكانه، ولا جهل موضعه». نقله ابن بطال القرطبيّ (ت: ٤٤٩هـ/١٠٥٧م) في «شرح صحيح البخاري» ٤٣٠/٦.

قال ابن إسحاق رحمه الله^(١): «وبلغ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين خرجوا إلى أرض الحبشة إسلام أهل مكة، فأقبلوا لما بلغهم من ذلك، حتى إذا دنوا من مكة بلغهم أن ما كانوا تحدّثوا به من إسلام أهل مكة كان باطلاً، فلم يدخل منهم أحدٌ إلا بجوارٍ أو مستخفياً. فكان من دخل منهم بجوارٍ - فيمن سُمِّيَ لنا -: عثمان بن مظعون بن حبيب الجمحيّ، دخل بجوارٍ من الوليد بن المغيرة. وأبو سلمة ابن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، دخل بجوارٍ من أبي طالب بن عبد المطلب، وكان خاله، وأمُّ أبي سلمة: برة بنت عبد المطلب»^(٢).

الهجرة إلى الحبشة:

إنَّ الأمثلة السابقة تمثل دخول شخصٍ أو بعض الأشخاص في حماية شخصٍ آخر، وذلك لما لذلك الشخص من منزلة ونفوذ في مجتمعه لأسباب طبقية أو اجتماعية، وهذا هو «الجوار» الذي كان من الأعراف الجاهلية المصانة، وكان موافقاً لشرع الله تعالى، فأقرّه الإسلام، وجعله ملزماً ديانةً.

(١) محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى المدني (ت: ١٥١هـ/٧٦٨م): محدث حافظ، من أقدم مؤرخي الإسلام، من أهل المدينة، سكن بغداد فمات فيها، له: «السيرة النبوية» هذبها ابن هشام. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣٣/٧ (١٥).
(٢) «السيرة النبوية» لابن هشام ٣٦٤/١.

أما الهجرة إلى الحبشة فهو مثالٌ آخر، أكثر أهميةً وأثراً، وأشبه بنظام «اللجوء السياسي» أو «الإنساني» الذي جعلت له الدول الكبرى في العصر الحديث قوانين وقواعد ملزمة لجميع الدول، ولا شكَّ أنَّه من محاسن الحضارة الغربيَّة، ومن الرأفة والرحمة التي جعلها الله تعالى في قلوب أهلها، كما قال تعالى:

﴿وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ [الحديد: ٢٧].

إنَّ إيواء المظلوم، وإغاثة الملهوف، ورحمة الضعيف؛ ممَّا ترشد إليه الفطر السليمة، والنفوس الشريفة، وإن كانت في وثنيَّة العرب، أو نصرانيَّة الحبشة، وقد جاء الدِّينُ الصَّحيح بإتمام هذه المعاني النبيلة، والتأكيد عليها، ونقلها من ممارسات اجتماعية تُقصدُ بها الوجاهةُ أو الشهرةُ أو الشَّاءُ العاجل، إلى عبادةٍ خالصةٍ لله تعالى، يقصد بها وجه الله تعالى والفوز بالجنات الخالدة والسعادة الأبدية.

فلنذكر قصَّة الهجرة إلى الحبشة، ثم نستلخص منها بعض الفوائد والعبر:

قال ابن إسحاق رحمه الله - وقد ذكر جانباً من صدِّ قريشٍ عن دعوة النبيِّ صلى الله عليه وسلم، واستكبارهم عنها، وعداوتهم لها -: «ثم إنَّهم عدَّوا على من أسلم واتَّبع رسولَ الله

صلى الله عليه وسلم من أصحابه، فوثبت كل قبيلة على من فيها من المسلمين فجعلوا يحسبونهم، ويعذبونهم بالضرب والجوع والعطش، وبرمضاء مكة إذا اشتد الحر، من استضعفوا منهم؛ يفتنونهم عن دينهم، فمنهم من يفتن من شدة البلاء الذي يصيبه، ومنهم من يصلب لهم، ويعصمه الله منهم... فخرج عند ذلك المسلمون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض الحبشة، مخافة الفتنة، وفراراً إلى الله بدينهم؛ فكانت أول هجرة كانت في الإسلام»^(١).

وهذه الهجرة الأولى إلى الحبشة كانت في شهر رجب من سنة خمس من البعثة النبوية، وكان المهاجرون عشرة من الرجال، وأربع نسوة، أشهرهم: عثمان بن عفان رضي الله عنه، معه امرأته: رقية بنت رسول الله ﷺ ورضي عنها، والزبير بن العوام، ومُصعب بن عمير، وعبدالرحمن بن عوف، وأبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومي معه امرأته: أم سلمة، وعثمان بن مظعون رضي الله عنهم أجمعين^(٢). ولم يطل مكثهم في الحبشة، إذ بلغتهم الأخبار بأن أهل مكة قد أسلموا، فرجعوا في شوال من السنة نفسها، فلما اقتربوا من مكة، علموا بعدم

(١) «السيرة النبوية» لابن هشام ٣١٧/١ و٣٢١.

(٢) انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام ٣٣٢/١، و٣٦٤.

صحّة ما بلغهم، فمنهم من رجع إلى الحبشة، ومنهم من دخل مكة مستخفياً أو في جوار رجل من قريش - كما سلف ذكره - . واستمرت قريش في عدائها للدعوة، واشتدّت في إيذائها للمؤمنين، فأمر الرسول ﷺ أصحابه المستضعفين بالهجرة مجدداً، فكانت الهجرة الثانية إلى الحبشة، وكان العدد كبيراً، يزيد على ثمانين رجلاً وإحدى عشرة امرأة^(١)، فأدركت قريش خطورة هذا الأمر، وأرسلت إلى الحبشة وفداً لاسترداد اللاجئين إليها، وقد حفظت لنا أم المؤمنين أم سلمة جانباً مهماً من قصّتهم في الحبشة فأجادت وأفادت رضي الله عنها.

قالت أم سلمة^(٢): [لما ضاقت علينا مكة، وأوذى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفُتِنُوا، ورَأَوْا ما يُصِيبُهُمْ مِنْ

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد ١/١٦٢.

(٢) هي أم المؤمنين هند بنت أبي أمية القرشيّة المخزوميّة، هاجرت مع زوجها أبي سلمة إلى الحبشة الهجرة الأولى، ورجعا إلى مكة، ثم هاجرا إلى الحبشة الهجرة الثانية، ثم رجعا إلى مكة، وأذت قريش أبا سلمة، فلمّا بلغه إسلام من أسلم من الأنصار؛ هاجر إلى المدينة قبل بيعة أصحاب العقبة بسنة، ولحقت به أم سلمة بعد أيام. وشهد أبو سلمة غزوة بدر وغزوة أحد، ورُمي فيها بسهم، فعاش بعدها خمسة أشهر أو سبعة ومات، فتزوَّج رسول الله ﷺ أم سلمة سنة أربع من الهجرة، وعاشت بعده حتّى توفيت في آخر سنة إحدى وستين (٦٨١م)، عن عمر يناهز التسعين، وكان لها من الأولاد من أبي سلمة: عمر، وسلمة، وزينب، ودُرّة. وكانت آخر أمهات المؤمنين وفاة، رضي الله عنهنّ أجمعين.

يراجع في ترجمتها: ابن سعد: «الطبقات الكبرى» ٣/٢٣٩ و٨/٨٦، والمزني: «تهذيب الكمال» ٣٥/٣١٧ (٧٩٤١)، والذهبي: «سير أعلام النبلاء» ٢/٢٠١ (٢٠)، وابن حجر: «الإصابة في تمييز الصحابة» ٤/١٣١ (٤٨٠١) و٨/٤٠٤ (١٢٠٦٥).

البلاء والفتنة في دينهم، وأن رسول الله ﷺ لا يستطيع دفع ذلك عنهم، وكان رسول الله ﷺ في منعة من قومه، ومن عمه، لا يصل إليه شيء مما يكره مما ينال أصحابه، فقال لهم رسول الله ﷺ: «إِنَّ بَارِضَ الْحَبْشَةِ مَلِكًا لَا يُظْلَمُ أَحَدٌ عِنْدَهُ، فَالْحَقُّوا بِبِلَادِهِ، حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فَرَجًا وَمَخْرَجًا مِمَّا أَنْتُمْ فِيهِ». فخرَجنا إليها أرسالاً^(١)، حَتَّى اجْتَمَعْنَا بِهَا، فَلَمَّا نَزَلْنَا أَرْضَ الْحَبْشَةِ جاورنا بها خَيْرَ جَارٍ: النَجَاشِيَّ^(٢)، أَمِنَّا عَلَى دِينِنَا، [وَلَمْ نَخْشَ مِنْهُ ظُلْمًا]، وَعَبَدْنَا اللَّهَ لَا نُؤْذِي، وَلَا نَسْمَعُ شَيْئًا نَكْرَهُهُ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ قَرِيشًا، اتَّمَرُوا أَنْ يَبْعَثُوا إِلَى النَجَاشِيَّ فِينَا رَجُلَيْنِ جَلْدَيْنِ، وَأَنْ يُهْدُوا لِلنَجَاشِيَّ هَدَايَا مِمَّا يُسْتَطَرَفُ^(٣) مِنْ مَتَاعِ مَكَّةَ، وَكَانَ مِنْ أَعْجَبَ مَا يَأْتِيهِ مِنْهَا إِلَيْهِ الْأَدَمُ^(٤)، فَجَمَعُوا لَهُ أَدَمًا كَثِيرًا، وَلَمْ يَتْرَكُوا مِنْ بَطَارِقَتِهِ بِطَرِيقًا^(٥) إِلَّا أَهْدَوْا لَهُ هَدِيَّةً، ثُمَّ بَعَثُوا بِذَلِكَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْمَخْزُومِيِّ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ بْنِ وَائِلِ السَّهْمِيِّ، وَأَمَرُوهُمَا أَمْرَهُمْ، وَقَالُوا لَهُمَا: ادْفَعَا إِلَى كُلِّ بَطَرِيقٍ

(١) الأرسال: جمع رسل، وهي الأفواج، والفرق المتقطعة التي يتبع بعضها بعضاً.

(٢) النجاشي: هو لقب ملك الحبشة، واسمه: أَسْصَحْمَةُ بْنُ أَبَجَر. وهو الذي أوى

المهاجرين إليه، وأسلم على أيديهم، كما سيأتي في آخر هذا المبحث.

(٣) أي: يُسْتَحْسَنُ.

(٤) الأدم: جمع أديم، وهو الجلد المدبوغ، أو الأحمر منه.

(٥) البطريق: هو الحاذق بالحرب وأمورها بلغة الروم، ويكون من خواص الدولة.

هَدِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ تُكَلِّمُوا النِّجَاشِيَّ فِيهِمْ، ثُمَّ قَدَّمُوا لِلنِّجَاشِيِّ هَدَايَاهُ،
ثُمَّ سَلَوْهُ أَنْ يُسَلِّمَهُمْ إِلَيْكُمْ قَبْلَ أَنْ يُكَلِّمَهُمْ.

قَالَتْ: فَخَرَجَا، فَقَدِمَا عَلَى النِّجَاشِيِّ، وَنَحْنُ عِنْدَهُ بِخَيْرِ
دَارٍ، وَعِنْدَ خَيْرِ جَارٍ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْ بَطَارِقَتِهِ بِطَرِيقٌ إِلَّا دَفَعَا إِلَيْهِ
هَدِيَّتَهُ، قَبْلَ أَنْ يَكَلِّمَا النِّجَاشِيَّ، ثُمَّ قَالَا لِكُلِّ بِطَرِيقٍ مِنْهُمْ: إِنَّهُ
قَدْ صَبَأَ إِلَى بَلَدِ الْمَلِكِ^(١) مَنَّا غُلَامٌ سَفَهَاءُ، فَارْقُوا دِينَ قَوْمِهِمْ،
وَلَمْ يَدْخُلُوا فِي دِينِكُمْ، وَجَاؤُوا بِدِينٍ مُبْتَدَعٍ لَا نَعْرِفُهُ نَحْنُ وَلَا
أَنْتُمْ، وَقَدْ بَعَثْنَا إِلَى الْمَلِكِ فِيهِمْ أَشْرَافَ قَوْمِهِمْ، لِنَرُدَّهُمْ إِلَيْهِمْ،
فَإِذَا كَلَّمْنَا الْمَلِكَ فِيهِمْ؛ فَأَشِيرُوا عَلَيْهِ بِأَنْ يُسَلِّمَهُمْ إِلَيْنَا، وَلَا
يُكَلِّمَهُمْ، فَإِنَّ قَوْمَهُمْ أَعْلَى بِهِمْ عَيْنًا^(٢)، وَأَعْلَمُ بِمَا عَابُوا عَلَيْهِمْ.
فَقَالُوا لَهَا: نَعَمْ.

ثُمَّ إِنَّهُمَا قَرَّبَا هَدَايَاهُمَا إِلَى النِّجَاشِيِّ، فَقَبِلَهَا مِنْهُمَا، ثُمَّ كَلَّمَاهُ،
فَقَالَا لَهُ: أَيُّهَا الْمَلِكُ! إِنَّهُ قَدْ صَبَأَ إِلَى بَلَدِكَ مَنَّا غُلَامٌ سَفَهَاءُ،
فَارْقُوا دِينَ قَوْمِهِمْ، وَلَمْ يَدْخُلُوا فِي دِينِكَ، وَجَاؤُوا بِدِينٍ مُبْتَدَعٍ،
لَا نَعْرِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ، وَقَدْ بَعَثْنَا إِلَيْكَ فِيهِمْ أَشْرَافَ قَوْمِهِمْ

(١) «صَبَأَ: إِذَا خَرَجَ مِنْ دِينٍ إِلَى دِينٍ، وَالْمُرَادُ هَاهُنَا: الْخُرُوجُ مُطْلَقًا، أَوْ مِنَ
الدِّينِ، وَ«إِلَى» مُتَعَلِّقَةٌ بِمُقَدَّرٍ، أَي: مُتَوَجِّهِينَ إِلَى بَلَدِ الْمَلِكِ». قَالَ السُّنْدِيُّ فِي
«حَاشِيَةِ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» ٢١٠/٢ (٩٧٧)، وَمِنْهُ نَقَلْتُ أَغْلَبَ
التَّعْلِيلَاتِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

(٢) أَي: نَظَرًا. أَي: نَظَرُهُمْ يَكْفِي عَنْ نَظَرِكَ.

من آبائهم وأعمامهم وعشائريهم، لَتَرَدُّهُمْ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ أَعْلَىٰ بِهِمْ عَيْنًا، وَأَعْلَمُ بِمَا عَابُوا عَلَيْهِمْ وَعَاتَبُوهُمْ فِيهِ.

قالت: ولم يكن شيءٌ أَبْغَضَ إِلَى عبد الله بن أبي ربيعة وعمرو بن العاص من أَنْ يَسْمَعَ النجاشي كلامهم، فقالت بَطَارِقَتُهُ حَوْلَهُ: صَدَقُوا أَيُّهَا الْمَلِكُ! قَوْمُهُمْ أَعْلَىٰ بِهِمْ عَيْنًا، وَأَعْلَمُ بِمَا عَابُوا عَلَيْهِمْ، فَاسْلِمْتُهُمْ إِلَيْهِمَا، فَلِيرُدَّاهُمْ إِلَىٰ بِلَادِهِمْ وَقَوْمِهِمْ.

قالت: فغضب النجاشي، ثم قال: لا هَا أَيْمُ اللَّهِ إِذَنْ^(١)، لَا أُسْلِمُهُمْ إِلَيْهِمَا، وَلَا أَكَادُ قَوْمًا جَاوَرُونِي^(٢)، وَنَزَلُوا بِلَادِي، وَاخْتَارُونِي عَلَى مَنْ سِوَايَ، حَتَّىٰ أَدْعُوهُمْ فَأَسَآلَهُمْ مَا يَقُولُ هَذَانِ فِي أَمْرِهِمْ، فَإِنْ كَانُوا كَمَا يَقُولَانِ؛ أَسْلَمْتُهُمْ إِلَيْهِمَا، وَرَدَدْتُهُمْ إِلَىٰ قَوْمِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا عَلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ؛ مَنَعْتُهُمْ مِنْهُمَا،

(١) قال السُّنْدِيُّ: «كَلِمَةٌ: «لَا» لِلنَّفْيِ، أَي: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتُمْ، وَ«هَا» حَرْفُ تَنْبِيْهِ، وَ«أَيْمُ اللَّهِ» لِلْقَسَمِ، وَ«إِذَنْ» بِمَعْنَى: إِذَا جَاؤُوا بِلَادِي، وَدَخَلُوا فِيْهَا». وَفِي «سِيرَانِ إِسْحَاقَ»: «لَا، لَعَمْرُ اللَّهِ لَا أُرَدُّهُمْ عَلَيْهِمْ حَتَّى...».

(٢) قال العلامة أحمد محمد شاكر فِي شرح «المسند» ١٨٤/٣: «وَلَا أَكَادُ: بَضْمُ الْهَمْزَةِ، فَعَلَ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، أَي: وَلَا يَكِيدُنِي أَحَدٌ، فَفِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (مَادَّة: كَيْدٌ): «يَقُولُونَ إِذَا حُمِلَ أَحَدُهُمْ عَلَىٰ مَا يَكْرَهُ: لَا وَاللَّهِ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا. يَرِيدُ: لَا أَكَادُ وَلَا أَهْمُّ». وَضَبُّ الْفَعْلَانِ فِيْهِ بَوَازُنُ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ عِنْدِي، خِلَافًا لِّضَبْطِهِمَا فِي «الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ». وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يُسْلِمُهُمْ أَبَدًا، وَلَا يَهْمُهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَلَا يَخْشَى أَنْ يَلْقَى فِيْهِ كَيْدًا. وَهَذَا اسْتِعْمَالُ نَادِرٍ، لَمْ أَجِدْ مِثْلَهُ فِيْ غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ».

وَأَحْسَنْتُ جَوَارِهِمْ، مَا جَاوَرُونِي.

قَالَتْ: ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَاَهُمْ، فَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولُهُ اجْتَمَعُوا، ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: مَا تَقُولُونَ لِلرَّجُلِ إِذَا جِئْتُمُوهُ؟ قَالُوا: نَقُولُ وَاللَّهِ مَا عَلِمْنَا، وَمَا أَمَرْنَا بِهِ نَبِيُّنَا ﷺ، كَائِنْ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ كَائِنْ. فَلَمَّا جَاوَرُوهُ - وَقَدْ دَعَا النِّجَاشِيُّ أَسَاقِفَتَهُ ^(١)، فَشَرُّوا مُصَاحِفَهُمْ حَوْلَهُ - سَأَلَهُمْ فَقَالَ: مَا هَذَا الدِّينَ الَّذِي فَارَقْتُمْ فِيهِ قَوْمَكُمْ، وَلَمْ تَدْخُلُوا فِي دِينِي، وَلَا فِي دِينِ أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَمِ؟

قَالَتْ: فَكَانَ الَّذِي كَلَّمَهُ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لَهُ: أَيُّهَا الْمَلِكُ! كُنَّا قَوْمًا أَهْلَ جَاهِلِيَّةٍ: نَعْبُدُ الْأَصْنَامَ، وَنَأْكُلُ الْمَيْتَةَ، وَنَأْتِي الْفَوَاحِشَ، وَنَقْطَعُ الْأَرْحَامَ، وَنُسِيءُ الْجَوَارَ، يَأْكُلُ الْقَوِيُّ مِنْ الضَّعِيفِ، فَكُنَّا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْنَا رَسُولًا مِنَّا، نَعْرِفُ نَسَبَهُ، وَصِدْقَهُ، وَأَمَانَتَهُ، وَعَفَافَهُ، فَدَعَانَا إِلَى اللَّهِ لِنُوحِّدَهُ وَنَعْبُدَهُ، وَنَخْلَعَ مَا كُنَّا نَعْبُدُ نَحْنُ وَأَبَاؤُنَا مِنْ دُونِهِ مِنَ الْحِجَارَةِ وَالْأَوْثَانِ.

وَأَمَرَنَا بِصَدَقِ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَصِلَةِ الرَّحِمِ، وَحُسْنِ الْجَوَارِ، وَالْكَفِّ عَنِ الْمَحَارِمِ وَالِدِّمَاءِ، وَنَهَانَا عَنِ الْفَوَاحِشِ، وَقَوْلِ الزُّورِ، وَأَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَقَذْفِ الْمُحْصَنَةِ.

(١) جمع «الأسقف» وهو العالم والرئيس من علماء النصارى.

وأمرنا أَنْ نَعْبُدَ اللهَ وَحْدَهُ، وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَأَمَرَنَا
 بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ - قَالَتْ: فَعَدَّدَ عَلَيْهِ أُمُورَ الْإِسْلَامِ. -
 فَصَدَّقْنَاهُ، وَأَمَنَّا بِهِ، وَاتَّبَعْنَاهُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ، فَعَبَدْنَا اللهَ وَحْدَهُ،
 فَلَمْ نُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَحَرَّمْنَا مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا، وَأَحْلَلْنَا مَا أَحَلَّ لَنَا،
 فَعَدَا عَلَيْنَا قَوْمُنَا، فَعَدَّيُونَا، وَفَتَنُونَا عَنْ دِينِنَا، لِيُرِدُّونَا إِلَى عِبَادَةِ
 الْأَوْثَانِ مِنْ عِبَادَةِ اللهِ، وَأَنْ نَسْتَحِلَّ مَا كُنَّا نَسْتَحِلُّ مِنَ الْخَبَائِثِ،
 فَلَمَّا قَهَرُونَا وَظَلَمُونَا، وَشَقُّوا عَلَيْنَا، وَحَالُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ دِينِنَا؛
 خَرَجْنَا إِلَى بَلَدِكَ، وَاخْتَرْنَاكَ عَلَى مَنْ سِوَاكَ، وَرَغِبْنَا فِي جِوَارِكَ،
 وَرَجَوْنَا أَنْ لَا نُنْظَلَ عِنْدَكَ أَيُّهَا الْمَلِكُ!

قَالَتْ: فَقَالَ لَهُ النِّجَاشِيُّ: هَلْ مَعَكَ مِمَّا جَاءَ بِهِ عَنْ اللهِ مِنْ
 شَيْءٍ؟ قَالَتْ: فَقَالَ لَهُ جَعْفَرٌ: نَعَمْ. فَقَالَ لَهُ النِّجَاشِيُّ: فَاقْرَأْهُ عَلَيَّ.
 فَقَرَأَ عَلَيْهِ صَدْرًا مِنْ {كَهْيَعَص} ^(١). قَالَتْ: فَبَكَى - وَاللهُ! -
 النِّجَاشِيُّ حَتَّى أَخْضَلَ ^(٢) لَحِيَّتَهُ، وَبَكَتْ أَسَاقِفَتُهُ حَتَّى أَخْضَلُوا
 مَصَاحِفَهُمْ حِينَ سَمِعُوا مَا تَلَا عَلَيْهِمْ. ثُمَّ قَالَ النِّجَاشِيُّ: إِنَّ هَذَا -
 وَاللهُ! - وَالَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى لِيُخْرِجَ مِنْ مِشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ، انْطَلَقَا،
 فَوَاللهُ لَا أُسَلِّمُهُمْ إِلَيْكُمْ أَبَدًا، وَلَا أَكَادُ ^(٣).

(١) وهي سورة مريم (١٩)، وفي أولها قصة مريم وولادة المسيح عليهما السلام،
 الآيات: (١ - ٤٠).

(٢) أي: بَلَّ.

(٣) وفي «سيرة ابن إسحاق»: «قال: إنَّ هذا الكلامَ ليخرجُ من المشكاة التي

قالت أم سلمة: فلما خرجا من عنده، قال عمرو بن العاص: والله لأُبَيِّنَنَّ غداً عَيْبَهُمْ عنده، ثم أَسْتَأْصِلُ به خَضِرَاءَهُمْ^(١). قالت: فقال له عبدُ الله بن أبي ربيعة - وكان أتقى الرجلين فينا: لا تفعل، فإنَّ لهم أرحامًا، وإن كانوا قد خالفونا. قال: والله لأخبرنَّه أنَّهم يزعمون أنَّ عيسى ابنَ مريمَ عبْدٌ.

قالت: ثم غداً عليه الغد، فقال له: أيُّها الملك! إنَّهم يقولون في عيسى ابنِ مريمَ قولاً عظيماً، فأرسل إليهم فاسألهم عمَّا يقولون فيه. قالت: فأرسل إليهم يسألهم عنه - قالت: ولم ينزل بنا مثله - فاجتمع القوم، فقال بعضهم لبعض: ماذا تقولون في عيسى إذا سألكم عنه؟ قالوا: نقول - والله! - فيه ما قال الله، وما جاء به نبيُّنا، كائنًا في ذلك ما هو كائنٌ. فلما دخلوا عليه قال لهم: ما تقولون في عيسى ابنِ مريمَ؟ فقال له جعفرُ بن أبي طالب: نقول فيه الذي جاء به نبيُّنا هو عبدُ الله ورسولُه ورُوحُه وكلمتُه ألقاها إلى مريمَ العذراءِ البتُول.

جاء بها موسى، انطلقوا راشدين، لا والله لا أردُّهم عليكم، ولا أنعمكم عيناً». وكذلك هو في أكثر المصادر، فما وقع في بعضها من ذكر «عيسى» مكان «موسى» تحريف.

قال السُّنْدِيُّ رحمه الله: «لم يقل: عيسى، مع أنه نبيُّهم؛ لما فيه من خلاف اليهود، بخلاف موسى، فلم يختلف أحد من الطوائف المعلومة في نبوته». (١) «أستأصل» أي: أخرج من الأصل «خضراءهم» أي: جماعتهم.

قالت: فضرب النجاشي يده إلى الأرض فأخذ منها عوداً، ثم قال: ما عدا عيسى ابن مريم ما قلت هذا العود. فتناخرت^(١) بطارقته حوله حين قال ما قال، فقال: وإن نخرتكم، والله! اذهبوا، فأنتم سيوم بأرضي - والسيوم: الآمنون^(٢) - من سبكم غرم، ثم من سبكم غرم، ثم من سبكم غرم، فما أحب أن لي دبراً ذهباً؛ وأني آذيت رجلاً منكم - والدبر بلسان الحبشة: الجبل - رُدُّوا عليهما هداياهما، فلا حاجة لنا بها، فوالله ما أخذ الله مني الرشوة حين ردَّ عليّ مُلكي؛ فأخذ الرشوة فيه، وما أطاع الناس في فأطيعهم فيه.

قالت: فخرَجَا من عنده مقبوحين، مردوداً عليهما ما جاء به، وأقمنا عنده بخير دارٍ، مع خير جارٍ.^(٣)

(١) من «نُخِرَ»: إذا مدَّ الصوت في خياشيمه.

(٢) عند ابن إسحاق وابن هشام وغيرهما في الموضعين: «شيوم» بالشين.

(٣) وفي رواية ابن راهويه: «قالت أم سلمة: فجعلنا نتعرَّضُ لعمر بن العاص وصاحبه أن يسبَّانا؛ فيغرمهما، فخرجا خائبين،...».

وممَّا يحسن ذكره هنا أن هذين الرجلين أسلما بعدُ، فأما عمرو بن العاص فإنه لما رأى ازدياد قوة المسلمين وظهور أمرهم، خرج إلى النجاشي على أمل أن يجد هناك أرضاً آمنةً إن تغلب المسلمون على مكة، فنصحه النجاشي بأن يُسلم، فأسلم عمرو على يده، ورجع إلى مكة، وهاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلماً في أوائل سنة ثمان من الهجرة (٦٢٩م) قبل فتح مكة، وحسن إسلامه، وقربه رسول الله ﷺ، وشهد له بالإيمان والصلاح، وكان من كبار الصحابة وعظمائهم، وكان أمير جيش المسلمين في فتح

قالت: فوالله إنا على ذلك إذ نزل به - يعني: من ينازعه في ملكه^(١) - . قالت: فوالله ما علمنا حزنًا قطُّ كان أشدَّ من حُزنٍ حزنَّاه عند ذلك، تخوُّفًا أن يظهرَ ذلك على النَّجاشيِّ، فيأتي رجلٌ لا يعرفُ مِن حَقِّنا ما كان النَّجاشيُّ يعرفُ منه.

قالت: وسار النَّجاشيُّ، وبينهما عَرَضُ النَّيْلِ. فقال أصحابُ رسولِ الله ﷺ: مَنْ رجلٌ يخرجُ حتى يحضِرَ وقعةَ القوم، ثم يأتينا بالخبر؟ فقال الزُّبير بن العوام: أنا. قالت: وكان من أحدث القوم سنًّا، فنفعُوا له قِربةً فجعلَهَا في صدره، ثم سَبَحَ عليها، حتَّى خرج إلى ناحيةِ النَّيْلِ التي بها مُلتَقَى القوم، ثم انطلق حتَّى حضَرَهم.

قالت: ودَعَوْنَا اللهَ لِلنَّجاشيِّ بِالظُّهورِ على عدُوِّه، والتَّمكينِ له في بلاده، [فهزَمَ الله ذلك الملكَ وقتلَه، وظهرَ

مصر، وسكنها، ومات بها سنة (٤٣هـ/٦٦٤م) رضي الله عنه.

أما عبد الله بن أبي ربيعة فأسلم عند فتح مكة، وحسن إسلامه، وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الجند - بلدًا باليمن بين عدن وتغر - ومخالفها، فبقي فيها إلى أيام فتنة الخروج على الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، فجاء لينصره، فوقع عن راحلته، فمات بقرب مكة، سنة (٣٥هـ/٦٥٦م) رضي الله عنه.

يراجع ترجمتهما في: «تهذيب الكمال» ٤٩٢/١٤، و ٧٨/٢٢، و«تاريخ الإسلام» ٢٥٦/٢، و ٤٢٥.

(١) عند ابن إسحاق: «فلم ينشب أن خرج عليه رجلٌ من الحبشة ينازعه في ملكه».

النجاشي عليه،] واستوسق^(١) عليه أمر الحبشة، [فجاءنا الزبير، فجعل يُلحِح إلينا بردائه، ويقول: ألا أبشروا، فقد أظهر الله النجاشي. فوالله ما علمنا فرحنا بشيء قط فرحنا بظهور النجاشي،] فكنا عنده في خير منزل، حتى قدمنا على رسول الله ﷺ وهو بمكة. وفي رواية: ثم أقمنا عنده حتى خرج منا من خرج راجعاً إلى مكة، وأقام من أقام.^(٢)

(١) أي: اجتمع. عطف على «دعونا».

(٢) أخرجه محمد بن إسحاق في «السيرة والمغازي» ص ٢١٣: قال: حدثني محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، عن أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم، به. ونقله ابن هشام في «السيرة النبوية» ٣٣٤/١.

وأخرجه أحمد في «المسند» ٢٠١/١ (١٧٤٠) و٢٩٠/٥ (٢٢٤٩٨)، وابن خزيمة في «الصحيح» (٢٢٦٠)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (١٩٤)، وفي «حلية الأولياء» ١١٥/١، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٩/٩، وفي «دلائل النبوة» ٣٠١/٢، وابن عبد البر في «الدُرر في المغازي والسيرة» ص ١٣٤، من طرق عن محمد بن إسحاق، بهذا الإسناد، به. والسياق للإمام أحمد، وما بين المعقوفين هكذا [...] فمن «السيرة والمغازي» ومن غيره، والرواية المذكورة للجملة الأخيرة هي عند ابن إسحاق وغيره، وهي رواية مفسرة، لأن أم سلمة وزوجها في آخرين رجعوا إلى مكة، وبقي أكثرهم هناك إلى أن عادوا جميعاً إلى المدينة حين افتتح المسلمون خيبر في السنة السابعة للهجرة (٦٢٨م).

وأخرجه إسحاق بن راهويه في «المسند» (١٨٣٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٢٣)، وفي «الاعتقاد» ص ٤٦، وفي «شعب الإيمان» (٨٢)، من طريق: جرير بن حازم، عن ابن إسحاق، قال حدثني الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وعن عروة بن الزبير - وصُلِب الحديث عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث - عن أم سلمة، به.

مسائل وفوائد مستنبطة من هذه القصة :

١- إنَّ إرشاد النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه المستضعفين إلى الهجرة إلى الحبشة، وأمرهم بذلك، يدلُّ على شفقتهم، ورحمته بهم، وحرصه على حياتهم، وتألُّمه ممَّا كانوا يعانونه من التعذيب والأذى الشديد، وإنَّ كان هو صلى الله عليه وسلم في سلامةٍ من ذلك.

٢- إنَّ هجرتهم كانت طلباً لحقِّهم في توحيد الله وعبادته بأمانٍ وسلام، وليس لتحقيق أهدافٍ ماديَّةٍ أو سياسيَّةٍ، وتلك كانت قضيتهم في دارهم وموطنهم مكَّة، فلم يكن غرضهم المنازعة على السلطة فيها، ولا المغالبة على أمر

وإسناد الحديث جيِّدٌ كما قال الحافظ العراقيُّ رحمه الله في «المغني عن حمل الأسفار» (٢٠٩٧)، والعلامة الألبانيُّ رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣١٩٠).

وقال الحافظ الهيثمي رحمه الله في «مجمع الزوائد» ٢٤/٦ (٩٨٤٢): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصَّحيح غير ابن إسحاق، وقد صرَّح بالسَّماع». وقال العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله في تحقيق «المسند» ١٨٠/٣: «إسناده صحيح، أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة: تابعيٌّ كبيرٌ، وهو أحد الفقهاء السبعة المعروفين، وكان ثقةً فقيهاً عالماً من سادات قريش».

وساق شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الحديث واحتجَّ به في «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» ٢٤٣/١، وقال: «وقد ذكر قصَّتْهم جماعة من العلماء والحفاظ كأحمد بن حنبل في المسند، وابن سعد في الطبقات، وأبي نعيم في الحلية، وغيرهم، وذكرها أهل التفسير والحديث والفقه، وهي متواترة عند العلماء».

الولاية عليها، لهذا هانَ عليهم تركُها وإن كانت أفضلَ البقاع وأشرفَها، لأنَّ وطنَ المسلمِ حيثُ يتمكَّنُ من عبادة ربِّه، والأمن على نفسه.

٣- إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد مدح النجاشيَّ - ولم يكن مسلماً حينئذٍ - بأنَّه: «مَلِكٌ لَا يَظْلَمُ عِنْدَهُ أَحَدٌ». فدلَّ ذلك على أنَّ المخالف في الدين والعقيدة قد يكونُ قاعداً للالتقاء ومبادئ الحقِّ والعدل والرَّحمة ما يكونُ قاعدةً للالتقاء والتعاون معه في الحقِّ والخير، ويستحقُّ به الشَّاء الجميل.

٤- إِنَّ الْكُفَّارَ متفاوتون في مواقفهم من دين الإسلام وأهله، فبعضهم يبالغ في العداء والمحاربة، وبعضهم يميل إلى المسالمة والإعراض، وآخرون منهم يختارون المعاملة على أساس الحقِّ والعدل والإنصاف. فمن الجهل والظلم عدمُ إنزالهم منازلهم، والنَّظَرُ إليهم بعينٍ واحدةٍ من غير اعتبارٍ لمواقفهم.

٥- لقد التزم الصحابة الكرام رضي الله عنهم بالصِّدْق التامَّ في عرض قضيتهم، فاستحقُّوا تأييد الله تعالى، ونالوا القبول والحظوة عند ملك الحبشة، وكان من ثمار ذلك أن اقتنع بدعوتهم، فدخل في دين الإسلام، وثبت عليه رغم معارضة خواصِّ رجال دولته وعامة قومه له، فبقي كاتماً لإسلامه إلى

أن مات سنة تسع من الهجرة (٦٣٠م)، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه في المدينة: «مات اليوم رجل صالح، فقوموا فصلُّوا على أخيكم: أَصْحَمَةَ».^(١)

٦- ظهر ما بَشَّرَ به النبي ﷺ أصحابه مِنْ عَدْلِ النجاشيِّ؛ في إصراره على الاستماع لدَعْوَى طالبي اللُّجوء إليه، قبل الحكم عليهم، فذلك من إنصافه، ورجاحة عقله، وتمام عدله.

٧- إن كلمة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه بين يدي النجاشي تَضَمَّنَتْ - على وجازتها - تعريفاً جامعاً لأصول الدِّين وقواعده ومقاصده الكلية، وأول ذلك وأهمُّه: توحيد الله تعالى في العبادة، والبراءة من الشرك وأهله، واشتمال الدِّين على ما فيه صلاح النفس وتركيتها، وحسن المعاملة مع الخلق، ويظهر فضل ذلك بتلك المقارنة التي ذكرها بين قبائح الجاهلية ومحاسن الإسلام.

٨- التوسُّل إلى الملك بذكر ما وقع عليهم من الظلم والحيث، وباختيارهم له على من سواه، طمعاً في جواره، ورجاءً لعدله وإنصافه.

٩- إنَّهم كانوا يذكرون ما لقوه هنالك من حسن المعاملة،

(١) أخرجه البخاريُّ في «الصحيح» (١٣١٧)، ومسلم في «الصحيح» (٩٥٢) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وطيب الإقامة، على وجه الوفاء والثناء، والاعتراف بالجميل.

١٠- ودلت هذه القصّة على جواز دخول المسلمين في أمان غير المسلمين، والالتجاء إليهم طلباً للحماية، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وهذا مشروط - بلا ريب - بأن لا يكون على وجه المناصرة لمن يحارب الإسلام والمسلمين، وأن لا يكون في إقامته بينهم إضراراً بدول المسلمين ومصالحها، فلا يتخذ البلد الذي لجأ إليه قاعدة له ومنطلقاً للتآمر والكيد والمكر والخيانة لبلاد المسلمين.

قال ابن حزم رحمه الله^(١): «وَأَمَّا مَنْ فَرَّ إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ لظَلَمِ خَافِهِ، وَلَمْ يُحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا أَعَانَهُمْ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَجِدْ فِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ يُحِيرُهُ؛ فَهَذَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ مُكْرَهٌ. وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الزُّهْرِيَّ - مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ - شَهِابٌ؛ كَانَ عَازِمًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ مَاتَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ لَحِقَ بِأَرْضِ الرُّومِ، لِأَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ يَزِيدٍ كَانَ نَذَرَ دَمَهُ؛ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ^(٢)،

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري^ت (ت: ٤٥٦هـ/١٠٦٣م): أشهر علماء الأندلس، شاعر وأديب ومحدث وفقه وفيلسوف ومؤرخ، تميّز بمؤلفات مفيدة في مختلف فروع المعرفة من أشهرها: «الفصل في الملأ والأهواء والنحل» و«طوق الحمامة» و«جهمرة أنساب العرب» و«المحلّى بالآثار» و«الإحكام في أصول الأحكام». مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٨٤/١٨ (٩٩).

(٢) الخبر في «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٣٥٦/٥، و«أنساب الأشراف»

وهو كان الوالي بعد هشامٍ. فمن كان هكذا فهو معذورٌ»^(١).

٤- ما ينعقد به الأمان:

ذهب الفقهاء إلى أن الأمان ينعقد بكل لفظ يفيد الغرض، وهو اللفظ الدال على الأمان نحو قول المقاتل مثلاً: «آمنتكم»، أو: «أنتم آمنون»، أو: «أعطيتكم الأمان»، وما يجري هذا المجرى. كما ذهبوا إلى أنه يجوز الأمان بأي لغة كان، بالصريح من اللفظ كقوله: «أجرتك»، أو: «آمنتك»، أو: «أنت آمن»، وبالكنية كقوله: «أنت على ما تحبُّ»، أو: «كن كيف شئت ونحوه». كما يجوز بالرسالة، لأنها أقوى من الكتابة، سواء كان الرسول مسلماً أم كافراً، لأن بناء الباب على التوسعة في حقن الدَّم.

للبلاذري ٢٠٠/٣، و«تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر ٣٨١/٥٥، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي ٣٤٢/٥.

والزهري: من أئمة التابعين، فقيه حافظ، متفّق على جلالته وإتقانه وإمامته في الدين والعلم، مات سنة (١٢٤هـ/٧٤٢م)، قبل وفاة الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، حيث توفي هذا سنة (١٢٥هـ/٧٤٣م)، فبوع بالخلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك، وكان فاسقاً مجاهرًا بالفواحش، مصرّاً عليها، منتهكاً لمحرّم الله تعالى، لا يتحاشى من معصية، لهذا كان الإمام الزهري يتكلّم فيه، ويحثّ الخليفة هشام بن عبد الملك على خلعه من ولاية العهد، لكنّه لم يفعل، فتولّى الخلافة بعده، لكن لم تطُل أيّامه، حيث قُتل بعد سنة.

انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير ٣٥١/٩ و ٢/١٠.

(١) «المحلّى بالآثار» ٢٠٠/١ المسألة: (٢١٩٨)، وهي مسألة نفيسة أجادَ ابن حزم وأفاد في بحثها، فليرجع إليها من شاء الاطلاع على الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع.

وكذلك بإشارة مُفهِمَةٍ، ولو من ناطقٍ، لأنَّ الحاجةَ داعيةٌ إلى الإِشارة لأنَّ الغالبَ فيهم عدم فهم كلام المسلمين، وكذا العكس. فلو أشار مسلمٌ لكافرٍ فظنَّ أنَّه أَمَنَه، فأنكر المسلم أنه أَمَنه بها، فالقولُ قولُه، لأنه أعلمُ بمراده، ولكن لا يُغتال بل يُلحَقُ بمأمنه، وإن مات المشير قبل أن يبيِّن الحالَ فلا أمانَ، ولا اغتيالَ؛ فيبلغُ المأمنَ.

ويصحُّ إيجابُ الأمان^(١) مُنْجَزًا كقوله : «أنتَ آمن»، ومعلَّقًا بشرط كقوله: «من فعل كذا فهو آمن»، لقول النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكَّة: «مَن دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فهو آمنٌ».^(٢)

وأما القبول^(٣) فلا يشترط عند عامَّة الفقهاء، لأن بناء الباب على التَّوسعة، فيكفي السُّكوتُ، ولكن يشترط مع السكوت ما يشعر بالقبول، وهو الكفُّ عن القتال؛ وتكفي إشارة مُفهِمَةً للقبول ولو من ناطقٍ. هذا إذا لم يَسْبِقْ منه

(١) الإيجاب: الإثبات لأيِّ شيء كان. وفي الاصطلاح الفقهي: ما يصدر من أحد العاقلين لأجل إنشاء التصرف، وبه يوجب، ويثبت التصرف. انظر: «القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً» (مادة: وجب).

(٢) أخرجه مسلم في «الصحيح» (١٧٨٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. (٣) القبول: الرضى بالشيء، وميل النفس إليه. وفي الاصطلاح الفقهي: ترتُّب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء. كقول المشتري: قبلت، ونحوه. انظر: «القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً» (مادة: قبل).

استيجابٌ، فإن سبق منه لم يحتج للقبول جزماً.^(١)

وسنذكر في (الأثر السادس) كلاماً للسرخسي رحمه الله في أنَّ الأمان يكون ملزماً للمسلم وإن كان حصل عليه بالكنية، أو بالكذب والحيلة.

ويؤكد صحة ذلك ما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الاعتداد بالأمان بأقل ما يتصور انعقاده به، وذلك تعظيماً لشأن الأمان، وتغليفاً لجانب حقن الدماء:

عن أبي عطية قال: كتب عمرٌ إلى أهل الكوفة أنه دُكر لي أن «مطرُس» بلسان الفارسية: «الأمنة»، فإن قلتموها لمن لا يفقه لسانكم فهو أَمَنٌ.^(٢)

وعن أبي وائل قال: أتانا كتابُ عمرَ ونحن بخانقين^(٣): إذا قال الرجلُ للرجل: «لا تدهل!»^(٤)؛ فقد أَمَنه، وإذا قال: «لا

(١) «شرح السير الكبير» للسرخسي ٢٨٣/١، و«المغني» لابن قدامة ١٩٢/١٣ (١٦٨٤)، و«بدائع الصنائع» للكاساني ٢٨٩/٧، و«الموسوعة الفقهية» ١٦٨/٣٧ (مادة: مستأمن).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٤٠٨٢) بإسناد صحيح، وأبو عطية هو الوادعيُّ الهمدانيُّ الكوفيُّ، ثقة فاضل، من كبار التابعين. مترجم في «تهذيب الكمال» ٩٠/٣٤ (٧٥١٦).

(٣) بلدةٌ إلى الشمال الشرقي من بغداد، ما زالت عامرة وتعرف بهذا الاسم، وتتبع محافظة ديالى.

(٤) «لا تدهل»: أي لا تحف، نبطيةٌ معربة. «لسان العرب» (مادة: دهل).

تخف!؛ فقد أَمَّنَه، وإذا قال: «مَطْرَس»؛ فقد أَمَّنَه. قال: فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ الْأَلْسَنَةَ.^(١)

وعن مجاهدٍ قال: قال عمرُ: أَيُّها رَجُلٌ من المسلمين أشارَ إلى رَجُلٍ من العَدُوِّ: «لَئِنْ نَزَلْتَ لَأَقْتُلَنَّكَ!» فنَزَلَ وهو يَرى أَنَّهُ أَمَانٌ؛ فقد أَمَّنَه.^(٢)

فيتبيَّن لنا ممَّا تقدَّم أنَّ الأمانَ ينعقد بكل لفظٍ أو إشارةٍ أو تصرفٍ دالٍّ عليه، وبهذا يتبيَّن أنَّ الصورَ الموجودةَ في عصرنا الحاضرَ معتبرةٌ شرعاً، فمنها: «التأشيرة» من أي نوع كانت،

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنّف» (٩٤٢٩)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديّات» (٢٦٩٤)، وابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٤٠٨٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٦٦٧٠) والبيهقي في «السُّنن الكبرى» ٩٦/٩. وإسناده صحيح، وأبو وائل هو شقيق بن سلمة الأسديُّ الكوفيُّ، ثقة عالم، من كبار التابعين. مترجم في «تهذيب الكمال» ٥٤٨/١٢ (٢٧٦٧).

قال ابن حجر في «الفتح» ٢٧٥/٦: «مترس: كلمة فارسية، معناها: لا تخف، وهي بفتح الميم وتشديد المشاة وإسكان الراء بعدها مهملة، وقد تخفف التاء، وبه جزم بعض من لقيناه من العجم، وقيل: بإسكان المشاة وفتح الراء. ووقع في «الموطأ» رواية يحيى بن يحيى الأندلسي: «مطرَس» بالطاء بدل المشاة، قال ابن قرقول: هي كلمة أعجمية، والظاهر أن الراوي فخم المشاة فصارت تشبه الطاء كما يقع من كثير من الأندلسيين».

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٤٠٨٦)، وإسناده صحيح، ومجاهد هو ابن جَبْرِ المكيُّ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم. مترجم في «تهذيب الكمال» ٢٢٨/٢٧ (٥٧٨٣).

وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً (٣٤٠٨٧) من طريق طلحة بن عبيد الله بن كريب قال: كتب عمر إلى أمراء الأجناد، فذكره.

وكيفما صدرت، وكذلك: «الإقامة» سواء كانت دائمة أو مؤقتة، لغرض الدراسة أو التجارة، أو للبعثات الدبلوماسية، أو بسبب الزواج أو اللجوء الإنساني أو السياسي، وغير ذلك من الأمور. أما الحصول على «الجنسية» وحق المواطنة؛ فهو أعلى وأوثق من التأشيرة والإقامة. لهذا وجدنا العلماء في عصرنا يعدُّون جميع هذه الصور من الأمان الذي يلزم المسلم ديانةً وأخلاقاً، كما يلزمه نظاماً وقانوناً.

٥- التأسيس الفقهي لمسائل هذا الكتاب ووجه ارتباطها بالواقع المعاصر:

لقد حرصتُ في هذا الكتاب على الاستشهاد بنصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية، كما فهمها الصحابة والتابعون ومن اقتفى أثرهم من فقهاء المسلمين عبر العصور، ولم أنقل عن العلماء والباحثين المعاصرين إلا في مواضع قليلة. وكان غرضي من ذلك - كما أشرت إليه في المقدمة - أن أشارك في تقديم نموذج من الأحكام الشرعية والأخلاقية الرائعة من مصادرها الفقهية التي تحظى بتقديرٍ وقبولٍ كبيرٍ عند المسلمين عامةً، بخلاف كتابات العلماء المعاصرين؛ التي قد يتجرأ بعض أصحاب الأهواء والأغراض على إثارة الشبهات حولها، رغم ما لهؤلاء العلماء من مكانة علمية مرموقة، وجهود مخلصة مشهودة في خدمة الإسلام والمسلمين في هذا العصر.

إنَّ هذا الاستشهادَ الفقهيَّ أخضعَ البحثَ لطريقة الفقهاء المتقدِّمين القدوة في معالجة المسائل ذات الصلة في ضوء واقعهم وما أحاطت به من أحوالٍ، وجاءت مصطلحاتهم معبرةً عن ذلك، وأهم تلك المصطلحات وأكثرها تكراراً في هذا البحث مصطلح: «دار الإسلام»، و«دار الكفر» و«دار الحرب». لهذا رأيت أن أذكر نبذة موجزةً في التعريف بها، ثم أذكر أصلها وسببها، وما دخل عليها من تغَيُّرٍ في العصر الحديث:

أولاً: دار الإسلام: يقصد بالدار: المحلُّ والموضعُ والمنزل المسكون، وهي - هنا - بمعنى: البلد^(١). فالدار في اصطلاح الفقهاء هي «الدولة» في الاصطلاح السياسي المعاصر، وهي عبارة عن مجموعة من النَّاس تُقيم على وجه الدوام في إقليم معيَّن، ولها حاكم ونظامٌ تخضع لهما، وشخصيةٌ معنويةٌ، واستقلالٌ سياسيٌّ^(٢).

فدار الإسلام: هي الدولة التي تتَّصف بصفة الديانة الإسلامية، وتكون هذه الصفة هي الغالبة في مكوّناتها وخصائصها الدينية والثقافية والاجتماعية العامة؛ وإن كان في

(١) انظر: «لسان العرب» لابن منظور (مادة: دار)، و«الموسوعة الفقهية» ١٩٨/٢٠ (مادة: دار).

(٢) انظر: «القانون الدولي العام» للدكتور علي صادق أبو هيف ص: ١٠٩، و«معالم الدولة الإسلامية» للدكتور محمد سلام مذكور، ص: ٥٧.

مواطنيها قليل أو كثير من غير المسلمين، يتمتَّعون - أيضًا - بحريَّتهم وحقوقهم، لكن أحكام الإسلام هي الظاهرة والغالبة. والمراد بأحكام الإسلام: الشعائر والمظاهر العامة التي تميِّز ملة الإسلام عن غيرها، مثل: الأذان وإقامة الجُماعات والجمع والأعياد، وتعظيم أركان الإسلام، وتنفيذ الأحكام التي تحفظ لجماعة المسلمين هويَّتها وخصوصيَّتها، وإن حصل في ذلك التنفيذ نقصٌ أو تقصيرٌ^(١).

ثانيًا: دار الكفر: دار الكفر هي نقيض دار الإسلام، فهي كل دولة انتفت عنها صفة الإسلام، لهذا يعرفُها الفقهاء بأنَّها: «كُلُّ بقعةٍ تكون فيها أحكام الكفر ظاهرة» وإن كان في مواطنيها قليل أو كثير من المسلمين الذين يتمتَّعون بحريتهم وحقوقهم حسب أنظمة البلد الذي يقيمون فيه.

ثالثًا: دار الحرب: جرى عامَّة الفقهاء على وصف كل دار كفر بأنها دار حربٍ، فهذان المصطلحان بمعنَى واحدٍ^(٢)، فإن كانت دولة غير المسلمين في حال حربٍ مع دولة المسلمين؛

(١) راجع البحث في هذه المسألة بأدلتها في: «الغلو في الدين» للدكتور عبد الرحمن اللويحق، ص: ٣٣٠ - ٣٤٦.

(٢) انظر في تعريف دار الكفر - وهي دار الحرب -: «شرح السير الكبير» للسرخسي ٢١٦٥/٥، و«بدائع الصنائع» ١٣٠/٧ - ١٣١، و«أحكام أهل الذمة» ٧٢٨/٢، و«الإنصاف» للمرداوي ٣٥/١٠، و«الموسوعة الفقهية» ٢٠٦/٢٠ (مادة: دار الحرب) ولم تُفردْ مادةٌ لدار الكفر، لترادفهما وقلة استعمال الأخير في عُرف الفقهاء.

فوصفها بدار الحرب واضحٌ لا إشكال فيه، وإن كانت في حال موادعةٍ ومسالمةٍ؛ فوصفها بدار الحرب مبنيٌّ على النَّظر في أصل الصفة القائمة بها، وهي التي ترجع إليها عند انتفاء السَّلام، فهي دار حربٍ في القوَّة والإمكان، وإن لم تكن دار حربٍ في واقع الحال.

أصل هذا التقسيم وعلاقته بالواقع:

إنَّ ما تتابع الفقهاء على تقريره من تقسيم العالم إلى دارين - دار الإسلام ودار الكفر أو الحرب - يستندُ إلى الأدلة التفصيلية في القرآن والسنة التي وضعت أسس بناء الدولة المسلمة وبيَّنت خصائصها وأصلت لعلاقاتها مع الدول الأخرى في حالتها الحرب والسَّلم^(١)، كما يستند إلى الواقع الذي ظهرت فيه آثار تلك الأحكام والخصائص والعلاقات. فهذا التقسيم مبنيٌّ على الأدلة الشرعيَّة، وعلى الواقع الذي كان يحكمه التدافع والصراع المستمر، ولم يكن يخضع لأيِّ نظامٍ دوليٍّ يقنن طبيعة العلاقة بين الدول، ومن هنا عمد الفقهاء إلى إبراز هذا التقسيم وتحرير دلالاته، ليتيسَّر لهم بذلك وضع أسس العلاقة

(١) راجع جملةً من أدلة التقسيم في: «اختلاف الدارين وأثره في أحكام المعاملات والمناكحات» للدكتور إسماعيل فطاني، ص: ٢٣ - ٣٠، و«اختلاف الدارين وأثره في أحكام الشريعة الإسلامية» للدكتور عبد العزيز بن مبروك الأحمد، ٢٩٧/١ - ٣١٢.

بين الدارين، وتقرير الأحكام الشرعية المتعلقة بالمقيمين في كل دارٍ من المسلمين وغيرهم، وتميز ما يترتب عليها باختلاف الدار من تغيرٍ وآثارٍ، فكانت دوافعهم لهذا التقسيم دينية وتشريعية وسياسية وواقعية.

لقد حظيت هذه المسألة باهتمام العلماء والباحثين المعاصرين، واختلفت آراؤهم فيها، فرأى بعضهم الحفاظ عليها كما وردت في المصادر الفقهية^(١). بينما ادعى آخرون أنَّها تفتقر إلى مستند شرعيٍّ وليست إلا رأياً فقهياً معبراً عن مرحلة تاريخية؛ فرأوا إلغائها تماماً^(٢). وتوسَّط فريق ثالث فرأوا أن عقد الصلح والسلام يزيل صفة الحرب عن الدار، فتكون دار كفر لا دار حرب، وتسمَّى - حينئذٍ - بدار العهد^(٣).

(١) انظر - على سبيل المثال -: «اختلاف الدارين» لإسماعيل فطاني ص: ٥٧، و«الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام» للدكتور محمد رأفت عثمان، ص: ١٦٣.

(٢) انظر: البيان الختامي لمؤتمر (ماردين دار السلام) الذي أقامه لفييف من المفكرين والمتقنين في مدينة ماردين التركية: ١٢/٤/١٤٣١ هـ - ٢٨/٣/٢٠١٠ م.

(٣) هذا رأي الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «العلاقات الدولية في الإسلام» ص ٥٦؛ حيث جعل الدور ثلاثاً: (دار الحرب ودار الإسلام ودار العهد)، وخرَّج هذه القسمة الثلاثية على بعض كلام الإمام الشافعي والإمام محمد بن الحسن الشيباني، وتبعه في ذلك جماعة من الباحثين المعاصرين، لكنَّ المحقِّق في هذه المسألة أن القسمة عند الفقهاء عامةٌ ثنائيةٌ فقط: (دار الإسلام ودار الكفر - وهي دار الحرب)، وما نسبه إلى الإمامين

ليس بإمكاننا تفصيل القول فيما يتعلق بهذه الآراء من أدلة وبحوث ومناقشات، فهذا خارج عن غرض هذا الكتاب، لكنني أذكر ما يترجّح عندي منها، وهو القول الثالث، فأقول - وبالله التوفيق:

إن المتأمل في إضافة الدار إلى الإسلام أو الكفر أو الحرب سيجد أنها تنطوي على صفة ذاتية لا يتصور زوالها إلا بانتفاء الدار نفسها، أو صفة عارضة يتصور زوالها مع بقاء الدار. فصفة الإسلام لا يتصور زوالها عن دولة قد صبغت الديانة الإسلامية كيائها السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، فكل دولة انتفت عنها الصبغة الإسلامية لا يمكن وصفها إلا بأنها: «دولة غير إسلامية»؛ ولا يمكن أن توصف بغير هذه الصفة. وهذا بخلاف صفة: «الحرب» فيمكن تصور زوالها مع بقاء صفة الكفر فيها. وكذلك الحال بالنسبة لغير المسلمين؛ فإنهم قد ينظرون إلى: «دار الإسلام» بأنها دار إسلام وحرب ضدهم، وقد ينظرون إليها بأنها دار إسلام وعهد وسلام معهم.

المذكورين خطأ تجدد مناقشته في «اختلاف الدارين» لإسماعيل فطاني ص: ٤٠ - ٥٧. وسيأتي النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية في التفريق بين دار الكفر ودار الحرب، وهو مما يمكن أن يدعم به تقسيم أبو زهرة. هذا من جهة التوثيق الفقهي، ولا يمنع قبوله اجتهاداً جديداً في المسألة بناءً على الواقع الجديد للعلاقات الدولية؛ كما سيأتي شرحه.

إنَّ الفقهاء المتقدمين لم يمكنهم تصوُّر انتفاء صفة الحرب عن أي دولة غير إسلامية، ذلك لأنَّ العلاقات بين الدول كانت قائمة - كما ذكرنا - على الصراع والتدافع، ولم يكن هذا خاصًا بعلاقة الدولة الإسلامية بغيرها، بل كانت جميع الدول على اختلاف أديانها وقومياتها ومواقعها الجغرافية في حال حرب وصراع مستمر، والموادعة والسلام هي الحال الطارئة. لهذا غلب عليهم استعمال مصطلح: «دار الحرب» بإطلاقٍ حتَّى وإن كان مرادهم «دار الكفر» التي بينها وبين المسلمين معاهدة صلح وسلام، لكن وقع في كلام شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية رحمه الله ^(١) ما يدلُّ على صحَّة ما ذكرته من إمكان انتفاء صفة «الحرب» عن «دار الكفر»:

قال رحمه الله - في بعض كلامه: «إنَّ المسلم بدار حربٍ أو

(١) شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية النُّميري الحُراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ/١٣٢٨م): شيخ الإسلام في زمانه وأبرز علمائه، وصاحب الآثار الكبرى في علوم الدين، كان صالحاً مصلحاً، داعياً إلى العودة إلى القرآن والسنة، وكان ذا باع طويل في اللغة العربية وعلومها، وفي مختلف العلوم. تربو مصنفاته على ثلاث مئة مجلد في علوم الإسلام المختلفة من أهمها: «اقتضاء الصراط المستقيم» و«الصارم السلول على شاتم الرسول»، و«درء تعارض العقل والنقل»، و«منهاج السنة النبوية»، وله فتاوى ورسائل كثيرة طبع قسم منها في «مجموع الفتاوى» (٣٥ مجلداً) و«الفتاوى الكبرى» (٥ مجلدات). مترجم في «الأعلام» ١٤٤/١.

دار كفرٍ غير حرب...»^(١)؛ وهذا صريح في التّفريق بين الدّارين.

وقال في موضعٍ آخر: «وكون البقعة ثغرًا للمسلمين، أو غير ثغرٍ؛ هو من الصفات العارضة لها لا اللازمة لها، بمنزلة كونها دار إسلامٍ أو دار كفرٍ، أو دار حربٍ أو دار سِلْمٍ، أو دار عِلْمٍ وإيمانٍ أو دار جهل ونفاق؛ فذلك يختلف باختلاف سكانها وصفاتهم، بخلاف المساجد الثلاثة^(٢) فإن مزيّتها صفة لازمة لها، لا يمكن إخراجها عن ذلك»^(٣)؛ فتأمّل كيف ذكر دار الكفر مقابل دار الإسلام، ودار السِّلْم مقابل دار الحرب، فنحن إزاء صفتين للدار، وليس صفة واحدة.

لهذا كلّهُ: نرى صحّة القول بأنّ صفة الحرب - ابتداءً ولزومًا - قد انتفت عن الدول غير الإسلامية منذ أن أنشئت «هيئة الأمم المتحدة» في ٢٤/١٠/١٩٤٥م، حيث يُؤكّد ميثاقها على أنّ لها هدفين رئيسيين هما: السِّلَامُ العالمي، والكرامةُ الإنسانية. وينصُّ الميثاق على أن العضوية مُتاحةٌ لجميع الدول المحبة للسلام التي تكون قادرة وراغبة في تنفيذ

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» ط: الفقي، ص ١٧٧، وط: العقل ١/٤٧١.

(٢) يقصد: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى.

(٣) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» ٢٧/٥٣ - ٥٤.

الالتزامات الواردة في الميثاق. وقد انضمت دول العالم الإسلامي إلى عضوية الأمم المتحدة، فالتزمت بذلك بأهم مبادئ ميثاقها، وهو: «أن تكون العلاقة بين الدول قائمة على السلام»^(١). ولا شك أن هذا قد أحدث تغييراً مهماً في أصل العلاقة بين الدول، إذ صارت مبنية ابتداءً على «السلام» لا على «الحرب»، على العكس تماماً مما كان عليه الحال في العصور السابقة.

ومثل هذا التغير معتبرٌ في الشريعة الإسلامية، لهذا لم يُغفلهُ الفقهاء المعاصرون، بل تطرّقوا إليه منذ حصوله، وأكتفي هنا باقتباس مهمٍّ، يمثل سابقةً علميةً مبكّرةً في توصيف هذه النازلة، وهو لواحدٍ من أشهر فقهاء القرن الماضي الشيخ محمد أبو زهرة^(٢)، حيث قال رحمه الله:

(١) انظر: «الموسوعة العربية العالمية» (مادة: الأمم المتحدة).

(٢) العلامة الفقيه محمد بن أحمد أبو زهرة (١٣١٦ - ١٣٩٤هـ/١٨٩٨ - ١٩٧٤م): من أكبر علماء الشريعة الإسلامية في عصره، ولد في المحلة الكبرى التابعة لمحافظة الغربية بمصر، تخرج من مدرسة القضاء الشرعي (١٣٤٣هـ/١٩٢٤م)، ثم من دار العلوم (١٣٤٦هـ/١٩٢٧م)، واختير سنة (١٣٥٢هـ/١٩٣٣م) للتدريس في كلية أصول الدين ثم أستاذاً للدراسات العليا فيها، ثم في كلية الحقوق بجامعة القاهرة لتدريس مادة الخطابة بها، ومادة الشريعة الإسلامية، وترأس قسم الشريعة وشغل منصب الوكالة فيها، وأحيل إلى التقاعد سنة (١٣٧٨هـ/١٩٥٨م)، واختير عضواً في مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر سنة (١٣٨٢هـ/١٩٦٢م). اشتهر بمقالات وبحوث وكتب كثيرة عالج فيها جوانب مختلفة ودقيقة في الفقه

«إنَّه يجبُ أن يُلاحظ أنَّ العالمَ الآنَ تجمعه منظمةٌ واحدةٌ،
قد التزم كلُّ أعضائها بقانونها ونظمها. وحكم الإسلام في
هذه: أنه يجب الوفاءُ بكلِّ العهود والالتزامات التي تلتزمها
الدُّولُ الإسلاميةُ، عملاً بقانون الوفاء بالعهد الذي قرَّره
القرآن الكريم، وعلى ذلك: لا تعدُّ ديار المخالفين التي تنتمي
لهذه المؤسَّسة العالمية دارَ حربٍ ابتداءً، بل تعتبرُ دارَ عهدٍ»^(١).

وهذا لا يُغفل حقيقة انقسام العالم إلى دار الإسلام ودار
الكفر، لأنَّه انقسام يفرضه الواقع بناءً على الخصوصية الدينية
لكلِّ طرفٍ، ومن هنا ظهر مصطلح: «العالم الإسلامي»، وهو
شائع الاستعمال عند السياسيين والمثقفين غير المسلمين أكثر
منه لدى المسلمين، حتى أن المنصَّر الأمريكي الشهير زويمر S.
M. Zwemer (١٨٦٧-١٩٥٢م)؛ لما أصدر مجلة متخصصة
في تنصير المسلمين والهجوم على العقيدة والقيم الإسلامية؛ لم
يجد بُدّاً من تسميتها بمجلة: «العالم الإسلامي» "The Moslem
World"، ولمَّا أراد الرئيس الأمريكي باراك أوباما توجيه

الإسلامي، مثل الملكية، ونظرية العقد، والوقف وأحكامه، والوصية
وقوانينها، والتركات والتزاماتها، والأحوال الشخصية، والربا، وتراجع
أشهر فقهاء الإسلام. مترجم في «الأعلام» للزُّركلي ٢٥/٦.

(١) «العلاقات الدولية في الإسلام» ص ٦٠. وسيأتي عند الكلام على (الأثر
السابع) نقل مهمٍّ عن الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله؛ فيه
إشارة إلى زوال صفة الحرب لوجود معاهدات السلام بين الدول.

خطابٍ إلى المسلمين؛ لم يذكر اسم دولة من دولهم أو قومية من قومياتهم أو طائفة من طوائفهم، بل وجَّه خطابه في جامعة القاهرة بتاريخ: ٤/٦/٢٠٠٩م؛ إلى: «العالم الإسلامي» باعتباره كيانًا واحدًا، متميزًا بانتهاه الديني والتاريخي والأخلاقي والاجتماعي، وإن كان في أحضانه الواسعة أتباع أديان وثقافات متنوعة، يعيشون فيه بأمان، ويحظون بحقوقهم وحررياتهم. وعلى هذا الأساس - أيضًا - أنشئت سنة: (١٣٨١هـ/ ١٩٦١م): «رابطة العالم الإسلامي»، وهي منظمة إسلامية دولية غير حكومية - وإن كانت المملكة العربية السعودية تتطوع باستضافتها وتمويلها -، كما أنشئت في سنة: (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م): «منظمة المؤتمر الإسلامي»؛ وهي منظمة حكومية تضمُّ في عضويتها اثنين وخمسين دولة إسلامية.

إنَّ تميَّز «دار الإسلام» بحدودها الجغرافية، وكيانها السياسي، وخصائصها الدينية والاجتماعية؛ يمنح أبناءها حقَّ الدفاع عن أرضهم وحقوقهم ضد أي اعتداء، كما يمنح شعورهم الجمعيَّ رسوخًا وقوةً تُعينهم على الوحدة والتعاون والتناصر فيما يحقق لهم المصالح والمنافع، ويدفع عنهم المفاسد والأضرار.

وفي المقابل: فإنَّ نفيَّ صفةِ الإسلام عن الدُّول التي لا تتصف بهذه الصفة هو تقرير للأساس الذي ينبنى عليه الموقفُ

الديني والسياسي والأخلاقي على المستوى الفردي والجماعي، فالمسلم الذي يقيم في دولة من تلك الدول - إقامة مؤقتة أو دائمة - يقرّ باختلاف الخصائص الدينية لتلك الدولة عن «دار الإسلام»؛ وبالتالي فإنه يتفهّم منهج أهلها في نظامهم السياسي وسلوكهم الأخلاقي والاجتماعي، ويتجنّب عوامل الاصطدام معها، وإن كان يراهم مخالفين لعقيدته وأخلاقه. وهذا هو الطريق الأمثل للتعايش الناجح والمثمر مع المحافظة على التميّز الدينيّ.

ومن هنا يتبيّن لنا أن تقسيم العالم إلى «دار الإسلام» و«دار الكفر»؛ ليس بمفهوم «صراع الحضارات» الذي يؤصّل للعداء ويجرّ إلى الحرب والمواجهة، بل ينطوي على أساس سليم للمحافظة على خصائص كلّ طرف، وعدم التدخل فيها، وتجنّب جعلها سبباً للصراع، أو موضعاً للمنازعة والمغالبة. وهذا مقصدٌ شريفٌ سبقت الشريعة الإسلامية إليه القوانين الدولية المعاصرة التي ضمنت للشعوب حقّ التمتع بالحرية الدينية والمحافظة على خصائصها القوميّة، ومنعت أيّ تدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن لهذا التصور الصحيح والفهم السليم لهذه المسألة أثرًا بالغًا على سلوك المسلم خارج حدود «دار الإسلام»؛ فإنه سيّعي دائمًا - إضافة إلى ما تقدّم ذكره - أنّ حقوقه وحياته

الدينية والمدنية لا بدَّ أن تتقيَّد بحدودٍ معقولةٍ لا تتجاوزُ حقوقَ وحرّياتِ الجالياتِ أو الأقلياتِ، وأنها ستكون خاضعة دائماً للخصوصية العامة للدولة. وغياب هذا التصور والفهم سيؤدّي بالمسلم إلى التصرف كما لو أنّه في بلدٍ مسلمٍ - مثل مكة أو المدينة -، فيعمد إلى انتهاك خصوصية المجتمع الذي هو فيه، مما يُدخله في صراع واصطدام يتعذّر معه التعايشُ على أساسٍ من الثقة والاحترام. ومثل هذا الجهل هو الذي أدّى ببعض المسلمين في بلدٍ مثل بريطانيا إلى المطالبة بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية فيها!

وجه تنزيل أحكام هذا الكتاب على الواقع المعاصر:

لقائل أن يقول هاهنا - معترضاً -: إن هذا المبحث أبرز إشكالاً موضوعياً في منهجية هذا الكتاب الذي يستند أساساً إلى النصوص الشرعية بفهم الفقهاء المتقدمين لتقرير الواجب الدينيّ على المسلم المقيم في دولةٍ غير مسلمةٍ، وهي في نظر أولئك الفقهاء «دار حرب» ولا بدَّ، بينما يرى الباحث أن صفة «الحرب»؛ قد انتفت - ابتداءً - عنها في هذا العصر، فلا وجهَ - إذن - لاقتباس تلك النصوص التي لم تُعدّ لمسوِّغاتها الدينية والشريعة وجود في الواقع المعاصر؟

والجواب على هذا الاعتراض والاستشكال من وجوه

عديدة، أخصّها فيما يلي:

أولاً: إنّ المقصد الأسمى لهذا الكتاب هو التأكيد على مفاهيم الحقّ والعدل والرحمة والصّدق والوفاء والأمانة في تعامل المسلم مع غير المسلم، وهذه المفاهيم مبنية على أحكام دينية وأخلاقية ثابتة، لا يدخل عليها نسخ، ولا تقبل التّغيير، فلا يجوز الاستخفاف بها أو تضييعها؛ مهما تغيّر المكان والزمان والحال، أو اختلفت الآراء والاجتهادات.

ثانياً: إنّ انتفاء صفة الحرب عن دار الكفر هو انتقال من الحكم الأشدّ إلى الحكم الأخفّ، ونصوص الفقهاء متعلّقة بدار الحرب - حالاً أو مآلاً -، فيصحّ تنزيلها على كلّ دار كفر غير حرب من باب الأولى، بل هي في هذه الحالة أقوى دلالة، وأثبتّ حكماً، وأجدر بالقبول.

ثالثاً: إنّ في المسلمين اليوم بعض الغلاة والجهلة الذين يدّعون بأنّ كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية باطلة، وأنّ الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هو الحرب! ثم يسوّغون بهذه الدّعوى الزائفة أعمالهم الإرهابية، وسلوكهم الشاذّ المناقض للأحكام الشرعية، والأخلاق الإسلامية. فجاء هذا الكتاب ليقول لهم - بما زخر به من أدلة القرآن والسنة، ومن النقول الموثّقة عن علماء الإسلام الأعلام في الدين -: إنّ

الإسلام لا يعرفُ الفَوْضَى، ولا يقرُّ الغدرَ والخيانةَ، بل يُلزمُ أتباعه بالصّدق والوفاء حتّى مع أعدائهم الحربيّين. فلو كانتْ دعواكم صحيحةً - وهي ليست كذلك - فأول ما يجبُ عليكم أن تتعلّموا أحكامَ دينكم الَّذي تدّعون نُصرته، وتلتزموا بطاعة أوامره واجتناب نواهيه، وتتأدّبوا بآدابه، وتتقيّدوا بأخلاقه؛ فتكفّوا عن الغدر بالأبرياء الآمنين، فليس من ديننا اختطافُ الطائراتِ، وتفجيرُ القطاراتِ، وتخريبُ العمرانِ، واستهدافُ الأماكنِ العامّة، ونشرِ الفوضى والوحشيّة في العلاقة بين المسلمين وغيرهم.

الآثار المترتبة على دخول المسلم في أمان غير المسلمين

الأثر الأول: تحريم خيانتهم والغدر بهم في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم
الأثر الثاني: معاملة الكفار على أساس أنهم يملكون أموالهم ملكاً صحيحاً، ولا يجوز
للمسلم أن يستولي عليها إلا بوجه أذن به الشرع الحنيف
الأثر الثالث: أن المسلم في بلاد الكفار يجب عليه الالتزام بأحكام الدين كما يجب عليه
في بلاد الإسلام

الأثر الرابع: جواز معاملتهم بالبيع والشراء والهبة والقرض والرهن وسائر المعاملات
المباحة

الأثر الخامس: أن المسلم إذا دخل بلاد الكفار الحربيين وكان يقصد القيام بعملیات
عسكرية ضدهم، فإظهر لهم طلب الدخول في أمانهم، فأعطوه الأمان،
وسمحوا له بدخول بلادهم؛ وجب عليه - ديانة وأخلاقاً - الالتزام بعقد
الأمان، وحرّم عليه الغدر بهم

الأثر السادس: إذا دخل جماعة من المسلمين في أمان قوم من الكفار الحربيين، ثم قامت
الحرب بينهم وبين جماعة أخرى من المسلمين؛ لم يجز لأولئك المسلمين
المستأمنين نصرة إخوانهم المسلمين إلا بعد أن يلقوا عقد الأمان مع أولئك
الكفار، ويعلموهم بذلك

الأثر السابع: جواز السفر بالقرآن حال العهد والأمان
الأثر الثامن: أن المسلمين المستأمنين في بلاد الكفار لا يقيمون الحدود بينهم، لعدم وجود
ولاية إسلامية عليهم، لكنهم يلتزمون بما يترتب على ارتكاب المعاصي
الموجبة للحدود من توبة وصوم وكفارة ودية، ونحو ذلك، مما يلزمهم
ديانة

الأثر التاسع: أن المسلم المقيم في بلاد الكفار ينبغي عليه أن يعاملهم بالحسنى ويدعوهم
إلى الإسلام، ويتألفهم بموافقتهم في غير ما حرّمه الله تعالى، ولا
يرتكب ما يحملهم على النفرة من الدين الحق، ولا يثيرهم بتصرف
يحملهم على إيذائه والإضرار به

الأثر العاشر: يجب على المسلم أن يحفظ لمن أحسن إليه من الكفار جميله، ويشكره على
إحسانه، ويقابله بالوفاء وجميل الذكر وإرادة الخير

الأثر الأول:

تحريم خيانتهم والغدر بهم في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم
إن الصدق في القول، والعدل في المعاملة، والوفاء بالوعد،
والأداء للأمانة، والالتزام بموجبات العهود والمواثيق
المشروعة؛ كل ذلك من الواجبات الشرعية اللازمة لكل
مسلم، لا يختلف في وجوبها أحد من المسلمين، فهو متقرر
بنصوص كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة،
وعليه أجمع علماء الإسلام، وأقر به المسلمون جيلاً بعد جيل.
وقد امتدح الله تعالى المؤمنين الصادقين المفلحين بأنهم:
﴿لَا مُنْتَهَ لَهُمْ وَعَهْدُهُمْ رُغْوَنَ﴾ [المؤمنون: ٨]، وأمرهم بالوفاء بالعقود
التي يلتزمون بها، فقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾
[المائدة: ١]، وأجمع أهل التفسير على أن معنى «العقود»: «العهود»؛
كما ذكر الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله^(١)، وقال: «والعقود
جمع: عَقْدٌ، وأصل العقد: عقد الشيء بغيره، وهو وصله به، كما
يعقد الحبل بالحبل، إذا وصل به شداً. يقال منه: عقد فلان بينه

(١) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ/٩٢٣م): إمام المفسرين،
وأحد أئمة أهل السنة الكبار في العقيدة والحديث والفقه واللغة والتاريخ.
ولد بطبرستان، ورحل إلى بغداد واستقر وتوفي فيها، بعد أن زار عدة
بلدان. يعدُّ تفسيره الكبير: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» أهمَّ مصادر
التفسير السلفي. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٤/٢٦٧ (١٧٥).

وبين فلان عقدًا، فهو يعقده. وذلك إذا واثقه على أمرٍ وعاهده عليه عهدًا بالوفاء له بما عاقده عليه، من أمانٍ، وذِمَّةٍ، أو نصرَةٍ، أو نكاحٍ، أو بيعٍ، أو شُرْكَةٍ، أو غير ذلك من العقود^(١).

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنَّ الخيانة من صفات المنافقين، فقال ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّيَمَّنَ خَانَ»^(٢). وقال صلى الله عليه وسلم في حديثٍ آخر: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَها: إِذَا اتَّيَمَّنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»^(٣).

وإذا كان الغدرُ والخيانة من صفات المنافقين، فإنَّهما لن يكونا من صفات المؤمنين حقًّا، ولهذا كان رسولُ الله ﷺ يقول في خطبته: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ»^(٤).

(١) «جامع البيان في تأويل آي القرآن» [المائدة: ١].
(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٣٣)، ومسلم في «الصحيح» (٥٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٣٤)، ومسلم في «الصحيح» (٥٨)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.
(٤) أخرجه أحمد في «المسند» ١٣٥/٣ (١٢٣٨٣)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٨٦٣)، وابن حبان في «الصحيح» (١٩٤)، والبيهقي في «شرح السنة» (٣٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
وقال البيهقي: «هذا حديث حسن».

ومن هنا فإنَّ أهلَ الخيانة والغدر يستحقُّون الفضيحةَ الكبرى يوم القيامة، كما أخبر الصادق المصدوق فقال صلى الله عليه وسلم: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ يُرَفَّعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ، فَقِيلَ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ»^(١).
والمسلم مخاطبٌ بهذه النصوص ودلالاتها في أحواله كُلِّها، حيثما كان، وأينما حلَّ، سواء كان تعامله مع أخيه المسلم، أو مع المخالف له في الدين والملة حربيًّا كان أم مسالمًا. هذا ما فهمه علماء الإسلام وقرَّروه في كتبهم، لما دَلَّ عليه صريحُ القرآن وصحيحُ السُّنة.

فقد أمر الله تعالى بالعدل في معاملة المخالفين وإن كانوا أعداءً حربيين، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

قال الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسيره هذه الآية: «يعني بذلك جَلَّ ثناءؤه: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وبرسوله محمدٍ! ليكن من أخلاقكم وصفاتكم القيامُ لله شهداءَ بالعدل

(١) أخرجه البخاريُّ في «الصحيح» (٦١٧٧)، ومسلم في «الصحيح» (١٧٣٥) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

في أوليائكم وأعدائكم، ولا تجوروا في أحكامكم وأفعالكم، فتُجاوزوا ما حدّدت لكم في أعدائكم لعداوتهم لكم، ولا تقصّروا فيما حددت لكم من أحكامي وحدودي في أوليائكم لولايتهم لكم، ولكن انتهوا في جميعهم إلى حدّي، واعملوا فيه بأمري. ولا يحملنكم عداوة قوم على ألا تعدلوا في حكمكم فيهم، وسيرتكم بينهم، فتجوروا عليهم من أجل ما بينكم وبينهم من العداوة»^(١).

وقال الفخر الرازي^(٢): «المعنى: لا يحملنكم بغض قوم على أن تجوروا عليهم، وتجاوزوا الحدّ فيهم، بل اعدلوا فيهم؛ وإن أسأؤوا إليكم، وأحسنوا إليهم؛ وإن بالغوا في إجحاشكم، فهذا خطاب عام، ومعناه: أمر الله تعالى جميع الخلق بأن لا يعاملوا أحداً إلا على سبيل العدل والإنصاف، وترك الميل والظلم والاعتساف»^(٣).

وأمر الله تعالى بالوفاء لهم بالعهد وجعله من صفات

(١) «جامع البيان في تفسير آي القرآن» [المائدة: ٨].

(٢) فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي الشافعي (ت: ٦٠٦هـ/١٢١٠م): من أئمة الأشاعرة في علم الكلام، عالم في التفسير والفلك والفلسفة والمنطق وعلم الأصول وفي غيرها. ترك مؤلفات كثيرة تدل على غزارة علمه وسعة اطلاعه أبرزها تفسيره الكبير المعروف بمفاتيح الغيب. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٥٠٠/٢١ (٢٦١).

(٣) «التفسير الكبير» [المائدة: ٨].

المتقين لربهم، فقال سبحانه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا لِيَتِمَّ عَهْدُهُمْ إِلَىٰ مَدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُنْفِقِينَ﴾ [التوبة: ٤].

وقال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَمَّنَ رَجُلًا عَلَى دَمِهِ ثُمَّ قَتَلَهُ، فَأَنَا مِنَ الْقَاتِلِ بَرِيءٌ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ كَافِرًا»^(١).

وهذه البراءة من النبي ﷺ براءة صريحة من المسلم الذي يُقَدِّم على ذلك الفعل الشنيع، فهي براءة من الفعل والفاعل، فهو ﷺ سيّد الأوفياء والشرفاء، لا يرضى بالغدر والخيانة، ولا بأهلها، بخلاف من قد ينكر الفعل، ويسوِّغ للفاعل!^(٢)

ومن هنا بيّن العلماء أن هذه الأخلاقيات الإسلامية السّامية من أصول الدّين وقواعده الكلّية، فلا بدّ أن يلتزم بها المسلم حتّى وإن انتقل من بلاد الإسلام إلى بلاد غير المسلمين، ولم يقل أحد منهم أن هذه الأخلاقيات مصلحيّة نفعيّة، يجوز

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٢٢٣/٥ (٢١٩٤٦) و(٢١٩٤٧) و(٢١٩٤٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٣٢٢/٣، وابن ماجه في «السنن» (٢٦٨٨)، والبرزّاء في «المسند» (٢٣٠٧) و(٢٣٠٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٧٣٩) و(٨٧٤٠)، وابن حبان في «الصحيح» (٥٩٨٢). واللفظ له .، والحاكم في «المستدرک» ٣٥٣/٤، والبيهقي في «السنن الكبرى» ١٤٢/٩؛ من حديث عمرو بن الحمق الخزاعي رضي الله عنه. وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٠٠٧): «حسن».

(٢) وتقدّم في مبحث (مشروعيّة منح الكفار الحربيّين الأمان...) ذكر الأحاديث الواردة في الترهيب من قتل المعاهد.

للمسلم أن يتخلَّى عنها، وينسلخ منها، إن كان في مجتمع غير مسلم، أو كان تعامله مع غير المسلمين!

وهذه نماذج من كلام العلماء الأعلام، تُظهر عظمة دين الإسلام، وكمال شريعته، وسمو أخلاق أهله الملتزمين به كما يحبُّه الله تعالى ويرضاه:

قال الإمام الشافعيُّ رحمه الله^(١): «إذا دخل قومٌ من المسلمين بلادَ الحرب بأمانٍ؛ فالعدوُّ منهم آمنون إلى أن يفارقوهم، أو يبلغوا مدَّةَ أمانهم، وليس لهم ظلمهم، ولا خيانتهم»^(٢).

وقال الشَّافعيُّ - أيضًا -: «وإذا دخل رجلٌ مسلمٌ دار الحرب بأمانٍ فوجد امرأته، أو امرأةً غيره، أو ماله، أو مالَ غيره من المسلمين أو أهل الذِّمَّة، ممَّا غَصَبَه المشركون؛ كان له أن يخرج به، من قَبْلِ أَنَّهُ ليس بِمِلْكٍ للعدو، ولو أسلموا عليه لم يكن لهم، فليسَ بخيانةٍ، كما لو قدر على مسلمٍ غصب شيئًا

(١) أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعيُّ (٢٠٤هـ/٨٢٠م): إمام مجتهد، عالم باللغة والأصول والحديث والفقه، نشأ بمكَّة، وتفقَّه بها، ورحل إلى اليمن، والعراق، واستقرَّ بمصر وتوفيَّ بها. من مؤلفاته كتاب «الرَّسالة» وهو أول مؤلَّف في أصول الفقه، وكتاب «الأم» وفيه كثيرٌ من حديثه وفقهه وآرائه التي أملاها على تلاميذه. ومذهبه في الفقه هو أحد المذاهب الفقهية الأربعة. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٥/١٠ (١).

(٢) كتاب «الأم» ٢٤٨/٤، وط: دار الوفاء ٦٠٦/٥.

فأخذه بلا علم المسلم فأدّاه إلى صاحبه؛ لم يكن خائناً^(١). إنّها الخيانة: أخذ ما لا يحلّ له أخذه. ولكنّه لو قدر على شيء من أموالهم لم يحلّ له أن يأخذ منه شيئاً قلّ أو كثر، لأنّه إذا كان

(١) هنا يجري الإمام الشافعي رحمه الله على قاعدة واحدة مطّردة، فيجعل لمن اغتصب منه ماله حقّ استرجاع العين المغصوبة، ولا فرق في ذلك أن يكون المغتصب منه مسلماً أو كافراً، ولا في أن يكون المغتصب مسلماً أو كافراً. ولا شك أن هذا مقيّد بشرط القدرة على تحقيق مصلحة استرجاع الحقّ من غير ترتب مفسد راجحة عليها. وهذا الحكم متعلّق بالأفراد وما تتعلّق به ملكيّتهم، أما ما يتعلّق بالدول فالأمر راجع فيها إلى ولاية الأمر فيها، فليس للمسلم العاقل أن يظنّ بأنّ له حقّ الاستيلاء على أموال الكفار بدعوى أنّهم اغتصبوا بعضها من بلاد المسلمين، لأنّ استرداد تلك الأموال - إن صحّت هذه الدعوى - من واجبات الدولة، ولو قدر للفرد المسلم التمكن من استرجاعها؛ فليس له الانتفاع بها، بل يجب عليه ردّها إلى دولة المسلمين لأنها ملك لمجموع الأمة لا لأفرادها.

وقول الشافعيّ هنا مبنيّ على أنّ ما حازه أهل الحرب من أموال المسلمين ظلماً وعدواناً يبقى على ملك المسلم، وله أخذه منهم بغير عوض. هذا مذهبه ومذهب أصحابه ومذهب الحنابلة والظاهرية، وقال الحسن البصري والزهري وعمرو بن عطاء: أنّها تصير بحيازتهم لها في ملكهم، فإذا استردّها المسلمون من أيديهم فهي غنيمة الجيش ليس لصاحبها منها شيء. ووافقهم المالكية والحنفية في أصل المسألة لكن أثبتوا لصاحبها حقّ ردّها من الغنيمة في تفصيل ليس هذا موضعه، وبنوا عليه قولهم في الكافر يُسلم وبیده مالٌ مسلمٌ هل يصحُّ له ويقرُّ عليه أم لا؟ فقال مالك وأبو حنيفة: يصحُّ له. وقال الشافعيّ وأحمد: لا يصحُّ له.

انظر في المسألة وأدلتها: «الأم» (من أسلم على شيء غصبه أم لم يغصبه) ٢٨٢/٤، و«شرح معاني الآثار» لأبي جعفر الطحاوي ٢٦٢/٣، و«المحلّى بالأثار» لابن حزم ٣٠٠/٧ (المسألة: ٩٣١)، و«المبسوط» للسرخسي ٦١/١٠، و«بداية المجتهد» لابن رشد ٧٧٢/٢، و«المغني» لابن قدامة ١١٧/١٣ و١٢١.

منهم في أمانٍ فهُمْ منه في مثله، ولأنه لا يَحُلُّ له في أمانهم إلا ما
يَحُلُّ له من أموال المسلمين وأهل الذِّمَّة، لأنَّ المَالَ ممنوعٌ
بوجوه:

أَوَّلُهَا: إسلامُ صاحبه.

والثَّاني: مال من له ذِمَّةٌ.

والثَّالثُ: مال من له أمانٌ إلى مدَّة أمانه، وهو كأهل الذِّمَّة
فيما يُمنع من ماله إلى تلك المدَّة»^(١).

وقال العلامة الماوردي رحمه الله^(٢): «وإذا دخل المسلم دار
الحرب بأمانٍ، أو كان مأسوراً معهم فأطلقوه وأمنّوه؛ لم يجز أن
يغتالهم في نفسٍ ولا مالٍ، وعليه أن يؤمّنهم. وقال داود^(٣):
يجوز أن يغتالهم في أنفسهم وأموالهم إلا أن يستأمنّوه فيلزمه

(١) كتاب «الأُم» ٢٦٨/٤، وط: دار الوفاء ٦٥٨/٥.

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي
(٤٥٠هـ/١٠٥٨م): من فقهاء الشافعية، وإمام في الفقه والأصول والتفسير،
وبصير بالعربية. كان من رجال السياسة البارزين في الدولة العباسية
وخصوصاً في مرحلتها المتأخرة. ومن مؤلفاته: «أدب الدنيا والدين» و«أعلام
النبوّة» و«الحاوي الكبير»، و«الأحكام السلطانية». مترجم في «سير أعلام
النبلاء» ٦٤/١٨ (٢٩).

(٣) أبو سليمان داود بن علي بن خَلَفٍ البغدادي الأصبهاني الظاهري (ت:
٢٧٠هـ/٨٨٤م)، أحد الأئمة الأعلام، مؤسس المذهب الظاهري في الفقه،
وكان على مذهب السلف الصالح في التوحيد والاعتقاد. مترجم في «سبر
أعلام النبلاء» ٩٧/١٣ (٥٥).

الموادعة، ويَحْرُمُ عليه الاغتيال»^(١).

وقال العلامة السرخسي رحمه الله^(٢): «والذي دخل من المسلمين دار الحرب بأمانٍ فعليه ألا يغدر بهم، وألا يأخذ شيئاً من أموالهم بغير رضاهم، لأنّه التزم الوفاء لهم بحسب ما يقوّن له؛ بخلاف الأسير فيهم. ثمّ كما لا يجوز للمستأمن أن يقتلهم، أو يأخذ مالهم بغير رضاهم؛ لا يجوز له أن يأمر الأسير بذلك، لأنّ فعل المأمور من وجهٍ كأنّه فعل الأمر»^(٣).

وقال السرخسي - أيضاً -: «وإذا قتل المسلم المستأمن في دار الحرب إنساناً منهم، أو استهلك ماله؛ لم يلزمهم^(٤) غرْم ذلك إذا خرجوا، لأنّهم لو فعلوا ذلك به لم يلزمهم غرْم؛ وكذلك إذا فعل بهم، وهذا لأنّهم غير ملتزمين أحكام الإسلام في دار الحرب

(١) «الأحكام السلطانية» ص ١٧٩.

(٢) شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٨٣هـ / ١٠٩٠م): فقيه أصولي، من كبار فقهاء الحنفية وأئمتهم المجتهدين. سجّنه أحد الملوك بسبب نصحه له، فأملى كتابه «المبسوط» - وهو أكبر كتاب في الفقه الحنفي مطبوع في ثلاثين جزءاً - وهو سجين في الحبّ، كما أملى: «شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن»، وله في أصول الفقه كتاب من أكبر كتب الأصول عند الحنفية، ويعرف بأصول السرخسي. مترجم في «الأعلام» ٣١٥/٥.

(٣) «شرح كتاب السير الكبير» ١٨٦١/٥.

(٤) يعني: تلك الجماعة من المسلمين الذين دخلوا دار الحرب بأمانٍ فقتل واحدٌ منهم إنساناً من الحربيين أو أتلف ماله. لهذا انتقل إلى صيغة الجمع مع أنّه بدأ بصيغة الأفراد.

حيث جرى ذلك بينهم^(١). وأكره للمسلم المستأمن إليهم في دينه أن يغدر بهم؛ لأنَّ الغدر حرام^(٢)؛ قال صلى الله عليه وسلم: «لكلِّ غادرٍ لواءٌ، يُركَّزُ عند بابِ استِيه يومَ القيامةِ، يُعرفُ به غَدْرُهُ»^(٣). فإنَّ غدرَهم، وأخذَ مالهم، وأخرجه إلى دار الإسلام؛ كرهتُ للمسلم شراءه منه إذا علم ذلك؛ لأنَّه حصَّله بكسبٍ خبيثٍ، وفي الشراء منه إغراءٌ له على مثل هذا السَّبب، وهو مكروهٌ للمسلم، والأصلُ فيه حديثُ المغيرة بن شعبه رضي الله عنه حين قتل أصحابه، وجاءَ بهم إلى المدينة فأسلم، وطلب من رسول الله ﷺ أن يُخمسَ ماله، فقال: «أَمَّا إِسْلَامُكَ فمقبولٌ، وأَمَّا مَالُكَ فمألٌ غَدْرٍ فلا حاجةَ لنا فيه».»^(٤).

(١) مراد السرخسي بهذا: أن المسلم إذا ارتكب جرائم حال إقامته في أراضي الدولة المعادية، ثم رجع إلى الدولة الإسلامية؛ فإنَّ الأخيرة لا تكون في هذه الحالة ملزمة بتحمل تبعات التصرفات الشخصية لذلك المسلم، ذلك لأنَّ العلاقة بين الدولتين هي علاقة حرب وعداء، والمسلم إنَّما دخل أراضي الدولة المعادية بعهدٍ متعلق بخاصة نفسه، وهو وحده يتحمل تبعات الغدر به، لهذا بدأ السرخسي بعد هذا مباشرة ببيان الواجب الديني على المسلم، وإن كان خارجاً عن سيطرة وسلطان الدولة الإسلامية.

(٢) قوله: «الغدر حرام» يُبيِّن المراد من قوله: «وأكره»، فهو كراهةٌ تحريمٍ جازم. وكذلك قوله الآتي: «كرهت للمسلم».

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٣٥/٣ (١١٣٠٣)، ومسلم في «الصحیح» (١٧٣٨)، وأبو يعلى في المسند (١٢٤٥)، ولم أجد عندهم لفظ: «باب» لكنَّه وقع في رواية الكلاباذي الحنفي في «بحر الفوائد» (٣٠٤). ومعنى: «عند استه» أي: تحت مقعدته.

(٤) «المبسوط» ٩٦/١٠. وسياأتي ذكر حديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه.

وقال السرخسي - أيضاً -: «ولو أنَّ رسولاً لإمام المسلمين دخل إليهم فأخذ متاعاً من متاعهم غصباً، أو رقيقاً، وأخرجه إلى عسكر المسلمين في دار الحرب، أخذه الأمير وردّه على أهله، لأنَّ الرّسولَ فيهم كالمستأمن»^(١).

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي رحمه الله^(٢): «من دخل إلى أرض العدو بأمانٍ لم يُجنّهم في مالهم، ولم يعاملهم بالرّبا. أمّا تحريم الرّبا في دار الحرب؛ فقد ذكرناه في باب الرّبا^(٣)، مع أنَّ قولَ الله تعالى: {وحرّم الرّبا} [البقرة: ٢٧٥]، وسائر الآيات والأخبار الدّالة على تحريم الرّبا عامّةً، تتناول الرّبا في كلّ مكانٍ وزمانٍ. وأمّا خيانتهم فمحرمّةٌ؛ لأنّهم إنّما أعطوه الأمان مشروطاً بتركه خيانتهم، وأمّنه إيّاهم من نفسه، وإن لم يكن ذلك مذكوراً في اللفظ، فهو معلومٌ في المعنى، ولذلك من جاءنا منهم بأمانٍ فخاننا؛ كان ناقضاً لعهدّه. فإذا ثبت هذا: لم

(١) «شرح السير الكبير» ١١٣٧/٤.

(٢) أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت: ٦٢٠هـ/١٢٢٣م): من أئمة الحنابلة، محدث وفقه موسوعي، قال ابن تيمية في حقّه: «ما دخل الشام بعد الأوزاعي أفقه من ابن قدامة». له كتب كثيرة أشهرها: «المغني» و«الكافي» في الفقه، و«روضة الناظر وجنة المناظر» في أصول الفقه. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٦٥/٢٢ (١١٢).

(٣) سيأتي نقله عند بحثنا في مسألة الرّبا.

وقال العلامة المَرْغِينَانِيُّ رحمه الله ^(٣): «وإذا دخل المسلم دار الحرب تاجرًا؛ فلا يحلُّ له أن يتعرَّض لشيء من أموالهم، ولا من دمائهم، لأنَّه ضَمِنَ أن لا يتعرَّض لهم بالاستِثْنانِ،

(٢) «المغنى» ١٥٢/١٣ (١٦٧٤).

— ΛΛ —

فالتعريض بعد ذلك يكون غدرًا، والغدر حرامٌ»^(١).
 فإذا تقرّر هذا؛ فالواجب على المسلم إن سرق مال الكافر
 الذي استأمنه؛ أن يرده إلى صاحبه، ولا يجوز له التصرف
 والانتفاع به:

قال العلامة أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله^(٢): «إن دخل
 مسلمٌ دار الحرب بأمانٍ، فسرق منهم مالاً، أو اقترض منهم
 مالاً، وعاد إلى دار الإسلام، ثم جاء صاحب المال إلى دار
 الإسلام بأمانٍ؛ وجب على المسلم ردُّ ما سرق، أو اقترض، لأنَّ
 الأمان يوجب ضمان المال في الجانبين، فوجب ردُّه»^(٣).
 قال السرخسي رحمه الله: «فإن غلب العدو على مال المسلمين

(١) «الهداية شرح البداية» ١٥٢/٢. وقد ردَّ فقهاء الحنفية هذا، فذكره: أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (ت: ٥٨٧هـ/١١٩١م) في: «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» ٣٠١/٥، وعثمان بن علي الزيلعي (ت: ٧٤٣هـ/١٣٤٣م) في: «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» ٢٦٦/٣، ومحمد بن محمد بن محمود البابرتي (ت: ٧٨٦هـ/١٣٨٤م) في: «العناية شرح الهداية» ١٧/٦، وابن الهمام: محمد بن عبد الواحد السيواسي (٨٦١هـ/١٤٥٧م) في: «فتح القدير» ١٧/٦، وزين الدين ابن نجيم (٩٧٠هـ/١٥٦٣م) في: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» ١٠٨/٥، وابن عابدين الدمشقي (١٣٠٦هـ/١٨٨٩م) في: «رد المحتار على الدر المختار» ١٦٦/٤.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي ثم البغدادي (ت: ٤٧٦هـ/١٠٨٣م): من أئمة الشافعية، كان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في عصره، واشتهر بقوة الحجة في الجدل والمناظرة. وله تصانيف كثيرة، منها: «التبيه» و«المهذب» في الفقه، و«طبقات الفقهاء»، و«اللمع» في أصول الفقه. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤٥٢/١٨ (٢٣٧).

(٣) «المهذب» ٢٦٤/٢.

فَأَحْرَزُوهُ^(١)، وهناك مسلمٌ تاجرٌ مستأمنٌ؛ حلَّ له أن يشتريه منهم، فيأكل الطعام من ذلك، ويطلق الجارية، لأنَّهم ملكوها بالإحراز؛ فالتحقَّت بسائر أملاكهم، وهذا بخلاف ما لو دخل إليهم تاجرٌ بأمانٍ فسرَق منهم جاريةً وأخرجها؛ لم يحلَّ للمسلم أن يشتريها منه، لأنَّه أحرزها على سبيل الغدر، وهو مأمورٌ بردها عليهم فيما بينه وبين ربِّه، وإن كان لا يُجبره الإمام على ذلك، لأنَّه عَدَرَ بأمان نفسه، لا بأمان الإمام. فأما هاهنا هذا الملكُ تامٌّ للذي أحرزها، بدليل أنَّه لو أسلم، أو صار ذميًّا؛ كانت سالمةً له، ولا يُفتى بردها. فلهذا حلَّ للمشتري منه وطؤها، وهذا للفقه الذي قلنا: إنَّ العصمة الثابتة بالإحراز بدار الإسلام تنعدم عند تمام إحراز المشركين إيَّاهَا، وهذا بخلاف ما إذا كانت مدبرةً، أو أمٌّ ولدٍ، أو مكاتبَةٌ^(٢). فإنَّها لم تصرْ مملوكةً بالإحراز، فلا يحلُّ للتاجر أن يشتريها منهم، ولا أن يطأها، ألا ترى أنَّهم لو أسلموا، أو صاروا ذمَّةً؛ وجب عليهم ردُّها على

(١) أحرزوه: جعلوه في حرزهم، أي: ضموه إلى أموالهم، وحفظوه معها.
(٢) المدبر: هو أن يعق السَيِّدُ عبده أو أمتَه عن دُبُرٍ، وهو ما بعد الموت. فهو عتقٌ معلقٌ بشرطٍ وهو موت المعتق.
وأمُّ الولد: هي الأمة التي ولدت من سيدها في ملكه، فلا يجوز لسيدها بيعها ولا هبتها، بل تبقى في ملكه، فإن مات فهي حُرَّة.
والمكاتبَةُ: معاهدة بين العبد وسيِّده، يكتتبُ السَيِّدُ عبده أو أمتَه على مالٍ مقسَّطٍ، فإذا أدَّى إليه العبدُ تلك الأقساط صار معتقاً حراً.
انظر: «الموسوعة الفقهية» ١٢٤/١١ (مادة: تدبير)، و١٦٤/٤ (مادة: استيلاء)، و٣٦٠/٣٨ (مادة: مكاتبَة).

المالك القديم، فتكون على ملكه كما كانت»^(١).

وقال العلامة النووي رحمه الله^(٢): «دخل مسلم دار الحرب بأمان، فاقترض منهم شيئاً، أو سرق، وعاد إلى دار الإسلام؛ لزمه ردّه، لأنّه ليس له التعرّض لهم إذا دخل بأمان»^(٣).

(١) «المبسوط» ٦١/١٠. وبعض ما تضمّنه كلام السرخسي هذا من أحكام جزئية هي موضع خلاف بين الفقهاء، والتطرق إليها بالشرح والمقارنة خارج عن موضوع بحثنا، وغرضنا منه هو الاستشهاد لمسألة ردّ المال الذي أخذه المسلم المستأمن بغير حق، وهذا موضع اتفاق بين الفقهاء، ولله الحمد.

(٢) محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت: ٦٧٦هـ/١٢٧٨م): كان علامةً فقيهاً بارعاً حافظاً أماراً بالمعروف وناهياً عن المنكر، تاركاً للملذات، أتقن علومًا شتى، وألّف كتباً مجوّدَةً فاشتهرت وانتشرت، منها: «شرح صحيح مسلم»، و«الأذكار»، و«رياض الصالحين»، و«المجموع شرح المهذب». مترجم في «تاريخ الإسلام» للذهبي ٣٢٤/١٥ (٣٤٠).

(٣) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٢٩١/١٠. ونقله زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ/١٥٢٠م) في «أسنى المطالب شرح روض الطالب» ٢٠٨/٤، فقال: «وتحرم أموال أهل الحرب على من أمّئوه منّا، فلو دخل مسلم دارهم...» فذكره.

الأثر الثاني:

معاملة الكفار على أساس أنهم يملكون أموالهم ملكاً صحيحاً، ولا يجوز للمسلم أن يستولي عليها إلا بوجهٍ أذن به الشرع الحنيف إنَّ الناظر في القرآن الكريم والسنة النبوية يجد أنَّ ما يحوزه ابنُ آدم حيازةً صحيحةً؛ يُضاف إليه إضافةً ملكٍ، ويُعامل على أساس ذلك، لا فرق في ذلك بين مسلم وكافرٍ، ولا بين صالحٍ وطالحٍ.

فقد أضاف الله تعالى في مواضع كثيرة أموال المسلمين إليهم، وأضاف في مواضع أخرى أموال الكفار إليهم، وأخبر أنَّ كلَّ فريقٍ يُنفقُ من «ماله»، وأنَّه سيحاسبُ يومَ القيامة على أساس ذلك، فقال تعالى في الفريق الأول: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْمِ وَالزَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٢٧٤) [البقرة]. وقال عزَّ وجلَّ في الفريق الثاني: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].^(١)

وبهذا جاءت السنة النبوية؛ فقد علم علماً يقينياً لا شكَّ

(١) وراجع أمثلة أخرى في القرآن الكريم: [البقرة: ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، وآل عمران: ١٠، ١١٦، والنساء: ٢، ٦، ٣٤، والأنفال: ٣٦، التوبة: ٥٥، ٨٥، ١٠٣، ويونس: ٨٨، والذاريات: ١٩، والمجادلة: ١٧، والمآرج: ٢٤]

فيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأَصْحَابَهُ الكرام كانوا يعاملون الكفار على هذا الأساس، فلا يستحلُّون أموالهم بمجرد كفرهم، بل كانوا يعتقدون أَنَّهُم مالكون لها، فيعاملونهم على أساس ذلك في البيوع والقروض والأمانات والهبات وغيرها.

وجملة ذلك أَنَّ الكافر لا يخلو أن يكون واحدًا من هذه الأصناف الأربعة:

الأول : أهل الذِّمَّة الذين يقيمون في بلاد الإسلام بعقد أمانٍ مؤبَّد.

الثاني: أهل الأمان الذين دخلوا بلاد الإسلام بأمان خاصٍّ لمدةٍ معيَّنة.

الثالث: أهل عهدٍ وسلْمٍ وهم في دارهم، وهؤلاء قسمان:
الأول: بينهم وبين أهل الإسلام هدنة ومسالمة، فدارهم دار عهد بالنسبة للدولة الإسلامية ورعاياها.

الثاني: بينهم وبين أهل الإسلام حرب، فدارهم دار حرب للدولة الإسلامية ورعاياها، لكن يدخل إليهم بعض الأفراد أو الجماعات من المسلمين بعقد أمانٍ خاصٍّ، فتكون تلك الدار - بالنسبة إليهم - دَارَ سِلْمٍ وأمانٍ لهم^(١).

(١) قارن بما سلف في مبحث التعريف بدار الكفر ودار الحرب.

الرَّابِع: أهل الحرب، سواء كانوا في دارهم، أو دخلوا في دار الإسلام من غير عهدٍ ولا أمانٍ.

فمن كان من الصنفين الأولين فهو معصوم الدَّم والمال؛ باتفاق الفقهاء.

ومن كان من الصنف الرابع فلا عصمة لدينه وماله، باتفاق الفقهاء أيضًا، وكيف يكون لنفس العدوِّ المحارب وماله حُرمة، وقد انتهك كلَّ حُرمةٍ بمحاربته لأهل الإسلام، وسعيه في النيل من أنفسهم وأموالهم وأعراضهم؟!

ومن كان من الصنف الثالث - من أيِّ قسميه كان - فالواجب على المسلم الالتزام بموجبات عقد الأمان، فيحرم عليه التعدي على دماءهم وأموالهم، سواء قلنا: إنَّ موجب ذلك عقد الأمان فقط؛ كما هو رأي أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله. أو قلنا: إنَّ المسلم لا يجوز له التعدي على دم الكافر ولا الاستيلاء على ماله إلا بسبب مشروع، حتَّى إن كان حربياً، فأموال الكفار الحربيين لا تحلُّ إلا في ميدان الحرب والقتال، غنيمةً للمسلمين. وهذا الذي يُفهم من أقوال جماهير الفقهاء، وهو الصواب الذي تؤيِّده الأدلة الشرعية والسيرة النبوية مع المخالفين، فقد كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام يلقون أعداءهم المشركين الحربيين في غير ميدان القتال،

فلا يبادرون إلى سفك دمائهم ولا مصادرة أموالهم، بل يعاملونهم على أساس أنهم يملكون ما تحت أيديهم، فيشترون منهم، ويقبلون هديّتهم.

وقد كان أهل مكة يُودِعُونَ عند رسول الله ﷺ أماناتهم، لما يعلمون من صدقه وأمانته ﷺ^(١)، فلم يَحْيِبْ رسول الله ﷺ ظَنَّهُمْ فيه، ولا ضَيَّعَ أماناتهم، رغمَ تلك الظروف الشديدة التي أحاطت به وأهمته، فقد اجتمعت كلمةُ أكابر قريش ومجرميها على قتله ﷺ، فلم يكن له إلا أن يتعجّل الخروج من مكة سرّاً ومعه أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فأمر ابن عمّه: عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه؛ أن يقيم بعده في مكة ثلاث ليالٍ وأيامها، حتّى يؤدّيَ عن رسول الله ﷺ الودائع التي كانت عنده للنّاس، حتّى إذا فرغَ منها لحقَ رسول الله ﷺ^(٢). وفي هذا دليلٌ ظاهرٌ على أن النّبيَّ ﷺ لم يكن يستحلُّ أموال

(١) «السيرة النبويّة» لابن هشام ١١/٣.

(٢) أخرجه البيهقيّ في «السنن الكبرى» ٢٨٩/٦ من طريق محمد بن إسحاق قال: أخبرني محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة، قال: حدثني رجال قومي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر القصة.

وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٩٨/٣: «رواه ابنُ إسحاق بسندٍ قويٍّ».

وقال الألباني في «إرواء الغليل» (١٥٤٦): «هذا إسنادٌ حسنٌ».

قلت: وهذه القصة مشهورةٌ مذكورةٌ في عامة كتب السيرة النبوية.

الكفار لِمَجَرَّدِ كفرهم، ولا يُجيز خيانتهم والغدر بهم؛ وإن كانوا في دار حربٍ وعداوةٍ، ومن قوم بالغوا في الاعتداء والإيذاء، وسعوا في السجن والتعذيب أو القتل أو التشريد؛ كما كان حال مشركي قريش معه ﷺ.

ومن الأحاديث الدالة على هذا - أيضًا -:

حديثُ عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما قال: كُنَّا مع النبي ﷺ ثلاثين ومئةً، ثم جاء رجلٌ مشركٌ، مُشْعَانٌ طویلٌ^(١)، بغنم يسوقها، فقال النبي ﷺ: «أَبِيعَا أم عطية؟» أو قال: «أم هُبَّة؟» فقال: لا، بل بيعٌ. فاشترى منه شاةً.^(٢)

ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان في سريةٍ مع أصحابه، فلقوا مشركًا فلم يستحلُّوا ماله ودمه، مع أنهم كانوا في حال حربٍ مع المشركين، كما قال الإمام أبو محمد ابن حزم رحمه الله: «كل موضع - سوى مدينة رسول الله ﷺ - فقد كان ثغراً، ودار حربٍ، ومغزى جهادٍ».^(٣)

وبوّب البخاريُّ رحمه الله على الحديث بقوله: «باب:

(١) مشعانٌ: طويلٌ جداً فوق الطول. ومع إفراط الطول شعث الرأس.

(٢) أخرجه البخاريُّ في «الصحيح» (٢٢١٦) و(٢٦١٨) و(٥٣٨٢)، ومسلم في «الصحيح» (٢٠٥٦).

(٣) «المحلى بالآثار» ٣٥٣/٧ المسألة: (٩٦٩).

الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب»^(١).
 وقال ابن بطّال رحمه الله^(٢): «الشراء والبيع من الكفّار -
 كلّهم»^(٣) - جائزٌ، إلا أنّ أهل الحرب لا يُباع منهم ما يستعينون
 به على إهلاك المسلمين من العُدّة والسلاح، ولا ما يَقْوُونَ به
 عليهم»^(٤).

وقال العيني رحمه الله^(٥): «فيه جواز بيع الكافر، وإثباتُ
 ملكه على ما في يده»^(٦).

ثم أورد البخاريُّ باباً آخر فقال: «باب: شراء المملوك من
 الحربيّ وهبته وعتقه. وقال النبيّ صلى الله عليه وسلم لسلمان:
 «كاتب!»^(٧) وكان حُرّاً فظلموه وباعوه، وسُبيَ عَمَارٌ وصُهبٌ

(١) «صحيح البخاري» كتاب البيوع، باب: (٩٩).

(٢) أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطّال القرطبي (ت: ٤٤٩هـ / ١٠٥٧م): من فقهاء المالكية، عالم بالحديث، اشتهر بشرحه القيم على «صحيح البخاري». مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤٧/١٨ (٢٠).

(٣) يعني: الكفّار الحربيّين، والكفّار المسالمين.

(٤) «شرح صحيح البخاري» لابن بطّال ٢٣٨/٦، ونقله ابن حجر في «فتح
 الباري» ٥١٧/٤ وأقرّه.

(٥) بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ / ١٤٥١م): من فقهاء
 الحنفية، عالم محدّث مؤرخ، ترك مؤلفات كثيرة، منها: «عمدة القاري
 في شرح البخاري»، و«البنية في شرح الهداية». مترجم في «الأعلام» ١٦٣/٧.

(٦) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» ٢٧/١٢.

(٧) كان سلمان الفارسي رضي الله عنه عبداً مملوكاً، فأمره النبيّ صلى
 الله عليه وسلم أن يُكاتب سيّده حتّى يُعتَقَ. وقد تقدّم شرح معنى المكاتب.

وبلالٌ. وقال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادَى رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [النحل: ٧١]. وأورد البخاري تحته أربعة أحاديث، وهي: قصة إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، وفيها قبوله هبة الملك الكافر. وتحاكم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة إلى النبي ﷺ في غلام ولد في الجاهلية، وادعى ابن زمعة أنه أخاه وولد على فراش أبيه من أمته. وخبر صهيب رضي الله عنه في سرقة وبيعه وهو صبي. وحديث حكيم بن حزام رضي الله عنه في تحنثه في الجاهلية بالصلة والعتاقة والصدقة، فسأل: هل لي فيها أجر؟ فقال رسول الله ﷺ: «أَسَلِمْتَ عَلَى مَا أَسَلَفْتَ مِنَ الْخَيْرِ».^(١)

قال ابن بطال رحمه الله: «غرض البخاري في هذا الباب - والله أعلم - إثبات ملك الحربي والمشرک، وجواز تصرّفه في ملكه بالبيع والهبة والعتق، وجميع ضروب التّصرف؛ إذ قد أقرّ النبي عليه السلام سلمان عند مالكة من الكفار، فلم يُزل ملكه عنه، وأمره أن يكتب، وقد كان حرّاً وأنهم ظلموه وباعوه، ولم ينقض ذلك ملك مالكة، وكذلك كان أمر عمار وصهيب وبلال، باعهم مالكوهم الكفار من المسلمين، واستحقوا

(١) «صحيح البخاري» الأحاديث: (٢٢١٧ - ٢٢٢٠).

أَثَمَتَهُمْ وَصَارَتْ مِلْكًا لَهُمْ، أَلَا تَرَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ هَبَةِ الْمَلِكِ الْكَافِرِ، وَأَنَّ عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا ابْنُ أُمَّةٍ أَبِي، وَوُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ. فَأُثِّبَتْ لِأَبِيهِ أُمَّةٌ وَمِلْكًا عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَسَمِعَهُ الْخَصَامَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى تَنْفِيزِ عَهْدِ الْمُشْرِكِ، وَالْحُكْمَ لَهُ إِنْ تَحُكِّمَ فِيهِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، وَكَذَلِكَ جَوَّزَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِتْقَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ وَصَدَّقَتْهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ»^(١).

وقال ابن حجر رحمه الله: «موضع الترجمة من الآية قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [النحل: ٧١]؛ فأثبت لهم ملكَ اليمين، مع كون ملكهم غالبًا كان على غير الأوضاع الشرعية. وقال ابنُ المُنَيِّر: مقصوده صحة ملك الحربي، وملك المسلم عنه. والمخاطب في الآية المشركون، والتَّوْبِيخُ الذي وقع لهم بالنسبة إلى ما عاملوا به أصنامهم من التعظيم، ولم يعاملوا ربَّهم بذلك، وليس هذا من غرض هذا الباب»^(٢).

وفي حديث صلح الحديبية: أَنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ صَحْبًا قَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَتَلَهُمْ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ، ثُمَّ جَاءَ فَأَسْلَمَ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّا الْإِسْلَامُ

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال ٣٤٢/٦.

(٢) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» ٥٢٠/٤.

فَأَقْبَلَ، وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ»^(١).

قال ابن القيم رحمه الله^(٢): «في قول النبي صلى الله عليه وسلم للمغيرة: «أما الإسلام فأقبل، وأما المال فلست منه في شيء»؛ دليل على أن مال المشرك المعاهد معصوم، وأنه لا يملك، بل يردُّ عليه، فإنَّ المغيرة كان قد صحبهم على الأمان، ثم غدر بهم، وأخذ أموالهم، فلم يتعرَّض النبي صلى الله عليه وسلم لأموالهم، ولا ذبَّ عنها، ولا ضمَّنها لهم؛ لأنَّ ذلك كان قبل إسلام المغيرة»^(٣).

وقال ابن حجر رحمه الله: «قوله: «وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ». أي: لا أتعرَّض له، لكونه أخذه غدرًا، ويستفاد منه: أنه لا يحلُّ أخذ أموال الكفار في حال الأمن غدرًا، لأنَّ الرِّفْقَةَ يُصْطَحَبُونَ عَلَى الْأَمَانَةِ، وَالْأَمَانَةُ تَوْدَى إِلَى أَهْلِهَا مُسْلِمًا كَانَ أَوْ

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٣٢٨/٤ (١٨٩٢٩)، والبخاري في «الصحيح» (٢٧٣١)، وابن حبان في «الصحيح» (٤٨٧٢).

وأخرجه أبو داود في «السنن» (٢٧٦٥) ولفظه: «أَمَّا الْإِسْلَامُ فَقَدْ قَبِلْنَا، وَأَمَّا الْمَالُ فَإِنَّهُ مَالُ غَدْرٍ؛ لَا حَاجَةَ لَنَا فِيهِ».

(٢) العلامة محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، الشهير بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ/١٣٥٠م) من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد الأئمة السائرين على منهج السلف، مولده ووفاته في دمشق، تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية، وترك مصنَّفات قيَّمة تميَّزت بالعلم المحقِّق، منها: «إعلام الموقعين» و«شفاء العليل»، و«الصواعق المحرقة»، و«أحكام أهل الذمة»، و«مدارج السالكين»، وغيرها كثير. مترجم في «الأعلام» ٥٦/٦.

(٣) «زاد المعاد في هدي خير العباد» ٣٠٤/٣.

كافراً، وأن أموال الكفار إنما تحل بالمحاربة والمغالبة^(١)، ولعل النبي ﷺ ترك المال في يده لإمكان أن يسلم قومه، فإرد إليهم أموالهم. ويستفاد من القصة: أن الحربي إذا أتلّف مال الحربي لم يكن عليه ضمان، وهذا أحد الوجهين للشافعية^(٢).

ومن دلائل هذا الأصل قوله تعالى - في بني قريظة الذين نقضوا العهد، وناصروا الأحزاب على المسلمين، فأمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بمقاتلتهم لغدرهم وخيانتهم -: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَافِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ۖ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطْثُوهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ۖ﴾ [الأحزاب: ٢٦-٢٧]؛ فأضاف الله تعالى الأرض والديار والأموال إليهم، وأخبر أنه سبحانه قد ورّثها المسلمين نتيجة لتلك الحرب.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «إذا كاتب الحربي عبده في دار الحرب، ثم خرجا مستأمنين؛ أثبت الكتابة بينهما، إلا أن يكون السيد أحدث لعبده قهراً على استعباده وإبطال كتابته؛ فالكتابة

(١) تأمل هذا الكلام، وما فيه من التفريق بين الأمرين، ففي هذه الجملة أن أموالهم لا تحل إلا بالمحاربة، وفي التي قبلها منع الغدر والخيانة.

(٢) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» ٤١٨/٥ (٢٧٣١).

باطلة».^(١) فقال العلامة الماوردي في شرحه: «وهذا كما قال، وأصل ذلك أن أهل الحرب يملكون ملكاً صحيحاً عند الشافعي». وقال مالك: لا يملكون. وقال أبو حنيفة: يملكون ملكاً ضعيفاً. وفي قول الله تعالى: ﴿وَأَوْزَكْتُمْ أَرْضَهُمْ وَيَدْرَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾؛ دليل كافٍ، لأنه أضاف ذلك إليهم إضافة ملك تام^(٢).

وقال الماوردي - أيضاً -: «الكافر صحيح الملك كالمسلم لقول الله تعالى: ﴿وَأَوْزَكْتُمْ أَرْضَهُمْ وَيَدْرَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾؛ فأضافها إليهم إضافة ملك^(٣)».

وقال الإمام ابن حزم رحمه الله: «وما وهب أهل الحرب للمسلم الرسول إليهم، أو التاجر عندهم؛ فهو حلال، وهبة صحيحة، ما لم يكن مال مسلم أو ذمي، وكذلك ما ابتاعه المسلم منهم فهو ابتاع صحيح؛ ما لم يكن مالاً لمسلم أو ذمي، لأنهم مالكون لأموالهم - ما لم ينتزعها المسلم منهم - بقول الله تعالى: ﴿وَأَوْزَكْتُمْ أَرْضَهُمْ وَيَدْرَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾؛ فجعلها الله تعالى لهم إلى أن أورثنا إياها، والتوريث لا يكون إلا بالأخذ والتملك،

(١) «الأم» ٣٧/٨، وط: دار الوفاء ٣٥٦/٩.

(٢) «الحاوي الكبير» ٢٥٧/١٨، ومن الواضح أن كلام الشافعي وشرح الماوردي رحمهما الله متعلق بالكفار الحربيين، أما الكفار المسلمون فبالأولى يثبت لهم ملكهم وصحة تصرفهم فيه.

(٣) «الحاوي الكبير» ١٣٤/١٨.

وإلا فلم يورث بعدما لم تقدّر أيدينا عليه، وإنما جعل الله تعالى أموالهم للغنم لها، لا لكل من لم يغنمها»^(١).

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي رحمه الله: «وإن أعتق حربي حريباً، فله عليه الولاء؛ لأنّ الولاء مُشَبَّهٌ بالنَّسَبِ، والنَّسَبُ ثابتٌ بين أهل الحرب، فكذلك الولاء. وهذا قولُ عامّة أهل العلم، إلا أهل العراق، فإنّهم قالوا: العتق في دار الحرب والكتابة والتدبير لا يصحّ، ولو استولّد أمّته، لم تصر أمّاً ولَدٍ؛ مسلماً كان السيّد أو ذميّاً أو حربيّاً. ولنا: أنّ ملكهم ثابتٌ بدليل قول الله تعالى: ﴿وَأَوْزَكْتُمْ أَرْضَهُمْ وَدَيَّرَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ فنسبها إليهم، فصحّ عتقهم كأهل الإسلام، وإذا صحّ عتقهم ثبتّ الولاء لهم؛ لقول النبي ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(٢). فإنّ جاءنا المعتق مسلماً، فالولاء بحاله»^(٣).

(١) «المحلّى بالآثار» ٣٠٩/٧ (٩٣٦).

وقوله: (لलगنم لها) قيدٌ مهمّ، فالغنيمة لا تكون إلا في الحرب، وللحرب شروط وأحكام، وساحة وميدان. فإذا وضعت الحرب أوزارها؛ فلا بدّ للناس من ضوابط أخلاقية يتعايشون بها، وإن كانت في نفوسهم عداوة وبغضاء.

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٤٥٦)، ومسلم في «الصحيح» (١٥٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

«الولاء»: يطلق على الملك والقرب والقربة والنصرة والمحبة. والمقصود هنا: أنّ من أنعم على عبده بالحرية يكون عصبة له وكأنّه يتصل به بالنَّسَبِ، فللسيّد ميراثٌ عتيقه إن مات ولم يُخلف وارثاً سواه. انظر: «المغني» ٢١٤/٩، و«بداية المجتهد» ١٥٩٤/٤.

(٣) «المغني» ٢١٨/٩ (١٠٥٠).

وقال ابنُ قدامة - أيضًا - : «وإنَّ كاتبَ الحربِ عبْدَه؛ صَحَّتْ كتابَتُه، سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام. وبهذا قال الشافعيُّ. وقال أبو حنيفة: لا يصحُّ؛ لأنَّ ملكه ناقص. وحُكي عن مالكٍ أنه لا يملكُ؛ بدليل أنَّ للمسلم تملُّكه عليه. ولنا: قولُ الله تعالى: ﴿وَأَوْزَكْنَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ وَدَيْرَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ ؛ وهذه الإضافةُ إليهم تقتضي صحَّةَ أملاكهم، فتقتضي صحَّةَ تصرفاتهم»^(١).

(١) «المغني» ٤٤٦/١٤ (١٩٧٧).

الأثر الثالث:

أنَّ المسلم في بلاد الكفار يجب عليه الالتزام بأحكام الدين كما
يجب عليه في بلاد الإسلام

إِنَّ الله تعالى لم يخلقنا عبثًا، ولا تركنا هملاً، بل جعل
لوجودنا غرضاً محدداً واضحاً، وهو إقامة العبودية لله عزَّ وجلَّ
بتوحيده في الاعتقاد والقول والعمل، وطاعته بامثال ما أمر،
والانتهاه عما نهى عنه وزجر، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ
وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وهذه العبودية تستوعب حياة الإنسان كلها، منذ أن يبلغ
سنَّ التكليف حتى آخر لحظة من حياته، فبهذا أمر الله تعالى نبيه
الكریم ﷺ - وهو أمرٌ له ولأتباعه من بعده - فقال سبحانه:
﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:
١٦٢]. وبه أيضاً أوصى الأنبياء السابقين، كما قال المسيح
عيسى ابن مريم ﷺ: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا
وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا
﴿٣١﴾ [مريم: ٣٠-٣١].

وهي عبودية تلازم العبد المسلم في جميع الأزمان
والأماكن والأحوال، فلا تقتصر على أوقاتٍ دون غيرها، ولا

تتحدّد بمواضعٍ دون سواها، ولا تتعلّق بأحوالٍ عدا سائر الأحوال، فالله تعالى ربُّ الأزمان والأماكن والأحوال كلّها، والعبدُ خاضعٌ لربوبيّته دائماً وأبداً، ليس بخارج عنها، فكذلك لا يجوز له الخروج عن عبادة ربّه وطاعته، ولا التّقصيرُ فيها بأيّ وجهٍ من الوجوه؛ ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ (٢٠٨) فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾ [البقرة: ٢٠٨-٢٠٩].

قال الإمام ابن كثير رحمه الله ^(١): «يقول تعالى آمراً عباده المؤمنين به المصدّقين برسوله: أن يأخذوا بجميع عرى الإسلام وشرائعه، والعمل بجميع أوامره، وترك جميع زواجره ما استطاعوا من ذلك» ^(٢).

(١) عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو الدمشقي الشافعي (ت: ٧٧٤هـ/١٣٧٣م): إمام كبير في التفسير والحديث والفقه والتاريخ، ترك مؤلفات كثيرة قيمة أبرزها: «جامع المسانيد والسنن» في الحديث، و«البداية والنهاية» في السيرة والتاريخ، وكتاب «تفسير القرآن العظيم»، وهو من أفضل كتب التفسير لما امتاز به من عناية بالمأثور، وتجنب للأقوال الباطلة والروايات المنكرة. مترجم في: «الأعلام» ٣٢٠/١.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» [البقرة: ٢٠٨].

قال العلامة عبد الرحمن السعدي رحمه الله ^(١): «هذا أمرٌ من الله تعالى للمؤمنين أن يدخلوا { في السَّلمِ كَافَّةً } أي: في جميع شرائع الدين، ولا يتركوا منها شيئاً، وأن لا يكونوا ممن اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ، إن وافق الأمرُ المشروعُ هواه فعله، وإن خالفه تركه، بل الواجب أن يكون الهوى تبعاً للدين، وأن يفعل كلَّ ما يقدِّرُ عليه من أفعال الخير، وما يعجز عنه يلتزمه وينويه، فيدركه بنيتِه. ولما كان الدُّخولُ في السَّلمِ كَافَّةً لا يُمْكِنُ ولا يَتَصَوَّرُ إلا بمخالفة طُرُق الشَّيْطَان قال: { وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ } أي: في العمل بمعاصي الله { إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ } والعدوُّ المبين لا يأمر إلا بالسُّوء والفحشاء، وما به الضَّرر عليكم. ولما كان العبد لا بدَّ أن يقع منه خللٌ وزللٌ، قال تعالى: { فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ } أي: على علمٍ ويقينٍ { فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ } وفيه من الوعيد الشَّدِيدِ والتَّخْوِيفِ ما يوجب ترك الزَّلَلِ، فَإِنَّ الْعَزِيزَ الْقَاهِرَ الْحَكِيمَ إِذَا عَصَاهُ الْعَاصِي قَهَرَهُ بِقُوَّتِهِ، وَعَذَّبَهُ بِمَقْتَضَى حِكْمَتِهِ، فَإِنَّ مَنْ

(١) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السَّعْدِي (ت: ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م): عالم ومفسِّر وفقيه، من أبرز علماء عصره، ولد في القصيم بالملكة العربية السعودية. صنَّف كتباً قيَّمة في العقيدة والأصول والفقه والإصلاح، أبرزها تفسيره الشهير: «تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان». مترجم في «الأعلام» ٣/ ٣٤٠.

حكيمته تعذيب العصاة والجناة»^(١).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. وقال سبحانه: ﴿فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقْ شَحْ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [التغابن: ١٦]؛ فمن اتقى الله تعالى بكل استطاعته، وبذل الجهد في ذلك حتى مماته؛ فقد اتقى ربه العظيم حق ثقاته.

قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه في قوله سبحانه: {اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ}: «أَنْ يُطَاعَ فَلَا يُعْصَى، وَأَنْ يُذَكَّرَ فَلَا يُنْسَى، وَأَنْ يُشْكَرَ فَلَا يُكْفَرَ»^(٢).

(١) «تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» [البقرة: ٢٠٨].
(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢٢)، وعبد الرزاق في «التفسير» ١/١٢٩، والطبري في «جامع البيان» (٧٥٣٦-٧٥٤٣)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٣٩٠٨)، والحاكم في «المستدرک» ٢/٢٩٤ (٣١٥٩)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» ٧/٢٣٨. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». وقال ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» [آل عمران: ١٠٢]: «هذا إسناد صحيح موقوف».

وقال الفخر الرازي في «التفسير الكبير» [آل عمران: ١٠٢]: «أما الذين قالوا: إن المراد هو «أَنْ يُطَاعَ فَلَا يُعْصَى» فهذا صحيح، والذي يصدر عن الإنسان على سبيل السهو والنسيان فغير قاذح فيه، لأن التكليف مرفوع في هذه الأوقات، وكذلك قوله: «أَنْ يُشْكَرَ فَلَا يُكْفَرَ» لأن ذلك واجب عليه عند خُطُور نعم الله بالبال، فأما عند السهو فلا يجب، وكذلك قوله: «أَنْ يُذَكَّرَ فَلَا يُنْسَى» فإن هذا إنما يجب عند الدعاء والعبادة وكل ذلك مما لا يطابق، فلا وجه لما ظنوه أنه منسوخ».

والأدلة من الكتاب والسنة على هذا الأصل كثيرةٌ جدًّا، وهو - في الجملة - أمرٌ معلومٌ من دين الإسلام بالضرورة، فكلُّ من رضي بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمدٍ نبيًّا ورسولًا؛ يعلم - علمَ يقينٍ - أنَّه مكلفٌ بدين الله تعالى وشرعه في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، وعلى أحواله كلها، في خاصَّة نفسه ومع النَّاس جميعًا، ومن هنا قال الإمام الشافعيُّ رحمه الله: «وَمِمَّا يَعْقِلُهُ المسلمون، ويجمعون عليه: أنَّ الحلالَ في دار الإسلام حلالٌ في بلاد الكفر، والحرامَ في بلاد الإسلام حرامٌ في بلاد الكفر، فمن أصاب حرامًا فقد حدَّه الله على ما شاء منه، ولا تضعُ عنه بلادُ الكفر شيئًا»^(١).

تحقيق القول في مذهب الحنفية في إباحة الربا وغيره في دار الحرب:
وبعد تقرير ما تقدَّم؛ لا بدَّ أن نحقق القول في مسألة إباحة الحنفية لبعض المعاملات المالية المحرَّمة للمسلم المقيم في بلاد الكفَّار، فإنَّ بعض من رَقَّ دينهم، وتمكَّن حبُّ الدنيا من قلوبهم فجعلوا تتبَّع الرُّخص والأقوال الشاذَّةَ ديدنهم؛ قد

قلتُ: والقول بأنَّ الآيةَ محكمةٌ لا نسخَ فيها مرويٌّ عن ابن عباس وطاووس، ووافقهما المحققون من العلماء، انظر: «النَّاسخ والمنسوخ» لأبي جعفر النحاس (ص ٨٦)، و«نواسخ القرآن» لابن الجوزي ٣٢٨/١، و«المحرَّر الوجيز» لابن عطية [آل عمران: ١٠٢].

(١) «الأم» ٣٥٥/٧، وط: دار الوفاء ٢٣٧/٩.

استخرجوا رأي الحنفية من بطون الكتب، واستعملوه على غير وجهه، واستغلوه أسوأ استغلال، فأتوا من أقام من المسلمين في بلاد الكفار بجواز معاملتهم بالرِّبَا المحرَّم! فأقول - وبالله تعالى التوفيق -:

على الباحث المنصف أن ينظر أولاً في كلام الحنفية في هذه المسألة، ثم يجتهد في فهمها وفق مقصدهم ومرادهم، لينتهي بذلك إلى التصور الصحيح، والحكم العادل. وها أنا أورد بعض نصوصهم، ثم أعقبها بالتلخيص والمناقشة:

قال السرخسي رحمه الله: «وإن بايعهم المستأمن إليهم الدرهم بالدرهمين نقداً أو نسيئةً، أو بايعهم في الخمر والخنزير والميتة؛ فلا بأس بذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى. ولا يجوز شيء من ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله^(١)؛

(١) أبو حنيفة: هو الثَّعْمَان بن ثابت الكوفي (ت: ١٥٠هـ/٧٦٧م): الإمام الفقيه صاحب المذهب، عُرف بذكائه وتعمُّقه في بحث المسائل الفقهية ومناقشتها في حلقاته العلمية، فتخرَّج عليه كثير من التلاميذ، من أشهرهم: أبو يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن، وزُفَر بن الهذيل (ت: ١٥٨هـ/٧٧٥م)، فانتشرت آراؤه واتَّبِع مذهبُه في كثير من البلاد. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣٩٠/٦ (١٦٣).

ومحمد: هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشَّيبَانِي (ت: ١٨٩هـ/٨٠٤م): إمام بالفقه والأصول، من تلاميذ أبي حنيفة وهو الذي

لأنَّ المسلم ملتزم أحكام الإسلام حيثما يكون، ومن حكم الإسلام حرمة هذا النوع من المعاملة، ألا ترى أنه لو فعله مع المستأمنين منهم في دارنا لم يجز فكذا في دار الحرب. وهما يقولان: هذا أخذ مال الكافر بطيبة نفسه. ومعنى هذا: أنَّ أموالهم على أصل الإباحة، إلا أنه ضمن أن لا يخونهم فهو يسترضيهم بهذه الأسباب للتحرز عن الغدر، ثم يأخذ أموالهم بأصل الإباحة، لا باعتبار العقد، وبه فارق المستأمنين في دارنا؛ لأنَّ أموالهم صارت معصومةً بعقد الأمان، فلا يمكنه أخذها بحكم الإباحة، والأخذ بهذه العقود الباطلة حرامٌ»^(١).

وقال الكاساني رحمه الله^(٢): «وأما شرائط جريان الربا: فمنها: أن يكون البدلان معصومين، فإن كان أحدهما غير

نشر علمه. من كتبه: «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير»، و«الآثار»، و«الحجة على أهل المدينة». مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٣٤/٩ (٤٥). وأبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي البغدادي (ت: ١٨٢هـ/٧٩٨م): صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيهاً علامة، من حفاظ الحديث. ولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد. من كتبه «الخراج» و«الآثار». مترجم في: «سير أعلام النبلاء» ٥٣٥/٨ (١٤١).

(١) «المبسوط» ٩٥/١٠، وبحث المسألة بأدلتها في: ٥٦/١٤ منه.
 (٢) علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني - أو: الكاشاني - الحلبي (ت: ٥٨٧هـ/١١٩١م): عالم فقيه حنفي بارز، يعدُّ كتابه الكبير «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» من المصادر المهمة للفقهاء الحنفي. مترجم في «الأعلام» ٧٠/٢.

معصوم لا يتحقق الربا عندنا.^(١) وعند أبي يوسف: هذا ليس بشرط، ويتحقق الربا.

وعلى هذا الأصل يُجَرَّج ما إذا دخل مسلمٌ دار الحرب تاجرًا، فباع حربيًّا درهمًا بدرهمين - أو غير ذلك من سائر البيوع الفاسدة في حكم الإسلام^(٢) -: أنه يجوز عند أبي حنيفة ومحمد. وعند أبي يوسف: لا يجوز.

وعلى هذا الخلاف: المسلمُ الأسيرُ في دار الحرب أو الحربيُّ الذي أسلم هناك، ولم يهاجر إلينا فبايع أحدًا من أهل الحرب.

وَجْهٌ قول أبي يوسف: أنَّ حرمة الربا كما هي ثابتةٌ في حقَّ المسلمين فهي ثابتةٌ في حقَّ الكفار؛ لأنَّهم مخاطبون بالحرِّمات في الصَّحيح من الأقوال^(٣)، فاشتراطه في البيع يوجب فساده، كما

(١) يقصد عند أبي حنيفة وعامة أصحابه، وهو المعتمد في مذهبهم، خلافًا لأبي يوسف القاضي.

(٢) مثل أن يبيع المسلم للحربيَّ الخنزيرَ أو الميتة أو الدم.

(٣) يعني: أنَّ الكفار مخاطبون بالأحكام الشرعية التفصيلية، فإذا علموا بدين الإسلام وقامت عليهم الحجة به؛ يحاسبون على ترك الواجبات، وارتكاب المحرِّمات، كما يحاسبون على ترك أصل الإسلام، وإن كانت العبادات لا تصحُّ منهم إلا بالإيمان، مثلما أنَّ الجُنُبَ من المسلمين مخاطبٌ بإقامة الصَّلَاة التي دخل وقتها، ومحاسبٌ على تركها، وإن كانت لا تصحُّ منه إلا بعد أن يتطهَّر. وهذا هو القول الصحيح في هذه المسألة، وهو مذهب أكثر العلماء.

انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» ٧١٦/٥، و«المستصفى من علم الأصول» ١٧١/١، و«روضة الناظر» ١٧٠/١، و«البحر المحيط» ٣٩٧/١.

إذا بايع المسلمُ الحربيّ المستأمنَ في دار الإسلام.

ولهما: أن مال الحربيّ ليس بمعصوم بل هو مباحٌ في نفسه، إلا أن المسلمَ المستأمنَ مُنِعَ من تملكه من غير رضاه لما فيه من الغدر والخيانة، فإذا بذله باختياره ورضاه؛ فقد زال هذا المعنى، فكان الأخذُ استيلاءً على مالٍ مباحٍ غير مملوكٍ. وأنه مشروعٌ مفيدٌ للملك، كالاستيلاء على الخطبِ والحشيش. وبه تبين أن العقد هاهنا ليس بتملك، بل هو تحصيلُ شرط التملك، وهو الرضى. لأن ملك الحربيّ لا يزول بدونه، وما لم يزل ملكه لا يقع الأخذُ تملكًا، لكنه إذا زال فالملك للمسلم يثبت بالأخذ والاستيلاء لا بالعقد، فلا يتحقق الربا، لأن الربا اسمٌ لفضل يُستفاد بالعقد. بخلاف المسلم إذا باع حربيًّا دخل دار الإسلام بأمانٍ؛ لأنه استفاد العصمة بدخوله دار الإسلام بأمان، والمال المعصوم لا يكون محلاً للاستيلاء، فتعين التملك فيه بالعقد، وشرط الربا في العقد مفسدٌ.^(١)

وبالنظر والتأمل في هذين النصّين نخلص إلى ما يلي:
أولاً: إنَّ الحنفيةَ قد بنوا رأيهم هذا على مبدأ أن أصل علاقة الدولة الإسلامية بغيرها قائمٌ على الحرب والمدافعة، وكان هذا رأي عامّة الفقهاء في زمانه حيث كانت العلاقة بين

(١) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» ١٩٢/٥.

الدول قائمة على الحرب والمدافعة والمغالبة، والمهادنة العارضة لم تكن لتزيل ذلك الأصل في العلاقة، لهذا قال السرخسي رحمه الله: «ولو أنَّ أهل دارٍ من أهل دار الحرب وادَّعُوا أهل الإسلام، فدخل إليهم مسلّمٌ، وباعهم الدرهم بدرهمين لم يكن بذلك بأسٌ. لأنَّ بالمواذعة لم تَصِرْ دارُهم دار الإسلام، وإنَّما يَحْرُمُ على المسلمين أَخْذُ مالهم بغير طيبِ أنفسهم، لما فيه من غدر المواذعة، فإذا استرضاهم بهذه المعاملة فقد انعدم معنى الغدر، ولهذا طاب له ما أخذ».^(١)

ومن هنا فمن دخل تلك الدار بأمانٍ ترتَّب على دخوله - عند الحنفية - أمران:

الأول: الالتزام بموجبات عقد الأمان، فلا يخوئهم، ولا يغدر بهم. وقد ذكرنا نصوص أئمة الحنفية في تقرير هذا، وهم أكثر الفقهاء توثقاً في هذه المسألة.

الثاني: أنَّ أهل دار الحرب وإن أعطوا الأمان لمسلمٍ أو لجماعةٍ من المسلمين؛ فهم لا يزالون حربيين في أصل علاقتهم مع المسلمين، وقد تقدَّم أن العدوَّ المحارب لا حرمة له في دمه ولا في ماله، لهذا فإنَّ المسلم الذي يدخل ديار أهل الحرب؛ لا يرى لهم أيَّ حرمةٍ، ويودُّ لو تمكَّن من أنفسهم وأموالهم، لكن

(١) «شرح السير الكبير» ١٤٩٣/٤.

يمنعه من ذلك التزامه بعقد الأمان، فلو قُدر تمكُّنه من أخذ بعض ماله بوسيلةٍ لا تنافي موجبات الأمان؛ لبادر إلى ذلك! ثانيًا: إنَّ رأي الحنفية في جواز التعامل بالربا ونحوه في دار الحرب مبنيٌّ على التأصيل السابق، أي: جواز استيلاء المسلم على مال عدوِّه المحارب له، وبما أنَّه مقيدٌ بعقد الأمان فلا يمكنه الاستيلاء عليه بالغدر والخيانة؛ فإنَّه يجوز له أن يستولي عليه بطريقٍ يرتضيها عدوُّه الذي أمَّنه، ومن ذلك: أن يبذل له بعض ماله بعقدٍ يرتضيه؛ لكنَّه في حكم الشريعة محرَّم. والمسلم حينما يباشر ذلك العقد فإنَّه لا يستحلُّه، بل لا يعدُّه عقدًا صحيحًا ملزمًا، وإنَّما وسيلةٌ للاستيلاء على مالٍ، يجوز له الاستيلاء عليه بالقهر والغصب؛ لولا عقد الأمان.

ثالثًا: أمَّا إذا كان مال الكافر معصومًا، لا يحلُّ للمسلم الاستيلاء عليه؛ فلا يحلُّ له معاملته بالربا ولا بغيره من العقود المحرَّمة، لأنَّه إذا نال منه بذلك بعض ماله؛ فقد ناله بعقدٍ محرَّم، وليس لكونه مستباحًا له. فهذا فرقٌ مهم بين الحالتين، نورد توضيحه من كلام أحد فقهاء الحنفية.

قال الكرايسي رحمه الله^(١): «حربيٌّ دخل إلى دار الإسلام

(١) أبو المظفر أسعد بن محمد بن الحسين الكرايسي (ت: ٥٧٠هـ/١١٧٤م): فقيه حنفيٌّ أديبٌ. من كتبه: «الفروق» و«الموجز» في الفقه. مترجم في: «الأعلام» ٣٠١/١.

بأمانٍ، فبايعه مسلمٌ درهمًا بدرهمين لم يجز، ولو أنَّ مسلمًا دخل دار الحرب بأمانٍ فبايعهم درهمًا بدرهمين جاز؛ إن كان مال كل واحدٍ على الإباحة، وقد رضي بتمليكه عليه. والفرق في أنَّ المسلم بدخوله دار الحرب آمنًا لم يصِرْ لهم عاقداً عقد الأمان، بدليل أنَّ غيره من المسلمين لو قتلهم وأخذ أموالهم ملكه، وكان له ذلك، إلا أنَّ هذا المسلم وعد ألا يأخذ ما لهم إلا برضاهم، فيجب أن يفي بما وعد، فبقي ما لهم على الإباحة، فإذا توصَّل إلى أخذه من غير نقضٍ عهدٍ برضاهم جاز. وأما الحربُ إذا دخل دارنا بأمانٍ؛ فقد عقدنا له عقد الأمان، بدليل أنَّ كل واحدٍ من أهل دارنا إذا أخذ ماله لا يملكه، فخرج ماله من أن يكون على حقيقة الإباحة، فصار مالاً مُحَرَّزاً بأيدي المسلمين، فلا يملكه المسلم بالقهر، وإنَّما يملكه بالعقد، وتمليك درهم بدرهمين بالعقد يكون ربًّا، فلم يجز^(١).

رابعاً: ومما تقدَّم يتبيَّن أن البحث عند الحنفية منحصرٌ في استيلاء المسلم على مال الكافر الحربى بوجهٍ من الوجوه المحرَّمة، بخلاف بذل المسلم ماله للكافر، فإنَّهم يصرِّحون بتحريمه، لأنَّ مال المسلم معصومٌ، فلا يجوز له بذله - ولو برضاه - في وجهٍ محرَّم.

(١) «الفروق» ١/ ٣٢٦.

قال ابنُ الهُمام رحمه الله ^(١): «إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْتَضِي حَلَّ مَبَاشَرَةِ الْعَقْدِ إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ يَنَالُهَا الْمُسْلِمُ، وَالرَّبَّاءُ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ إِذْ يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ الدَّرْهَمَانِ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِ وَمِنْ جِهَةِ الْكَافِرِ، وَجَوَابُ الْمَسْأَلَةِ بِالْحَلِّ عَامٌّ فِي الْوَجْهَيْنِ، وَكَذَا الْقَهَارُ قَدْ يَفْضِي إِلَى أَنْ يَكُونَ مَالُ الْخَطَرِ لِلْكَافِرِ بِأَنْ يَكُونَ الْغَلْبُ لَهُ. فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِبَاحَةَ تَفِيدُ نِيلَ الْمُسْلِمِ الزِّيَادَةَ، وَقَدْ التَزَمَ الْأَصْحَابُ فِي الدَّرْسِ ^(٢): أَنَّ مَرَادَهُمْ مِنْ حَلِّ الرِّبَا وَالْقَهَارِ مَا إِذَا حَصَلَتْ الزِّيَادَةُ لِلْمُسْلِمِ نَظَرًا إِلَى الْعِلَّةِ، وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ الْجَوَابِ خِلَافَهُ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ» ^(٣).

ونقله ابنُ عابدين الدمشقيُّ رحمه الله ^(٤) وأَيَّدَهُ بقوله: «وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي «السِّيَرِ الْكَبِيرِ» وَشَرْحِهِ حَيْثُ قَالَ: «وَإِذَا دَخَلَ

(١) كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم الإسكندري المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١هـ/١٤٥٧م): من كبار علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والمنطق. أشهر كتبه: «فتح القدير» في شرح «الهداية» للمرغيناني. مترجم في: «الأعلام» ٢٥٥/٦.

(٢) يعني: أَنَّ فقهاء الحنفية التزموا في تدريسهم هذه المسألة لطلاب العلم ببيان القيد الذي سيذكره.

(٣) «فتح القدير» ٣٩/٧.

(٤) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (ت: ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م): فقيه الديار الشامية وإمام الحنفية في عصره، من مؤلفاته: «رد المحتار على الدر المختار» يعرف بحاشية ابن عابدين، و«مجموعة رسائل». مترجم في «الأعلام» ٤٢/٦.

المسلمُ دار الحرب بأمانٍ؛ فلا بأس بأن يأخذ منهم أموالهم بطيب أنفسهم، بأيّ وجهٍ كان، لأنّه إنّما أخذ المباح على وجهٍ عَرِيٍّ عن الغدر، فيكون ذلك طيِّباً له، والأسير والمستأمن سواء، حتى لو باعهم درهماً بدرهمين، أو باعهم مئةً بدراهم، أو أخذ مالا منهم بطريق القمار؛ فذلك كلّهُ طيِّبٌ له». انتهى ملخصاً^(١). فانظر كيف جعل موضوع المسألة الأخذ من أموالهم برضاهم، فعلم أن المراد من الربا والقمار - في كلامهم - ما كان على هذا الوجه، وإن كان اللفظ عاماً، لأن الحكم يدور مع علته غالباً^(٢).

خامساً: ويتبيّن بما تقدّم أنّ الحنفية لم يقولوا باستحلال المحرّمات في دار الكفر، ولا خطر ببالهم أن المسلم المقيم فيها يجوز له التحلُّل من الشريعة، وانتهاك الحرمات، بل صرّحوا بتحريم الربّا بين المسلمين في تلك الديار، لأنّ العبرة بعصمة المال، لا بالدار:

قال السرخسي رحمه الله: «وأما التّاجران من المسلمين في دار الحرب؛ فلا يجوز بينهما إلا ما يجوز في دار الإسلام، لأنّ مال كلّ واحدٍ منهما معصومٌ متقوّمٌ، وأنّ ذلك يثبت بالإحراز بدار الإسلام، ولا ينعدم معنَى الإحراز بالاستئمان إليهم،

(١) من كتاب: «شرح كتاب السيّر الكبير» للسرخسي ١٤١٠/٤ (٢٧٣٤).

(٢) «رد المحتار على الدر المختار» ١٨٦/٥.

ولهذا يضمنُ كلُّ واحدٍ منهما مالَ صاحبه إذا أتلّفه، وإنَّها
يتملّكُ كلُّ واحدٍ منهما على صاحبه بالعقد الذي باشره، ولا
يجوز إثبات عقدٍ لم يباشره بينهما من هبةٍ أو غيرها»^(١).

وبهذه النقاط الخمس تتجلى لنا حقيقةُ مذهب الحنفيّة في
هذه المسألة، فمن زعم أنَّهم يستحلُّون المحرمات في دار الكفر؛
فقد أعظمَ الفريةَ عليهم، ومن أفتى بجواز شراء المسلم داراً فيها،
يدفع ثمنها بأقساط ربويّة، وزعم أن ذلك مذهب الحنفيّة؛ فقد
أعظمَ الفريةَ عليهم، وخان أمانة العلم والفتوى.^(٢)

تفنيْدُ قولِ الحنفيّة:

لقد تبَيَّنَ لنا أنَّ رأيَ الحنفيّة واردةٌ في صورةٍ محدّدة، قد
تكون موضع اجتهدٍ ونظرٍ، ومع ذلك فإنَّ عامّة الفقهاء من
السَّلف والخلف لم يسلموا به، بل ردُّوه ونقضوه، خلَّوه من
الدَّليل والبرهان، ومخالفته لأصول الشريعة وقواعدها الكلّيّة:

(١) «المبسوط» ٥٨/١٤.

(٢) فقد تبَيَّنَ أنَّ الحنفيّة أجازوا في الصورة السابقة أن يكون المسلم قابضاً
للزيادة الربويّة لا دافعاً لها، كما أنَّهم أجازوا تلك الزيادة بغير الرِّبَا كبيع
الخمير والخنزير والميتة والقمار وغير ذلك، والذين يُفتنون المسلمين في
الغرب ويُفتنونهم بجواز شراء المساكن بالربا لا يفتونهم بجواز جميع هذه
المعاملات، فيقعون في التناقض، وهو مما يبيِّنُ فسادَ قولهم.

قال الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي رحمه الله^(١):
«الرِّبَا عليه حرامٌ في أرض الحرب وغيرها، لأنَّ رسولَ الله ﷺ
قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك،
وكان أول ربا وضعه ربا العباس بن عبدالمطلب رضي الله
عنه^(٢). فكيف يستحلُّ المسلمُ أكلَ الرِّبَا في قومٍ قد حرَّم الله
عليه دماءهم وأموالهم^(٣)، وقد كان المسلم يُبايع الكافر في عهد
رسول الله ﷺ؛ فلا يستحلُّ ذلك^(٤)».

هذا النصُّ نقله الإمام أبو يوسف القاضي رحمه الله - تلميذُ
أبي حنيفة وصاحبه -، وقال: «القول ما قال الأوزاعيُّ، لا يحلُّ
هذا عندنا، ولا يجوزُ. وقد بلغتنا الآثارُ التي ذكر الأوزاعيُّ في
الرِّبَا، وإنَّما أحلَّ أبو حنيفة هذا لأنَّ بعضَ المشيخة حدَّثنا عن

(١) أبوعمر بن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت: ١٥٧هـ/ ٧٧٤م): من أئمة
الإسلام الكبار كان محدثاً ثقةً حافظاً، زاهداً ورعاً، عالماً بالسنة
وأقوال السلف، فقيهاً مجتهداً، وكان أهل الشام والأندلس قديماً على
مذهبه في الفقه. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠٧/٧ (٤٨).

(٢) وذلك في خطبته الشهيرة في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة (٦٣٢م)، أخرجها
مسلم في «الصحيح» (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) يعني: أن الله حرَّم على المسلم دماء وأموال الكفار المستأمنين له.

(٤) هذا برهانٌ قويٌّ في نقض قول الحنفية، خاصةً أنَّهم لا يفرقون في هذه
المسألة بين الكفار المودعين والكفار الحربيين، والكفار الذين كانوا
في زمن النبي ﷺ كانوا من أحد الصنفين ولا بدَّ، ومع ذلك لم يرد أنَّ
أحدًا من المسلمين استحلَّ الربا معهم، بل لم يرد إلا ما يدلُّ على التزامهم
بالأحكام الشرعية التفصيلية في معاملاتهم مع كلا الصنفين.

مكحول: عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا رِبَا بَيْنَ أَهْلِ الْحَرْبِ»
قال أبو يوسف: «وأهل الإسلام». (١)

ونقل الإمام الشافعي رحمه الله كلام الأوزاعي وتعليق
أبي يوسف، ثم قال: «القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف،
والْحُجَّةُ كما احتج الأوزاعي. وما احتج به أبو يوسف لأبي
حنيفة ليس بثابت، ولا حجة فيه». (٢)

وقال الماوردي رحمه الله: «فإذا تقرر أَنَّ الربا حرام؛ فلا
فرق في تحريمه بين دار الإسلام ودار الحرب. فكل عقد كان
رباً حراماً بين مسلمين في دار الإسلام؛ كان رباً حراماً بين
مسلم وحربي في دار الحرب، سواء دخل المسلم إليها بأمان أو
بغير أمان... والدلالة على أَنَّ الربا في دار الحرب حرام
كتحريمه في دار الإسلام: عموم ما ذكرنا من الكتاب والسنة،

(١) «الرد على سیر الأوزاعي» ٩٧/١. وقد وقع لأبي يوسف تردد في متن
الحديث، فقال هنا: «لَا رِبَا بَيْنَ أَهْلِ الْحَرْبِ». قال أبو يوسف: وأهل
الإسلام». ووقع في نقل البيهقي: «أُظْنِتُهُ قَالَ: وَأَهْلُ الْإِسْلَامِ».

(٢) «الأم» ٣٥٨/٧، وط: دار الوفاء ٢٤٨/٩. ونقله البيهقي في «معركة السنن
والآثار» ٩٧/٧، وعنه الزيلعي الحنفي في «نصب الرأية في تخريج أحاديث
الهداية» ٤٤/٤، ولم يجد الزيلعي لحديث مكحول سنداً ولا مخرجاً، فقال
فيه: «غريب». يعني: «لَا أَصْلُ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ»؛ كما بيَّنه الألباني في «سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٦٥٣٣). ومكحول الشامي فقيه ثقة، من
صغار التابعين، فحديثه مرسل، لَا تُعْرَفُ الْوَاسِطَةُ فِيهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلا حجة فيه كما قال الأئمة، كذلك لَا يُعْرَفُ رَوَاتُهُ عَنْ
مَكْحُولٍ، وأول من ذكره أبو يوسف القاضي، وقد شك في متنه.

ثم من طريق المعنى والعبرة: أنَّ كل ما كان حراماً في دار الإسلام كان حراماً في دار الشرك؛ كسائر الفواحش والمعاصي، ولأنَّ كل عقد حَرَمَ بين المسلم والذمي حَرَمَ بين المسلم والحربي كدار الإسلام، ولأنَّه عقدٌ فاسدٌ فوجب ألا يستباح به المعقود عليه كالنكاح. فأما احتجاجه بحديث مكحول فهو مرسل، والمراسيل عندنا ليست حجة. فلو سُلمَ لهم لكان قوله: «لا ربا» يحتمل أن يكون نفياً لتحريم الربا، ويحتمل أن يكون نفياً لجواز الربا. فلم يكن لهم حمله على نفي التحريم إلا ولنا حمله على نفي الجواز، ثم حملنا أولى لمعاوضة العموم له. وأما احتجاجه بأن أموالهم يجوز استباحتها بغير عقد فكان أولى أن تستباح بعقد؛ فلا نُسلم إذا كانت المسألة مفروضة في دخوله إليهم بأمان، لأنَّ أموالهم لا تستباح بغير عقد، فكذا لا يستباحها بعقد فاسد. ولو فرضت المسألة مع ارتفاع الأمان لما صحَّ الاستدلال من وجه آخر، وهو أنَّ الحربي إذا دخل دار الإسلام جاز استباحة ماله بغير عقد، ولا يجوز استباحته بعقد فاسد. ثم نقول: ليس كل ما استباح منهم بغير عقد جاز أن يُستباح منهم بالعقد الفاسد، ألا ترى أن الفروج يجوز استباحتها منهم بالفيء من غير عقد ولا يجوز استباحتها بعقد فاسد؟! فكذا الأموال، وإن جاز أن تُستباح منهم بغير عقد لم

يجز أن تُستباح بالعقد الفاسد»^(١).

وقال أبو بكر ابنُ العربيِّ المالكيِّ رحمه الله: «إنَّ ما يجوز أخذه بوجهٍ جائزٍ في الشرع من غلَّة وسرقة في سرِّيَّة، فأَمَّا إذا أعطى من نفسه الأمان، ودخل دارهم؛ فقد تعيَّن عليه أن يفيَ بألا يخونَ عهدَهم، ولا يتعرَّضَ لما لهم، ولا لشيءٍ من أمرهم، فإنَّ جوَّز القومَ^(٢) الرِّبَا؛ فالشَّرع لا يُجوِّزه. فإن قال أحدٌ: إنَّهم لا يخاطبون بفروع الشريعة؛ فالمسلمُ مخاطبٌ بها»^(٣).

وقال ابنُ قدامة رحمه الله: «ويحرُمُ الرِّبَا في دار الحرب، كتحريمه في دار الإسلام. وبه قال مالكٌ^(٤)، والأوزاعيُّ، وأبو يوسف، والشافعيُّ، وإسحاق^(٥). وقال أبو حنيفة: لا يجري الرِّبَا بين مسلمٍ وحربيٍّ في دار الحرب. وعنه: في مسلمين أسلما

(١) «الحاوي الكبير» ٧٥/٥.

(٢) يعني: الكفار.

(٣) «أحكام القرآن» [النساء: ١٦١] ٥١٤/١.

(٤) مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ/٧٩٥م): إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأعلام، أجمع العلماء على أمانته ودينه وورعه وعلو منزلته، ومذهبه في الفقه أحد المذاهب الأربعة الشهيرة. له كتاب «الموطأ»، كما حفظ بعض تلاميذه وأصحابه كثيراً من آرائه واجتهاداته في كتاب: «المدونة». مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤٨/٨ (١٠).

(٥) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي الشهير بابن راهويه (ت: ٢٣٨هـ/٨٥٣م): أحد كبار الأئمة، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، وله تصانيف، منها: «المسند». مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣٥٨/١١ (٧٩).

في دار الحرب لا ربا بينهما. لما روى مكحول: عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ربا بين المسلمين وأهل الحرب في دار الحرب». ولأن أموالهم مباحة، وإنما حظرها الأمان في دار الإسلام، فما لم يكن كذلك كان مباحا. ولنا: قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]،

وقوله: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]،

وقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩) [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]. وعموم الأخبار يقتضي تحريم التفاضل، وقوله ﷺ: «مَنْ زَادَ أَوْ أَزْدَادَ فَقَدْ أَرَبَى»^(١) عام، وكذلك سائر الأحاديث. ولأن ما كان محرما في دار الإسلام كان محرما في

(١) أخرجه مسلم في «الصحيح» (١٥٨٧) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

قال البغوي في «شرح السنة» ٦٠/٨: «قوله: «مَنْ زَادَ أَوْ أَزْدَادَ فَقَدْ أَرَبَى» يعني: من أعطى الزيادة أو أخذها، كما روي أنه لعن آكل الربا وموكله». وحديث: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله»: أخرجه البخاري في «الصحيح» (٥٩٦٢) من حديث أبي جحيفة. وأخرجه مسلم في «الصحيح» (١٥٩٧) من حديث عبد الله بن مسعود، وأخرجه أيضا (١٥٩٨) من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهم.

دار الحرب، كالربا بين المسلمين. وخبرُهم مرسلٌ لا نعرف صحته، ويحتمل أنه أراد النهي عن ذلك، ولا يجوز ترك ما ورد بتحريمه القرآن، وتظاهرت به السنة، وانعقد الإجماع على تحريمه؛ بخبرٍ مجهولٍ، لم يرد في صحيح، ولا مسندٍ، ولا كتابٍ موثوقٍ به، وهو مع ذلك مرسلٌ محتملٌ. ويحتمل أن المراد بقوله: «لا ربا» النهي عن الربا، كقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. وما ذكروه من الإباحة منتقَضٌ بالحربيِّ إذا دَخَلَ دارَ الإسلام، فإنَّ ماله مباحٌ، إلا فيما حَظَرَهُ الأمان، ويمكن حمله بين المسلمين على هيئة التفاضل، وهو محرَّم بالإجماع، فكذا هاهنا»^(١).

وأختم هذا المبحث بالتنبيه على أمرين مكملين وموضَّحين لما سبق:

الأوَّل: إنَّ هذه المسألة مبنية على ما سبق شرحه من اتفاق الفقهاء على لزوم صفة الحرب لكلِّ دارٍ كُفِر^(٢)؛ فهذه الصفة موجبةٌ - عندهم - لاستباحة تلك الدار. وقد اتَّفَقُوا - هنا - على أنَّ العهد مزيلٌ لتلك الاستباحة بقَدَرِ نُفُوذِهِ، ثم اختلفوا فيما لم يكن للعهد نفوذٌ فيه، وهو صفة الحرب. وقد شرحنا وجه عدم

(١) «المغني» ٩٨/٦ (٧١٣).

(٢) راجع ما سلف في مبحث التعريف بدار الكفر ودار الحرب.

تصوّرهم إمكان زوالها، وبيّنا أنّ زوالها قد تحقّق في هذا العصر بما التزمّت به الدّول من عهودٍ ومواثيق في أن تكون العلاقات بينها على أساس السّلم ابتداءً وأصالَةً. وهذا مستوجبٌ لنفوذ أثرِ العهدِ بإطلاقٍ، ويحقّقُ زوالَ صفة الحرب ابتداءً وأصالَةً. ويؤكّد هذا ما بعده.

الثاني: إنّ مَنْ أخذ من المعاصرين بقول الحنفية في جواز بعضِ صُورِ الرّبا خارجَ دار الإسلام؛ لم يلتزم بقولهم في دار الحرب، بل صرّح بأنّ: «العالم كلّهُ بالنسبة لنا - نحنُ المسلمين - يعتبر: دارَ عهدٍ؛ فيما عدا دولة الكيان الصهيونيّ: «إسرائيل»، فنحن نرتبط مع هذا العالم من حولنا بميثاق الأمم المتحدة، بوصفنا نحن المسلمين جميعاً أعضاءً في هذه الهيئة»^(١). وهذا كافٍ في نقضِ أيّ تعلّقٍ بقول الحنفية لتسويغ ما ينافي موجب العهد والأمان بأيّ وجهٍ من الوجوه، وبه يتأكّد مرادنا من هذا المبحث، وبالله التوفيق.

(١) من كلام الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه الجديد: «فقه الجهاد» ٩٠٠/٢.

الأثر الرابع:

جواز معاملتهم بالبيع والشراء والهبة والقرض والرهن وسائر
المعاملات المباحة

يتعلّق النَّظَرُ في المعاملات المالية بين المسلم وغير المسلم
بأصلين جامعين، هما: وَجْهُ التَّمَلُّكِ، وعَيْنُ ما يجري عليه العقدُ.
أما وجه التَّمَلُّكِ: فليس على المسلم أن يبحث عن السبب
والطريقة التي تم بها انتقال الملكية ليد الكافر، هل هي جائزة
في شرعنا أم محرمة؟ إلا أن تكون عن سرقة أو غصبٍ معلومٍ.
أما عَيْنُ ما تتمُّ المعاوضة عليه: فلا بدّ أن تكون مباحة في
شرعنا، فلا يجوز للمسلم التجارة في الخنزير والخمر وغيرهما
من المحرمات، كما لا يجوز له قبول هديّة محرّمة، سواء كان من
مسلمٍ أو من كافرٍ.

فبهذين الضابطين يستطيع المسلم معاملة غير المسلم من
غير حرج، وقد كان رسول الله ﷺ يتعامل مع المشركين وأهل
الكتاب بالبيع والشراء والقرض والرهن، ويقبل هديّتهم،
ويأكل من طعامهم، ولا يسأل عن وجه تملّكهم له، ما دام في
نفسه حلالاً طيباً.

قال أبو بكر ابنُ العربيّ المالكي رحمه الله عند قوله تعالى:
﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ١٦١]:

«قد بين الله تعالى في هذه الآية أنهم مُهتوا عن الربا وأكل المال بالباطل، فإن كان ذلك خبراً عما نزل على محمد صلى الله عليه وسلم في القرآن، وأنهم دخلوا في الخطاب؛ فيها ونعمت. وإن كان ذلك خبراً عما أنزل الله عز وجل على موسى صلى الله عليه وسلم في التوراة، وأنهم بدّلوا وحرّفوا وعصّوا وخالفوا؛ فهل يجوز لنا معاملتهم، والقوم قد أفسدوا أموالهم في دينهم أم لا؟ فظننت طائفة أن معاملتهم لا تجوز؛ وذلك لما في أموالهم من هذا الفساد. والصحيح جواز معاملتهم مع رباهم واقتحامهم ما حرم الله سبحانه عليهم، فقد قام الدليل القاطع على ذلك قرآناً وسنةً: قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ مِثْرُ الَّذِي تَبْتِغُونَ بِأَمْوَالِكُمْ لِيُتْرَكَ لِيَوْمِ الدَّيْنِ﴾ [المائدة: ٥]، وهذا نص في مخاطبتهم بفروع الشريعة، وقد عامل النبي صلى الله عليه وسلم اليهود، ومات ودرعه مرهونة عند يهودي في شعير أخذه لعياله^(١). وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه سئل عمّن أخذ ثمن الخمر في الجزية

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٠٦٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: لقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعاً له بالمدينة عند يهودي، وأخذ منه شعيراً لأهله.

وأخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٩١٦)، ومسلم في «الصحيح» (١٦٠٣) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: توفّي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير.

والتجارة؟ فقال: «وَلَوْ هُمْ بَيَّعَهَا، وَخَذُوا مِنْهُمْ عَشْرَ أَثْمَانِهَا».^(١)
والحاسم لداء الشك والخلاف: اتَّفَقَ الأئمة على جواز
التجارة مع أهل الحرب، وقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم

(١) أخرجه عبد الرزاق بن همام في «المصنّف» (٩٨٨٦) و(١٠٠٤٤) و(١٤٨٥٣) و(١٩٣٩٦) عن سويد بن غفلة قال: بلغَ عمرَ بنَ الخطاب أنَّ عمَّالَه يأخذونَ الجزيةَ من الخمر، فناشدَهُم ثلاثًا، فقال بلالٌ: إنَّهُم ليفعلونَ ذلك، قال: فلا تفعلوا، ولكنَّ ولوهُم بيعُها، فإنَّ اليهودَ حرِّمَت عليهم الشُّحوم فباعوها، وأكلوا أَثْمَانِها.

وإسناده صحيح، رجاله ثقات. وقال الإمام أحمد بن حنبل: «إسناده جيّد» نقله ابن القيم في «أحكام أهل الذمة» ١/١٨٣، وصحَّحه ابن حزم في «المحلَّى بالآثار» ١/٤٨٨.

وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» ص ٦٢ بإسنادٍ آخر صحيح أيضاً، وفيه: «لا تأخذوا منهم، ولكن ولوهم بيعها، وخذوا أنتم من الثمن». وضعَّف ابن حزم هذه الزيادة: فلم يُصَب.

وقال أبو عبيد رحمه الله: «يريد أنَّ المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنزير من جزية رؤوسهم، وخراج أرضيهم، بقيمتها، ثم يتولَّى المسلمون بيعها. فهذا الذي أنكره بلال، ونهى عنه عمر، ثم رخص لهم أن يأخذوا ذلك من أثمانها إذا كان أهل الذمة المتولِّين لبيعها، لأنَّ الخمر والخنزير مالٌ من أموال أهل الذمة، ولا تكون مالا للمسلمين».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وما قبض بتأويل فإنه يسوغ للمسلم أن يشتريه ممن قبضه، وإن كان المشتري يعتقد أن ذلك العقد محرَّم، كالذمي إذا باع خمرًا وأخذ ثمنه؛ جاز للمسلم أن يعامله في ذلك الثمن، وإن كان المسلم لا يجوز له بيع الخمر، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «ولوهم بيعها وخذوا أثمانها». وهذا كان سببه أن بعض عمَّالِه أخذ خمرًا في الجزية، وباع الخمر لأهل الذمة، فبلغَ ذلك عمرَ فأنكر ذلك، وقال: «ولوهم بيعها، وخذوا أثمانها». وهذا ثابتٌ عن عمر، وهو مذهب الأئمة. وهكذا من عامل معاملةً يعتقد جوازها في مذهبه، وقبض المال؛ جاز لغيره أن يشتري ذلك المال منه، وإن كان لا يرى جواز تلك المعاملة». (مجموع الفتاوى: ٢٩/٢٦٥)

إليهم تاجرًا^(١)؛ وذلك أمرٌ قاطعٌ على جواز السفر إليهم،
والتجارة معهم.

فإن قيل: كان ذلك قبل النبوة!

قلنا: إنه لم يتدنس قبل النبوة بحرام، ثبت ذلك تواترًا، ولا
اعتذر عنه إذ بُعث، ولا منع منه إذ بُنِيَ، ولا قطعه أحدٌ من
الصحابة في حياته، ولا أحدٌ من المسلمين بعد وفاته؛ فقد كانوا
يسافرون في فكِّ الأسرى، وذلك واجبٌ. وفي الصلح كما
أرسلَ عثمان^(٢) وغيره، وقد يجب، وقد يكون ندبًا، فأما السفر
إليهم لمجرد التجارة فذلك مباحٌ^(٣).

وهذا الأصلُ بينُ يقطع به كلُّ مسلم عاقل، ومع ذلك فقد
ألقي الشيطان إلى نفوس بعض ضعفاء المسلمين المقيمين في
الغرب؛ بأنَّ جميع معاملاتهم مع أهل تلك البلاد محرمة،
لانتشار الربا والمحرمات في معاملاتهم! وأدَّى بهم هذا

(١) يريد خروجه ﷺ في التجارة إلى بلاد الشام، مرَّةً مع عمه أبي طالب، ومرَّةً
أخرى للتجارة بمال خديجة رضي الله عنها. وكان ذلك قبل أن يُوحى إليه
بالرسالة. انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام ١٨٠/١ و١٨٧.

(٢) هو ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان رضي الله عنه، أرسله النبي
ﷺ إلى أهل مكة للتفاوض مع أهلها في دخول المسلمين مكة لأداء
مناسك العمرة، وذلك في آخر سنة ست من الهجرة (٦٢٨م). انظر: «السيرة
النبوية» لابن هشام ٣١٥/٢.

(٣) «أحكام القرآن» [النساء: ١٦١] ٥١٥/١.

الوسواس إلى استحلال مباشرة جميع المعاملات المحرمة، وإلى استحلال أموال الكفار بالسرقة والاحتيال! نسأل الله تعالى السَّلامة والعافية.

الأثر الخامس:

أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا دَخَلَ بِلَادَ الْكُفَّارِ الْحَرْبِيِّينَ وَكَانَ يَقْصِدُ الْقِيَامَ بِعَمَلِيَّاتٍ عَسْكَرِيَّةٍ ضَدَّهُمْ، فَأُظْهِرَ لَهُمْ طَلَبَ الدُّخُولِ فِي أَمَانِهِمْ، فَأَعْطَوْهُ الْأَمَانَ، وَسَمَّحُوا لَهُ بِدُخُولِ بِلَادِهِمْ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ - دِيَانَةً وَأَخْلَاقًا - الْإِتِمَامُ بِعَقْدِ الْأَمَانِ، وَحُرْمَ عَلَيْهِ الْغَدْرُ بِهِمْ

ليس لهذا الأثر تعلُّقٌ بوقوع المسلمين المقيمين في بلاد الغرب، لأنَّهم جاؤوا إليها طلبًا للأمان وأسباب المعيشة والاستقرار، ولكنه لا يخلو من فائدةٍ في بيان ما في كلام فقهاء الإسلام من تأصيلاتٍ رائعةٍ للعلاقات الدَّولية في حالتَي الحرب والسُّلم، وتعظيم للعهود والمواثيق، وتأكيدٍ على الإلتزام بها على وجه التدبُّينِ لله عزَّ وجلَّ.

قال السَّرْحِيُّ رحمه الله: «ولو أنَّ رهطًا من المسلمين أتوا أوَّلَ مَسَالِحٍ^(١) أهل الحرب؛ فقالوا: نحن رسلُ الخليفة. وأخرجوا كتابًا يشبه كتاب الخليفة، أو لم يخرجوا، وكان ذلك خديعةً منهم للمشركين. فقالوا لهم: ادخلوا. فدخلوا دار

(١) المسالِح جمع: المسلَح والمسلَّحة: موضع السلاح وكلُّ موضع مخافةٍ يقف فيه الجندُ بالسلاح للمراقبة والمحافظة، والقومُ المسلَّحون في ثغرٍ أو مخفرٍ للمحافظة. كذا في «المعجم الوسيط» (مادة: سلح)، والمراد ما يُشبهه في هذا العصر قوَّة حماية الحدود.

الحرب؛ فليس يحلُّ لهم قتل أحدٍ من أهل الحرب، ولا أخذ شيءٍ من أموالهم ما داموا في دارهم. لأنَّ ما أظهره لو كان حقًا كانوا في أمانٍ من أهل الحرب، وأهل الحرب في أمانٍ منهم أيضًا، لا يحلُّ لهم أن يتعرَّضوا لهم بشيءٍ. والحكم في الرُّسل إذا دخلوا إليهم كما بيَّنا. فكَذلك إذا أظهروا ذلك من أنفسهم، لأنَّه لا طريق لهم إلى الوقوف على ما في باطن الدَّاخِلين حقيقةً، وإنَّما يُبَيِّنُ الحكم على ما يظهرون لوجوب التَّحرُّزِ عن الغدر، وهذا لما بيَّنا: أنَّ أمر الأمان شديدٌ، والقليلُ منه يكفي. فيُجْعَلُ ما أظهره بمنزلة الاستئمان منهم، ولو استأمنوا فأمنوهم؛ وجَبَ عليهم أن يُفُوا لهم، فكَذلك إذا ظهر ما هو دليل الاستئمان. وكذلك لو قالوا: جئنا نريد التجارة. وقد كان قصدهم أن يغتالوهم، لأنَّهم لو كانوا مُجَارًا حقيقةً كما أظهروا؛ لم يحلَّ لهم أن يغدروا بأهل الحرب، فكَذلك إذا أظهروا ذلك لهم»^(١).

(١) «شرح كتاب السير الكبير» ٥٠٨/٢، وأطال السرخسي في ذكر صور وتفاصيل هذه المسألة.

الأثر السادس:

إِذَا دَخَلَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَمَانٍ قَوْمٍ مِنَ الْكُفَّارِ الْحَرِيِّينَ،
ثُمَّ قَامَتِ الْحَرْبُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ جَمَاعَةٍ أُخْرَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لَمْ يَجْزُ
لأُولَئِكَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْتَأْمِنِينَ نَصْرَةً إِخْوَانِهِمِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ
يُلْغَوْا عَقْدَ الْأَمَانِ مَعَ أُولَئِكَ الْكُفَّارِ، وَيُعْلَمُوهُمْ بِذَلِكَ

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «وإذا دخل جماعة من
المسلمين دار الحرب بأمان، فسبى أهل الحرب قوماً من
المسلمين؛ لم يكن للمستأمنين قتال أهل الحرب عنهم، حتى
يُنْبَذُوا إِلَيْهِمْ، فإذا نَبَذُوا إِلَيْهِمْ فَحَذَرُوهُمْ، وانقطع الأمان بينهم؛
كان لهم قتالهم. فأما ما كانوا في مدة الأمان فليس لهم قتالهم»^(١)

وقال الشافعي أيضاً: «إذا دخل قومٌ من المسلمين بلادَ
الحرب بأمان؛ فالعدوُّ منهم آمنون إلى أن يفارقوهم، أو يُلْغَوْا
مدةً أمانهم، وليس لهم ظلمُهم، ولا خيانتُهم. وإن أسَرَ العدوُّ
أطفالَ المسلمين ونساءهم؛ لم أكن أحبُّ لهم الغدرَ بالعدوِّ،
ولكن أحبُّ لهم لو سألوهم أَنْ يَرُدُّوا إِلَيْهِمِ الْأَمَانَ، وَيُنْبَذُوا
إِلَيْهِمْ، فإذا فعلوا؛ قاتلوهم عن أطفال المسلمين ونسائهم»^(٢)

(١) «الأم» ٣٧٥/٤، وط: دار الوفاء ٦٧٧/٥.

(٢) «الأم» ٢٤٨/٤، وط: دار الوفاء ٦٠٦/٥.

قال عبدالحق التركماني عفا الله عنه: تأمل كلام الإمام الشافعي هذا: ما
أروعه! ما أسماه! ما أشرفه! ما أبَّله! رضي الله عنه، وجزاه خير الجزاء.

وبرهان هذا صريحُ قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلِيَّتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢]؛ فمِنع الله تعالى المؤمنين من نصره إخوانهم في الدين إن كان في ذلك نقضٌ للعهد، ومخالفةٌ لشروط الهدنة والمواصلة. ولم يختلف المفسرون في أنَّ هذا مقصودُ الآية.

قال ابن عطية رحمه الله^(١): «وقوله: {وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ} يعني: إن استدعى هؤلاء المؤمنون الذين لم يهاجروا نصركم على قوم من الكفرة، فواجبٌ عليكم نصرهم، إلا إن استنصروكم على قومٍ كفارٍ قد عاهدتموهم أنتم، وواثقتموهم على ترك الحرب؛ فلا تنصروهم عليهم، لأنَّ ذلك غدرٌ ونقضٌ للميثاق، وترك لحفظ العهد، والوفاء به»^(٢).

وقال ابن كثير رحمه الله: «يقول تعالى: وإن استنصروكم

(١) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي (ت: ٥٤٢هـ/١١٤٨م): مفسر فقيه، عارف بالأحكام والحديث، له شعر. من كتبه: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، و«برنامج» في ذكر مروياته وأسماء شيوخه. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٥٨٧/١٩ (٣٣٧).

(٢) «المحرر الوجيز» [الأنفال: ٧٢].

هؤلاء الأعراب، الذين لم يهاجروا في قتال ديني، على عدو لهم؛ فانصروهم، فإنه واجب عليكم نصرهم؛ لأنهم إخوانكم في الدين، إلا أن يستنصروكم على قوم من الكفار {بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ} أي: مهادنةٌ إلى مدة، فلا تخفروا ذمتكم، ولا تنقضوا أيمانكم مع الذين عاهدتم. وهذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنه^(١).

وقد كان النبي ﷺ يشدد في أمر العهد فنهى عن نقضه بأي وجه من الوجوه، وعلى ذلك سار أصحابه الكرام رضي الله عنهم كما يظهر من سيرتهم وآثارهم، ومن ذلك ما رواه سليم بن عامر قال: كان بين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وبين الروم عهد، فكان يسير في بلادهم، حتى إذا انقضى العهد أغار عليهم، وإذا رجل على دابة، أو على فرس، وهو يقول: الله أكبر، وفاء لا غدر - مرتين - فإذا هو عمرو بن عبسة السلمي، فقال له معاوية: ما تقول؟ قال عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ، فَلَا يَحْلَنَ عَقْدَهُ، وَلَا يَشْدَهَا، حَتَّى يَمْضِيَ أَمْدُهَا، أَوْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ

(١) «تفسير القرآن العظيم» [الأنفال: ٧٢].

على سواءٍ». فرجع معاويةٌ بالنَّاسِ.^(١)

(١) أخرجه أبو عُبَيْد القاسم بن سلام في «الأموال» ٢١٢، وأحمد في «المسند» ١١١/٤ (١٧٠١٥)، و١١٣/٤ (١٧٠٢٥)، و٣٨٥/٤ (١٩٤٣٦)، وأبو داود في «السنن» (٢٧٥٩)، والترمذي في «الجامع» (١٥٨٠)، والنسائي في «الكبرى» (٨٧٣٢)، وابن حبان في «الصحيح» (٤٨٧١).

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٣٥٧): «إسناده صحيح، ورجاله ثقات».

قلتُ: سُلَيْم بن عامر هو أبو يحيى الحمصيُّ، شاميٌّ تابعيٌّ ثقة، أدرك جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ. قال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٨٥/٥: «حدث عن: أبي الدرداء، وقيم الداري، والمقداد بن الأسود، وعوف بن مالك، وأبي هريرة، وعمرو بن عبسة، وطائفة. ويجوز أن روايته عن المقداد ونحوه مرسله، وأنه ما شافهم». ونقل ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٣١٠) عن أبيه، قال: «سليم بن عامر لم يدرك عمرو بن عبسة، ولا المقداد بن الأسود». وقد توفّي سنة (١١٢) كما قال أحمد بن محمد بن عيسى البغداديُّ صاحب «تاريخ الحمصيين»، ونقله الذهبيُّ، واعتمده، فقال: «جاوز المئة بسنتين، فأما قول محمد بن سعد، وخليفة بن خياط: أنه مات سنة ثلاثين ومئة؛ فهو بعيد، ما أعتقد أنه بقي إلى هذا الوقت، ولو عاش إلى هذا الوقت، لسمع منه إسماعيل بن عياش وأقرانه». ومراد الذهبيُّ أنه جاوز في العمر (١٠٢) وليس أنه مات سنة (١٠٢)، وقد قال قبل ذلك: «وعمرٌ دهرًا، وكان يقول: استقبلتُ الإسلامَ من أوله. فهذا يدلُّ على أنه ولد في حياة النبي ﷺ». لهذا لم يعتمد الذهبيُّ قول أبي حاتم الرازي - رحمهما الله - في الجزم بعدم سماعه من عمرو بن عبسة والمقداد بن الأسود، بل أثبت سماعه من ابن عبسة، وجوّز عدمها من المقداد. وعمرو بن عبسة صحابيٌّ جليل، من السابقين الأولين، اتفقوا على أنه نزل حمص، ومات بها، ولا يُعرف تاريخ وفاته، لكن قال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٤٦٠/٢: «لعله مات بعد سنة ستين». وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: «كانت وفاته في أواخر خلافة عثمان فيما أظن، فإني ما وجدت له ذكرًا في الفتنة ولا في خلافة معاوية». فسماع سُلَيْم بن عامر من عمرو بن عبسة رضي الله عنه محتمل جدًّا، فإن لم يكن سمع منه فلعله سمع هذا الحديث والواقعة من معاوية بن أبي سفيان، وهذا وفاته رضي الله عنه في سنة ستين، والله تعالى أعلم.

وقال يزيد بن هارون رحمه الله^(١): «لم يُرَدَّ معاوية أن يُغَيَّرَ عليهم قبل انقضاء المدَّة، ولكنَّه أراد أن تنقضي وهو في بلادهم، فيُغَيَّرَ عليهم وهم غارُّون، فأنكر ذلك عمرو بن عبسة، إلا أن لا يدخل بلادهم حتى يعلمهم، ويخبرهم أنه يريد غزوهم».^(٢)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «جاءت السنة بأنَّ كل ما فهم الكافر أنه أمان كان أماناً لئلا يكون مخدوعاً، وإن لم يقصد خدعه». وذكر حديث عمرو بن عبسة، وقال: «ومعلوم أنَّه إنَّما نهى عن ذلك لئلا يكون فيه خديعة بالمعاهدين، وإن لم يكن في ذلك مخالفة لما اقتضاه لفظ «العهد»، فعلم أنَّ مخالفة ما يدل عليه العقد لفظاً أو عرفاً خديعة، وأنه حرام».^(٣)

(١) يزيد بن هارون الواسطي (ت: ٢٠٦هـ/ ٨٢١م): أحد الأئمة الأعلام، كان محدثاً ثقةً، عالماً بالسنة، زاهداً عابداً. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣٥٨/٩ (١١٨).

(٢) نقله أبو عبيد في «الأموال» ص ٢١٢، وقال: «وكذلك فعل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بكلِّ من كان بينه وبينه عهد إلى مدة ثم انقضت، وزادهم في الوقت أيضاً، وبذلك نزل الكتاب».

وقوله: «إلا أن لا يدخل بلادهم حتى يعلمهم...»: كذا وقع في كتاب أبي عُبيد، ونقله عنه ابن زنجويه في «الأموال» (٦٦١)، ووقع عنده بإسقاط لفظ: «إلا». ووقفت على طبعة جديدة لكتاب أبي عُبيد، صدرت عن دار الهدي النبوي في مصر، بتحقيق: سيد بن رجب، فوجدت هذه الجملة فيها كما وردت في الطبعة القديمة، ولم يتكلم عليه محققها، مع أنَّه اعتمد في عمله على ثلاث نسخ خطية!

(٣) «الفتاوى الكبرى» ١١٢/٣.

وقد استشكل بعضهم هذا الحكم الشرعيَّ الصَّحيحَ الصَّريحَ الذي لا يَرُدُّ عليه إشكالٌ، بدعوى أنَّ فيه إسقاطاً لما توجبه الأخوةُ الإسلاميَّةُ على المسلمين المقيمين في بلاد الغرب من النُّصرة والدَّعم والتَّأييد لإخوانهم المظلومين في فلسطين وغيرها من البلاد.

وهذه الدَّعوى باطلةٌ، فليس في الآية الكريمة ولا فيما فهمه الأئمة منها: النهي عن نصره أولئك المؤمنين بإطلاقٍ، وإنَّما عن نصرتهم بالقتال عند قيام مانع وهو العهد والميثاق، «فإذا نبذوا إليهم فحدَّروهم، وانقطع الأمان بينهم؛ كان لهم قتالهم...». هذا نصُّ كلام الشافعيِّ.

ثم قد تكون النُّصرة من غير نبذ للعهد، ولا إنهاءٍ للأمان، وذلك بوجوه كثيرة غير منافيةٍ لعقد الأمان، كما هو واقع المسلمين في الدُّول الغربية، حيث تسمح لهم قوانين تلك الدول بكثيرٍ من الأعمال والنشاطات السياسية والاجتماعية التي فيها نصره كبيرة لإخوانهم، كجمع التبرعات، والمشاركة في وسائل الإعلام المختلفة، وفي أعمال المؤسسات الإغاثية، وغير ذلك من وجوه النصره والتأييد.

وإنما المحذور أن يتوهَّم المسلم أنَّه في حلٍّ من عقد الأمان - الذي التزمه، ودخل فيه بمَحْضٍ اختياره - فيحمله ذلك على

أعمالٌ مسيئةٌ، منافيةٌ لواجب الوفاء بالوعد، والالتزام بالعهد؛ كالتفجيرِ والقَتْلِ والإفسادِ في الأرض^(١).

(١) وقد أخذ بهذا الفقه السَّديد أشهرُ علماء العصر العلامة الراحل عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله فقال - في رسالة له لأحد العلماء، وكان قد أفتى بوجوب محاربة وقتال الإنجليز في جميع البلاد عامَّةً، بسبب محاربتهم وعدوانهم على مصرَ خاصَّةً - ما نصُّه: «قلتم: يجب على كلِّ مسلمٍ في أيِّ بقعةٍ من بقاع الأرض أن يحاربهم، وأن يقتلهم حيثما وُجدوا، مدنيِّين كانوا أو عسكريِّين، ... الخ. أقول: هذا التعميم والإطلاق فيه نظرٌ، لأنَّه يشمل المسلمين الموجودين في مصر وغيرهم. والصواب: أن يُستثنى من ذلك مَنْ كان من المسلمين رعيةً لدولةٍ أخرى من الدول المنتسبة للإسلام التي بينها وبين الإنجليز مهادنةٌ، لأنَّ محاربة الإنجليز لمصر لا توجب انتقاصَ الهدنة التي بينها وبين دولةٍ أخرى من الدول الإسلامية، ولا يجوز لأيِّ مسلمٍ من رعية الدولة المهادنة محاربة الإنجليز لعدوانهم على مصر، وعدم جلائهم عنها. والدليل على ذلك قوله سبحانه في حقَّ المسلمين الذين لم يهاجروا: {وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ} [الأنفال: ٧٢]، ومن السنة: قصَّة أبي جندل وأبي بصير لما هربا من قريش وقت الهدنة، والقصَّة لا تخفى على فضيلتكم». انتهى كلام ابن باز رحمه الله، وهو في كتاب: «الرسائل المتبادلة بين الشيخ ابن باز والعلماء» تأليف: محمد الموسى ومحمد الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض: ١٤٢٨هـ. وسنذكر ترجمة الشيخ ابن باز في (الأثر التاسع).

قلتُ: والقصَّة التي أشار إليها الشيخ رحمه الله أنَّ النبي ﷺ قد صالح أهل مَكَّة في الحُدَيْبية، في السنة السادسة بعد الهجرة، وكان من شروط الصلح أن يردَّ النبي ﷺ من يلحق به من كفار مَكَّة مسلماً أو يريد الإسلام، فجاءه هناك أبو جندل ابن سُهَيْل بن عمرو مسلماً، فطالبوا به؛ فردَّ إليهم، فصرَّح أبو جندل - بأعلى صوته -: يا معاشر المسلمين! أُرِدُّ إلى المشركين وقد جئتُ مسلماً، ألا تُروْنَ إلى ما لقيتُ؟! وكان قد عذَّب عذاباً شديداً في الله. فقال رسول الله ﷺ: «يا أبا جندل! اصبرْ واحتسبْ، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ جاعلٌ لك، ولن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً، إنَّا قد عقدنا بيننا وبين القوم صلحاً، فأعطيناهم على ذلك، وأعطونا عليه عهداً، وإنَّا لن نُغدرَ بهم».

الأثر السابع:

جواز السَّفَر بالقرآن حال العهد والأمان

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: عن رسول الله ﷺ
أنَّه كان ينهى أن يُسافر بالقرآن إلى أرض العدو، مخافة أن يناله

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» ٣٢٥/٤ (١٨٩١٠) بهذا اللفظ بإسناد صحيح، وأصله عند البخاري في «الصحيح» (٢٧١١) و(٢٧٣١) و(٤١٨٠) في قصة صلح الحديبية، وفيها: ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فجاء أبو بصير - رجلٌ من قريش - وهو مسلمٌ، فأرسلوا في طلبه رجلين، فقالوا: العهد الذي جعلت لنا! فدفعه صلى الله عليه وسلم إلى الرجلين، فخرجا به، حتى بلغا ذا الحليفة لموضع قريب من المدينة، فنزلوا يأكلون من تمر لهم، فقال أبو بصير لأحد الرجلين: والله إني لأرى سيفك هذا يا فلان جيداً! فاستلّه الآخر، فقال: أجل، والله إنه لجيدٌ، لقد جربتُ به ثم جربتُ! فقال أبو بصير: أرني أنظر إليه! فأمكنه منه، فضربه حتى بردَ لأي: ماتاً، وفرَّ الآخر، حتّى أتى المدينة، فدخل المسجد يعدو، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم - حينَ رآه -: «لقد رأى هذا دُعراً». فلمّا انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: قُتلَ والله صاحبي، وإني لمقتولٌ. فجاء أبو بصير، فقال: يا نبيَّ الله! قد - والله! - أوفى الله ذِمَّتَكَ، قد ردَدْتَنِي إليهم، ثم أنجاني الله منهم. قال النبي صلى الله عليه وسلم: «وَيْلَ أُمِّهِ مِسْعَرٌ حَرْبٍ، لو كان له أحدٌ». فلمّا سمع ذلك؛ عرف أنه سيرده إليهم، فخرج حتّى أتى سيفَ البحر لأي: ساحلَهُ، وكان طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام، قال: ويثقلتُ منهم أبو جندل ابنُ سُهيل، فلحق بأبي بصير، فجعل لا يخرج من قريش رجلٌ قد أسلم إلا لحقَ بأبي بصير، حتّى اجتمعتْ منهم عصابة، فوالله ما يسمعونَ بعيرٍ لأي: قافلةٍ خرجتْ لقريشٍ إلى الشام؛ إلا اعترضوا لها فقتلوه، وأخذوا أموالهم، فأرسلتْ قريشٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم تناشدُهُ اللهَ والرحمَ لمّا أرسل لأي: إلا أرسل إليهم، فمن أتاه فهو آمنٌ، فأرسلَ النبي صلى الله عليه وسلم إليهم.

العدو. (١)

قال العلامة النووي رحمه الله: «في الحديث النهي عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار للعلّة المذكورة في الحديث، وهي خوف أن ينالوه، فينتهكوا حرّمتهم، فإن أمنت هذه العلّة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهرين عليهم فلا كراهة ولا منع منه حينئذٍ لعدم العلّة، هذا هو الصحيح، وبه قال أبو حنيفة والبخاري وآخرون. وقال مالك وجماعة من الشافعية بالنهي مطلقاً». (٢)

وقال السرخسي رحمه الله: «وإن دخل إليهم مسلم بأمان؛ فلا بأس بأن يدخل معه المصحف إذا كانوا قومًا يوفون بالعهد، لأن الظاهر هو الأمن من تعرّض العدو لما في يده. فأما إذا كانوا ربّما لا يوفون بالعهد؛ فلا ينبغي له أن يحمل المصحف مع نفسه إذا دخل دارهم بأمان». (٣)

وقال العلامة محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله (٤): «لا

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٩٩٠)، ومسلم في «الصحيح» (١٨٦٩) واللفظ له.

(٢) «شرح صحيح مسلم» ١٣/١٣ (الحديث: ١٨٦٩)

(٣) «شرح السير الكبير» ٢٠٦/١.

(٤) محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين المقبل الوهبي التميمي (ت: ١٤٢١هـ/٢٠٠١م): من أبرز علماء العصر على منهج السلف الصالح، فقيه متبحر، كان أستاذًا في كلية الشريعة بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في منطقة القصيم، وعضوًا في هيئة كبار العلماء بالمملكة

يجوز للإنسان أن يسافر بالمصحف إلى بلاد الكفار، وذلك لأنه يُخشى أن يقع في أيديهم فيستهينوا به، ويُذُلُّوه، والقرآن أشرف وأعظم من أن يكون في يدي العدو، وهذا إذا خيف عليه، أما إذا لم يخف عليه؛ كما في وقتنا الحاضر: فلا بأس، فيجوز للإنسان إذا سافر في تجارة أو دراسة في بلد الكفار أن يذهب ومعه المصحف، ولا حرج عليه^(١).

وقال أيضًا: «لا بأس أن يحمل الإنسان القرآن إلى بلاد غير إسلامية لأن أهل العلم إنما ذكر بعضهم تحريم السفر بالقرآن إلى دار الحرب التي يخشى أن يستولي هؤلاء الأعداء على هذا المصحف فيهيئوه، وأما بلاد بينها وبين بلدك معاهدة - كما هو الجاري المعروف الآن بين الدول - فإنه لا حرج أن يستصحب الإنسان كتاب الله ليقراء به وليقرأه غيره من المسلمين هناك فيحصل النفع للجميع»^(٢).

العربية السعودية. امتاز بالعلم والحكمة والسماحة وسعة الأفق، وعُرف بفتاويه الحسنة، ودروسه المتقنة، فانتشرت في العالم بتسجيلاتها الصوتية، واستخرجت منها عشرات الكتب والرسائل المطبوعة. وتراثه محفوظ على موقعه الرسمي على شبكة الانترنت.

(١) «شرح رياض الصالحين» (الحديث: ١٧٩٤)

(٢) «فتاوى نور على الدرب» كما في الموقع الرسمي للشيخ:

http://www.ibnothaimeen.com/all/noor/article_6389.shtml

وفي كلام الشيخ رحمه الله إشارة واضحة إلى زوال صفة الحرب بوجود المعاهدة.

فهذا الحكم مبنيٌّ على تحقيق المصلحة ودرء المفسدة، وتُخرَّج عليه مسائل كثيرة تتعلَّق بواقع وجود المسلمين في بلاد غير إسلامية، منها: إقامة الجمعة والجماعات والأعياد، وبناء المساجد والمدارس، وتأسيس الجمعيات والمراكز، وترجمة الكتب وطباعتها وتوزيعها، وغير ذلك من النشاطات الإسلامية.

الأثر الثامن:

أنَّ المسلمينَ المستأمنينَ في بلاد الكفار لا يقيمونَ الحدودَ بينهم،
لعدمِ وجودِ ولايةٍ إسلاميةٍ عليهم، لكنَّهم يلتزمون بما يترتب
على ارتكابِ المعاصي الموجبة للحدود من توبةٍ وصومٍ وكفارةٍ
وديةٍ، ونحو ذلك، مما يلزمهم ديانةً

اتَّفَق العلماء على أنَّ إقامةَ الحدودِ مِنْ وظائفِ الحكومةِ
الإسلامية، وأنَّه لا يجوز للأفراد والجماعات إقامةُ شيءٍ منها إلا
في ظلِّ وجودِ السلطةِ الإسلامية، وبإذنها وتحويلها. والمسلمون
المقيمون في بلاد غير إسلامية لا يخضعون لولايةٍ إسلاميةٍ، ولا
تسمح لهم قوانين تلك البلاد بإقامة الحدود فيما بينهم، إذ تعتبر
ذلك منافياً لسلطة الدولة، وانتهاكاً لسيادتها على أراضيها،
وخروجاً على شروط المواطنة والإقامة، لهذا لا يشرعُ لهم إقامة
القصاص والحدود فيما بينهم، ولا يسقط عَمَّن ارتكب
موجبها الحكمُ الدينيُّ التعبدِيُّ والعقوبةُ الأخرويةُ.

وهذه المسألة تُخَرِّجُ على مسألةٍ قريبةٍ منها قد بحثها العلماء
قديماً في أبواب الجهاد، وهي إقامة الحدود في الجيش الإسلامي
عندما يكون في أرض العدو، أو في ثغور القتال والمواجهة معه،
وقد اختلف العلماء فيها، فقال المالكية والشافعية: يجب على
الإمام إقامة الحدود على من أصاب شيئاً منها، لأنَّ إقامتها

فرض كالصلاة والصوم والزكاة، ولا تُسقط دارُ الحرب عنه شيئاً من ذلك. وذهب الحنفية إلى أنه لا يُقام عليه الحدُّ، ولو بعدَ رجوعه إلى دار الإسلام. وقال الحنابلة: تجب الحدودُ والقصاصُ، ولكنها لا تقام في دار الحرب، وتقام عليه بعد رجوعه من دار الحرب.^(١)

ورغم اختلافهم هذا فإنهم لم يختلفوا في أن إقامة ليس إلا لمن له ولاية شرعية في إقامتها، فمن رأى أن لأمر الجيش ولاية من قبل الإمام أو أمير جهته؛ قال: إنه يقيمها. وهذا مذهب الأوزاعي رحمه الله، حيث قال: «من أمّر على جيش - وإن لم يكن أمير مصر من الأمصار - أقام الحدود في عسكره، غير القطع حتى يقفل من الدرب، فإذا قفل قطع».^(٢)

ومن رأى أن صلاحيات أمير الجيش قاصرة على أمر الجهاد؛ اشترط لإقامتها وجود الإمام أو نائبه:

قال أبو يوسف رحمه الله: «إذا خرج من الدرب فقد انقطعت ولايته عنهم، لأنه ليس بأمر مصر ولا مدينة، إنما كان أمير الجند في غزوهم... وكيف يقيم أمير سرية حذاً وليس هو

(١) «الموسوعة الفقهية» ٢٠/٢٠٩ (مادة: دار الحرب).

(٢) «الرد على سيرة الأوزاعي» ص ٨٠، و«الأم» ٧/٣٥٤ وط: دار الوفاء ٢٣٦/٩، و«مختصر اختلاف العلماء» ٣/٤٧٣.

بقاضٍ، ولا أمير يجوز حكمه. أَوْ رَأَيْتَ الْقَوَادِ الَّذِينَ عَلَى
الْخِيُولِ أَوْ أَمْرَاءَ الْأَجْنَادِ يَقِيمُونَ الْحُدُودَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ؟!
فكَذَلِكَ هُمْ إِذَا دَخَلُوا دَارَ الْحَرْبِ»^(١).

وقال الشافعي رحمه الله: «يَقِيمُ أَمِيرُ الْجَيْشِ الْحُدُودَ حَيْثُ
كَانَ مِنَ الْأَرْضِ؛ إِذَا وَلِيَ ذَلِكَ. فَإِنْ لَمْ يُولَ: فَعَلَى الشُّهُودِ الَّذِينَ
يَشْهَدُونَ عَلَى الْحَدِّ أَنْ يَأْتُوا بِالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ إِلَى الْإِمَامِ وَلِيِّ ذَلِكَ؛
بِبِلَادِ الْحَرْبِ أَوْ بِبِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ دَارِ الْحَرْبِ وَدَارِ
الْإِسْلَامِ فِيمَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ مِنَ الْحُدُودِ»^(٢).

وقال أيضًا: «وَمَا فَعَلَ الْمُسْلِمُونَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ فِي دَارِ
الْحَرْبِ؛ لَزِمَهُمْ حُكْمُهُ حَيْثُ كَانُوا، إِذَا جُعِلَ ذَلِكَ لِإِمَامِهِمْ، لَا
تَضَعُ الدَّارَ عَنْهُمْ حَدَّ اللَّهِ، وَلَا حَقًّا لِمُسْلِمٍ»^(٣).

وبهذا يظهر اتِّفَاقُهُمْ عَلَى اشْتِرَاطِ وَجُودِ الْوِلَايَةِ الشَّرْعِيَّةِ
لِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مَنْ يُنْبِئُهُ لِإِقَامَةِ الْقَصَاصِ وَالْحُدُودِ.

وَمَا عَدَا الْقَصَاصَ وَالْحُدُودَ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ كَأَحْكَامِ
النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ، وَالْأَيَّانِ وَالْكَفَّارَاتِ، وَالذِّيَّاتِ وَالْمَوَارِيثِ،
وَالْبُيُوعِ وَالْقُرُوضِ، وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ؛ فَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ

(١) «الرد على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ» ص ٨٠، و«الأم» ٣٥٤/٧ وط: دار الوفاء ٢٣٦/٩،
وانظر: «شرح السِيرِ الْكَبِيرِ» ١٨٥١/٥.

(٢) «الأم» ٣٥٥/٧ وط: دار الوفاء ٢٣٧/٩.

(٣) «مختصر المزني» ص ٢٧٢.

الالتزام بها، وأداء ما يجب عليه أدائه منها، لما تقدّم شرحه من لزوم حقّ العبودية لله والطاعة له والخضوع لشرعه على عباده أجمعين، في كل زمانٍ ومكانٍ، بحسب القدرة والاستطاعة:

قال الإمام الشافعيّ رحمه الله: «في الأسارى من المسلمين في بلاد الحرب يقتل بعضهم بعضاً، أو يجرح بعضهم بعضاً، أو يغصب بعضهم بعضاً، ثم يصيرون إلى بلاد المسلمين: إنّ الحدود تقام عليهم إذا صاروا إلى بلاد المسلمين، ولا تمنع الدار حكم الله عزّ وجلّ، ويؤدّون كلّ زكاةٍ وجبت عليهم، لا تضع الدار عنهم شيئاً من الفرائض».^(١)

وقال السرخسيّ رحمه الله: «ولو دخل مسلمٌ دار الحرب بأمانٍ؛ فمكث فيها سنتين: فعليه الزكاة في المال الذي خلف، وفيما أفاد في دار الحرب، لأنّه مخاطبٌ بحكم الإسلام حيث ما يكون».^(٢)

وقال أبو بكر ابنُ العربيّ المالكيّ رحمه الله: «توهم قومٌ أنّ ابنَ الماجشون^(٣) لما قال: «إنّ من زنى في دار الحرب بحريّة لم

(١) «الأُم» ٢٤٥/٤، وط: دار الوفاء ٥٩٩/٥.

(٢) «المبسوط» ٣٧/٣.

(٣) أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون المدني (ت: ٢١٢هـ/٨٢٧م): علامة فقيه من تلاميذ الإمام مالك بن أنس، وكان في زمانه مفتي أهل المدينة. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣٥٩/١٠ (٩٢).

يُحَدِّثُ؛ أَنْ ذَلِكَ حَلَالٌ! وهو جهل بأصول الشريعة، وما خِذِ
الأدلة، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْوَاجِهِمْ حَفِظُونَ﴾ ⑤ إِلَّا عَلَى
أَفْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴿[المؤمنون: ٥-٦]؛ فلا يُباح الوطء
إلا بهذين الوجهين، ولكنَّ أبا حنيفة يرى أنَّ دار الحرب لا حدَّ
فيها، نازع بذلك ابنُ المَاجِشُونِ معه. فأما التحريمُ: فهو متفق
عليه، فلا تَسْتَرْزَنُكُمْ^(١) الغفلةُ في تلك المسألة^(٢).

ولا شكَّ أنَّ إقامة هذه الأحكام الشرعية - أو الأكثر
الأعمَّ منها - تدخل في حدَّ الاستطاعة للمقيمين في بلاد
الغرب، بل إنَّ كثيرًا من الحكومات الغربيَّة تسمح بإجراء جملةٍ
من أحكام الأحوال الشخصية وَفَقَّ الشريعة الإسلامية، وتمنحُ
المؤسسات الإسلامية تصاريحَ رسميَّةً تخوِّلها بالتوثيق
والاعتماد. هذا بالنسبة للجاليات الإسلامية، أما الأقليات
الإسلامية فهي تتمتع بمساحةٍ أكبرَ من الحقوق والامتيازات.

(١) في المطبوع: «فلا تستنزلكم».

(٢) «أحكام القرآن» [النساء: ١٦١] ٥١٦/١.

الأثر التاطع:

أَنَّ الْمُسْلِمَ الْمَقِيمَ فِي بِلَادِ الْكُفَّارِ يَنْبَغِي عَلَيْهِ أَنْ يُعَامِلَهُمْ بِالْحَسَنَى وَيَدْعُوَهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَيَتَأَلَّفَهُمْ بِمُوَافَقَتِهِمْ فِي غَيْرِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يَرْتَكِبَ مَا يَحْمِلُهُمْ عَلَى النُّفْرَةِ مِنَ الدِّينِ الْحَقِّ، وَلَا يُثِيرَهُمْ بِتَصَرُّفٍ يَحْمِلُهُمْ عَلَى إِيْذَانِهِ وَالْإِضْرَارِ بِهِ

إِنَّ أَوَّلَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْمَقِيمِ فِي بِلَادِ الْكُفَّارِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ فِي سَاحَةِ الدَّعْوَةِ وَالتَّبْلِيغِ، لَا فِي مِيدَانِ الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ، وَفَرْقٌ كَبِيرٌ بَيْنَ الْحَالَيْنِ، وَهُوَ فَرْقٌ وَاقِعِيٌّ مُؤَثِّرٌ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، إِذْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، وَلِكُلِّ حَالٍ أَحْكَامُهَا الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا، فَمَنْ لَمْ يَدْرِكْ هَذَا، وَلَمْ يَتَصَرَّفْ بِمُقْتَضَاهُ؛ فَقَدْ خَرَجَ فِي هَذَا عَنْ حُدُودِ الشَّرْعِ وَالْفِطْرَةِ وَالْعَقْلِ.

فَالْوَاجِبُ فِي مَقَامِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ الْجُهْدِ فِي تَبْلِيغِ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ، وَبِالرَّفْقِ وَالْإِحْسَانِ، وَحُسْنِ الْخُطَابِ، وَالْحِرْصِ عَلَى هِدَايَةِ الْمَخَالِفِينَ وَإِرْشَادِهِمْ إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ، وَالصَّبْرِ الْجَمِيلِ عَلَى أَذَاهُمْ، وَمُقَابَلَةِ إِسَاءَتِهِمْ بِالْعَفْوِ وَالصَّفْحِ وَالسَّمَاحَةِ وَالدُّعَاءِ لَهُمْ بِالْهُدَايَةِ وَالْإِصْلَاحِ.

هَكَذَا كَانَتْ سُنَّةُ الْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ أَقْوَامِهِمْ، وَبِهَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى خَاتَمَهُمْ وَإِمَامَهُمْ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَقَامَ فِي قَوْمِهِ وَالنَّاسِ جَمِيعًا بِخَيْرٍ مَا قَامَ نَبِيٌّ فِي

قومه من الدَّعوة والبيان والرِّفق والرَّحمة والإحسان.
قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ
الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ
وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ فَأَصْفَحْ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ ﴾ [الحجر: ٨٥].

وقال سبحانه: ﴿ وَقِيلَ يَا أُولَئِىَ الْقَوْمِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٨٨)
فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ (٨٩) [الزخرف: ٨٨-٨٩].

وقال تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ
وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ
أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥].

وقال جلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ
بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ [لقمان: ١٥].

ونهى الله تعالى المؤمنين عن سبِّ آلهة المشركين الباطلة ممَّا
يثير حميتهم وعصبيتهم فيحملهم على سبِّ الإله الحقِّ، فقال
عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا
بَغِيْرَ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وقد اشتدَّت عداوة المشركين في مكَّة للنبيِّ صلى الله عليه
وسلم، وأوغلوا في إيذائه والتضييق على دعوته، وتعذيب
أصحابه، فأرسل الله تعالى إليه مَلَكَ الجبال فقال له: يا محمد!

إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَأَنَا مَلِكُ الْجِبَالِ، وَقَدْ بَعَثَنِي رَبُّكَ إِلَيْكَ لِتَأْمُرَنِي بِأَمْرِكَ، فَمَا شِئْتَ؟ إِنَّ شِئْتَ أَنْ أُطَبِّقَ عَلَيْهِمُ الْأَخْشَبِينَ^(١)؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا يَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا».^(٢)

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ فَأَدْمَوْهُ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ».^(٣)

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اذْغُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ! فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ لِعَانًا، وَإِنَّمَا بُعِثْتُ رَحْمَةً».^(٤)

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ - وَمِثْلَاتَهَا فِي الْأَمْرِ بِحَسَنِ الدَّعْوَةِ وَالْمَجَادَلَةِ وَبِالصَّبْرِ وَالصَّفْحِ وَالْعَفْوِ - مَنْسُوخَةٌ بِآيَاتِ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ. وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ

(١) الْأَخْشَبَانِ: جِبَلَا مَكَّةَ، أَبُو قُبَيْسٍ، وَالَّذِي يُقَابِلُهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» (٣٢٣١)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» (١٧٩٥)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» (٣٤٧٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» (١٧٩٢).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» (٣٢١)، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» (٢٥٩٩).

المحققون من العلماء أنَّها غير منسوخة^(١)، وأنَّ لكلِّ من الحكمين سببه وموضعه ومناسبته.

ولا تكون الدَّعوة بالحسنى إلا بالإحسان إليهم، والبرِّ بهم، ومصاحبتهم بالمعروف، وتألَّف قلوبهم وكوِّ بالموافقة في الأنماط العامَّة للحياة من المأكل والمشرب والملبس والسكن، وفي العلاقات الإنسانيَّة في الدِّراسة والعمل والصِّناعة، وفي الآداب الاجتماعيَّة في التقيُّد بالمواعيد، والاهتمام بالنِّظافة، والانضباط بالنِّظام العام وقواعد النِّشاط الاجتماعيِّ، وسائر ما تتحقَّق فيه المصلحة، ويُجلب به الخيرُ.

قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية النميريُّ رحمه الله: «إنَّ المخالفة لهم لا تكون إلا بعد ظهور الدِّين وعلوُّه كالجهاد، وإلزامهم بالجزية والصَّغار، فلما كان المسلمون في أول الأمر ضعفاء؛ لم تُشرع المخالفة لهم، فلما كمل الدِّين، وظهر وعلا؛ شرع ذلك. ومثل ذلك اليوم: لو أنَّ المسلم بدار حربٍ، أو دار كفرٍ غير حربٍ؛ لم يكن مأمورًا بالمخالفة لهم في الهدى الظَّاهر، لما عليه في ذلك من الضَّرر، بل قد يستحبُّ للرَّجل - أو يجب عليه - أن يشاركهم أحيانًا في هديهم الظَّاهر، إذا كان في ذلك

(١) انظر: «الصارم المسلول» لابن تيمية ٤١٣/٢، و«البرهان في علوم القرآن» للزركشي ٤٢/٢، و«الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي ٥٧/٣.

مصلحة دينية: من دعوتهم إلى الدين، والاطلاع على باطن أمورهم لإخبار المسلمين بذلك، أو دفع ضررهم عن المسلمين، ونحو ذلك من المقاصد الصالحة»^(١).

والضابط الكلي لمسألة الموافقة في الهدى الظاهر وسائر ما ذكرناه: هو أن لا تؤدّي تلك الموافقة بالمسلم إلى: «ترك مأمور»، أو: «فعل محظور»، فلا يجوز للمسلم تألفهم ولا مداراتهم بارتكاب ما يخالف أحكام الإسلام بوجه من الوجوه، سواء في باب الاعتقاد القلبي، أو في باب القول، أو في باب الفعل: إتياناً أو تركاً.

وقد مكث النبي صلى الله عليه وسلم في مكة ثلاث عشرة سنة بعد البعثة؛ يدعو أهلها المشركين إلى عبادة الله تعالى وحده، فلم يستجب له من أهلها إلا الأقلّون، ومع ذلك فقد كان يخالطهم، ويحضر مجالسهم، ويعاملهم بالبيع والشراء والقرض والرهن والوديعة وغيرها، ويوافقهم في المأكل والملبس والمسكن؛ ولا يخالفهم إلا فيما يوجب عليه التوحيد لله تعالى، والانقياد لشرعه سبحانه، والتعظيم لدينه وأمره ونهيه. وكان صلى الله عليه وسلم قبل نزول الوحي وورود التشريع لا يخالفهم إلا فيما تأباه فطرته السليمة القويمة، ويرفضه عقله

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» ط: الفقي، ص ١٧٧، وط: العقل ١/٤٧١.

الصَّحِيح، وتنفر منه نفسه الطَّيِّبَةُ الزَّكِيَّة؛ فقد حفظ الله سبحانه تعالى نبيّه الكريم صلى الله عليه وسلم من قبائح الجاهلية وموبقاتها وأدرانها.

وكان المشركون ليقينهم - في قرارة أنفسهم - بصدقه صلى الله عليه وسلم وأمانته وُبُل أخلاقه يودعون عنده أماناتهم، فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظاً غليظاً، ولا مستكبراً عنيداً، بل كان صلى الله عليه وسلم لئن الجانب، رقيق القلب، كريم الخلق، نقي الطبع، رفيقاً رحيماً في أموره كلّها، وبذلك وصفه ربّه بقوله سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقوله عزّ شأنه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيرًا﴾ ﴿٤٥﴾ وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ﴿٤٦﴾ [الأحزاب: ٤٥-٤٦]. وهكذا كانت صفته صلى الله عليه وسلم في «التوراة»: «يا أيها النبيّ إنّنا أرسلناك شاهداً ومبشراً، وحِزْراً للأُمِّيِّين، أنت عبدي ورسولي، سمّيتُك المتوكِّل، ليس بفظّ، ولا غليظ، ولا سَخَابٍ بالأسواق، ولا يدفع السيئة بالسيئة، ولكن يعفو ويصفح، ولن يقبضه الله حتّى يُقيم به الملة العوجاء، بأن يقولوا: «لا إله إلا الله» فيفتح بها أعينا غُمياً، وآذاناً صُمّاً،

وقلوباً غُلْفًا»^(١).

وقد كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأُسُوةَ وَالْقُدُوةَ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْأَذَى، وَالِدَّفْعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، وَسِيرَتِهِ الشَّرِيفَةِ زَاخِرَةً بِالْأَمْثَلَةِ الْكَثِيرَةِ، أَكْتَفَى مِنْهَا بِمِثَالٍ وَاحِدٍ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: السَّأَمُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: «وَعَلَيْكُمْ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: السَّأَمُ عَلَيْكُمْ، وَلَعَنُكُمُ اللَّهُ، وَغَضِبَ عَلَيْكُمْ! فَقَالَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٢٥) وَ(٤٨٣٨)، مِنْ نَقْلِ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ التَّوْرَةِ. «وَجَرَزًا» أَيُ : حَافِظًا، وَالْمَعْنَى: حَافِظًا لِدِينِ الْأُمِّيِّينَ، وَهُمْ: الْعَرَبُ، لِأَنَّ الْكِتَابَةَ كَانَتْ عِنْدَهُمْ قَلِيلَةً.

«سَمِيتُكَ الْمُتَوَكِّلُ» يَعْنِي: لِقَنَاعَتِهِ بِالْيَسِيرِ مِنَ الرِّزْقِ، وَاعْتِمَادِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الرِّزْقِ وَالنَّصْرِ وَالصَّبْرِ عَلَى انْتِظَارِ الْفَرَجِ، وَالْأَخْذِ بِمَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ وَالْيَقِينِ بِتِمَامِ وَعْدِ اللَّهِ، فَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ فَسَمِيَ الْمُتَوَكِّلُ. «لَيْسَ بِفُضْلٍ» أَيُ: سَيِّءُ الْخَلْقِ.

«وَلَا غُلِيزٌ» أَيُ: شَدِيدٌ فِي الْقَوْلِ. «وَلَا سَخَّابٌ» مِنَ السَّخْبِ، بِالسَّيْنِ لُغَةً فِي الصَّخْبِ: كَثِيرُ اللَّعْطِ وَالْجَلْبَةِ. «وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ» أَيُ: لَا يَسِيءُ إِلَى مَنْ أَسَاءَ إِلَيْهِ، عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازَةِ الْمُبَاحَةِ مَا لَمْ تَنْتَهِكْ حَرَمَةَ اللَّهِ تَعَالَى، لَكِنْ يَأْخُذُ بِالْفَضْلِ.

«حَتَّى يَقِيمَ بِهِ» أَيُ: حَتَّى يَنْفِي بِهِ الشَّرْكَ وَيُثَبِّتَ التَّوْحِيدَ عَنْ «الْمَلَةِ الْعُوجَاءِ» وَهِيَ مَلَّةُ الْعَرَبِ، وَوَصَفَهَا بِالْعُوجِ لِمَا دَخَلَ فِيهَا مِنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَتَغْيِيرِهِمْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ اسْتِقَامَتِهَا، وَإِمَالَتِهِمْ بَعْدَ قَوَامِهَا.

«وَقُلُوبًا غُلْفًا» الْغُلْفُ: كُلُّ شَيْءٍ فِي غُلَافٍ. فَالْقَلْبُ الْأَغْلَفُ لَا يَعْيُ، لِعَدَمِ فَهْمِهِ، كَأَنَّهُ حُجِبَ عَنِ الْفَهْمِ كَمَا يَحُجِبُ السَّكِينُ وَنَحْوُهُ بِالْغُلَافِ. انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِيِّ» ٤/٤٣٣ وَ ٨/٧٤٤، وَ«عَمْدَةُ الْقَارِيِّ» ١١/٢٤٤.

رسول الله ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ! عَلَيْكَ بِالرَّفَقِ، وَإِيَّاكَ وَالْعُنْفَ
أَوْ الْفُحْشَ». قالت: «أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قال: «أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا
قُلْتُ، رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ؛ فَيَسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ، وَلَا يُسْتَجَابَ لَهُمْ
فِي»^(١).

ففي هذا الحديث أدبٌ نبويٌّ كريم في الردِّ على من أساء
في السلام عليه حقًّا منه وحسدًا، فأرشد النبيُّ صلى الله عليه
وسلم إلى الاكتفاء في الجواب بكلمة «وعليكم!»، فيرتدُّ على
القاتل ما أراد الإساءة به.

قال ابن بطال القرطبي رحمه الله: «في الحديث أدب عظيم
من أدب الإسلام، وحُضُّ على الرفق بالجاهل والصفح
والإغضاء عنه؛ لأنَّ الرسولَ عليه السلام تركَ مقابلةَ اليهود
بمثل قولهم، ونهى عائشةَ من الإغلاظ في ردِّها، وقال: مهلاً يا
عائشة! إنَّ الله يحبُّ الرِّفْقَ في جميع الأمور؛ لعموم قوله: «إنَّ
الله يحبُّ الرِّفْقَ في الأمر كله»^(٢)، وإن كان الانتصارُ بمثل ما
قوبل به المرءُ جائزًا، لقوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٩٣٥)، وفي «الأدب المفرد» (٣١١).
والسَّأَمُ: الموت.

(٢) هذا في لفظ آخر من ألفاظ حديث عائشة المذكور: أخرجه البخاري في
«الصحيح» (٦٠٢٤)، وفي «الأدب المفرد» (٤٦٢)، ومسلم في «الصحيح»
(٢١٦٥).

عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿ [الشورى: ٤١]، فالصبر أعظم أجراً وأعلى درجةً لقوله تعالى: ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣]، والصَّبْرُ أخلاقُ النبيين والصالحين، فيجبُ امتثال طريقتهم والتأسي بهم، وقرعُ النَّفْسِ عن المغالبة، رجاء ثواب الله على ذلك. ^(١)

وأرى من المفيد أن أذكر هنا ثلاثة أمثلة عملية لمسألة الموافقة في بعض الأمور التي يظنُّ كثيرٌ من المسلمين أنَّها تدخل في الموافقة المحرَّمة، وهي عند التحقيق من الأمور المباحة، لعدم تعلُّقها بالخصائص الدينية:

المثال الأول: قبول هدية غير المسلمين في أعيادهم: فقد صحَّ عن الخليفة الراشد عليّ بن أبي طالب، وعن غيره؛ أنَّهم قبلوا هديّة المجوس بمناسبة عيدهم:

عن محمد بن سيرين قال: أتى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه بهديّة النِّيرُوز، فقال: ما هذه؟ قالوا: يا أمير المؤمنين! هذا يوم النِّيرُوز. قال: فاصنعوا كلَّ يومٍ فيروز. ^(٢)

(١) «شرح صحيح البخاري» ٢٢٦/٩.

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٣٤/٩؛ من طريق الحافظ الثقة أبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي، عن حماد بن زيد، عن هشام بن حسان الأزدي، عن محمد بن سيرين، فذكره. وإسناده صحيح جداً، رجاله ثقات، معروفون. وأخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٦٧٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»

وعن أبي برزة: أَنَّهُ كَانَ لَهُ سُكَّانٌ مَجُوسٌ، فَكَانُوا يُهْدُونَ لَهُ فِي النَّيَّروزِ، وَالْمَهْرَجَانِ^(١)، فَكَانَ يَقُولُ لِأَهْلِهِ: مَا كَانَ مِنْ فَاكِهَةٍ فَكُلُّوهَ، وَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ فَرُدُّوهَ.^(٢)

وعن أَبِي ظَبْيَانَ حَصِينِ بْنِ جَنْدَبِ الْجَنْبِيِّ: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّ لَنَا أَظَارًا^(٣) مِنَ الْمَجُوسِ، وَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُمُ الْعِيدُ فِيَهْدُونَ لَنَا، فَقَالَتْ: أَمَّا مَا ذُبِحَ لَذَلِكَ الْيَوْمَ فَلَا تَأْكُلُوا، وَلَكِنْ كُلُوا مِنْ أَشْجَارِهِمْ.^(٤)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فهذا كله يدلُّ على

٤٢/٤٧٧ - ٤٧٨، بإسنادٍ آخر.

وقوله: «فاصنعوا كلَّ يوم فيروز» هكذا ورد، فعلق عليه أبو أسامة بقوله: «كره أن يقول: نيروز».

والنَّيَّروز، أو النوروز - بالفارسيَّة، ومعناها: اليوم الجديد - هو أول يوم من أيام السنة الشمسية الإيرانية، يكون في أول فصل الربيع من كل سنة في الحادي والعشرين من شهر آذار/مارس من السنة الميلادية، وهو أكبر الأعياد القوميَّة للفرس المجوس.

(١) المهرجان عيدٌ آخر من أعياد الفرس، وهو احتفال الاعتدال الخريفي، والمهرجان كلمة فارسية مركبة من كلمتين الأولى «مهر» ومن معانيها الشمس، والثانية «جان» ومن معانيها الحياة أو الروح.

(٢) أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٨٥٧) و(٣٣٣٤٢)، ولا بأس بإسناده. وأبو برزة هو نضلة بن عبيد الأسلمي، صحابيٌّ معروف، رضي الله عنه.

(٣) أظَار جمع ظئر: وهي المرضعة لغير ولدها، ويطلق على زوجها أيضاً. «المعجم الوسيط» (مادة: ظئر).

(٤) أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٨٥٦) و(٣٣٣٤١). وإسناده حسن.

أنَّه لا تأثير للعيد في المنع من قبول هديَّتهم، بل حكمُها في العيد وغيره سواء، لأنَّه ليس في ذلك إعانة لهم على شعائر كفرهم، لكنَّ قبولَ هدية الكفار من أهل الحرب وأهل الذمَّة مسألةٌ مستقلةٌ بنفسها فيها خلافٌ وتفصيلٌ - ليس هذا موضعه -، وإنَّما يجوز أن يؤكل من طعام أهل الكتاب في عيدهم - بابتياحٍ أو هديةٍ أو غير ذلك - مما لم يذبحوه للعيد، فأما ذبائح المجوس فالحكم فيها معلومٌ فإنَّها حرامٌ عند العامَّة^(١). وأما ما ذبحه أهل الكتاب لأعيادهم، وما يتقرَّبون بذبحه إلى غير الله، نظير ما يذبح المسلمون هداياهم وضحاياهم متقربين بها إلى الله تعالى، وذلك مثل ما يذبحون للمسيح والزهرة؛ فعن أحمد فيها روايتان، أشهرهما في نصوصه: أنه لا يباح أكله، وإن لم يسمَّ عليه غير الله تعالى. ونقل النهي عن ذلك عن عائشة وعبد الله بن عمر^(٢).

المثال الثاني: حَسْرُ الرأس للرجال: فمن المعلوم أنَّ تغطية الرأس بالعمامة أو غيرها من عُرف المسلمين في بعض البلدان، أما غير المسلمين فالغالب عليهم عدم تغطية الرأس، فلا بأس

(١) يعني: عامة أهل العلم، لأنَّهم لا يعدُّون المجوسَ من أهل الكتاب الذين أحلَّ الله تعالى لنا نساءهم وذبائحهم.

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» ط: الفقي ٢٥١، وط: العقل ٥١٤/١.

لمن أقام من المسلمين بينهم أن يوافقهم في ذلك، وإن كانت عادة قومه في بلده الأصلي التغطية، ذلك لأنَّ ستر الرأس ليس من السنن التعبدية لا في أثناء الصلاة ولا في خارجها.

سُئِلَ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز^(١) عن إمام يصلي بالنَّاس وليس على رأسه غطاءً؛ فما الحكم في هذا؟ فأجاب رحمه الله: «لا حَرَجَ في ذلك؛ لأنَّ الرأس ليس من العورة، وإنَّما الواجب أن يصلي بالإزار والرِّداء؛ لقول النبيّ صلى الله عليه وسلم: «لا يصلي أحدكم في الثَّوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء»^(٢). لكن إذا أخذ زينته، واستكمل لباسه؛ كان ذلك أفضل، لقول الله جل وعلا: ﴿يَبْنِيْ ءَادَمَ خُذُوْا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، أمَّا إِنْ كَانَ فِي بِلَادٍ لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِمْ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ؛ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ فِي كَشْفِهِ»^(٣).

(١) عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م): إمام أهل السنة في هذا العصر، عمل في القضاء والتدريس، وتقلد وظائف دينية مهمة في المملكة العربية السعودية، أرفعها منصب المفتي العام ورئيس هيئة كبار العلماء حتى وفاته، عُرف بسعة العلم، والشجاعة في الحق، وعلو الهمة، وكرم الأخلاق، له فتاوى ورسائل وبحوث جمع كثير منها في «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» في ثلاثين مجلداً.

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٣٥٩)، ومسلم في «الصحيح» (٥١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز» ٤٠٥/١٠.

وقال العلامة محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله: «إذا طبّقنا هذه المسألة على قوله تعالى: ﴿يَبْنَیْ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]؛ تبیّن لنا أنّ ستر الرأس أفضل في قوم يُعتبرُ ستر الرأس عندهم من أخذ الزينة، أمّا إذا كُنّا في قوم لا يُعتبر ذلك من أخذ الزينة، فإنّا لا نقول: إنّ ستره أفضل، ولا إنّ كشفه أفضل»^(١).

فبیّن هذان العالمان الجليلان - رحمهما الله تعالى - أنّ تغطية الرأس من عادات المسلمين التي تختلف من بلدٍ إلى آخر، فكيف إذا كان المسلم في بلدٍ لغير المسلمين؟ لا شك أنّ الحرج مرفوعٌ عنه في موافقته لأهل البلد في هذه المسألة، وهو إلى ذلك موافقٌ لإحدى الطائفتين من المسلمين.

وهذه المسألة تحفّی على كثيرٍ من طلبة العلم والدعاة إلى الله تعالى في بلاد الغرب - بلّه غيرهم -، وربّما شدّد فيها بعضهم فوقَ في حرجٍ شديدٍ، واطَّلَعنا من ذلك في واقع الشَّباب الملتزم، المحبِّ لدينه - من غير فقهٍ - على أمورٍ عجيبةٍ، والله المستعان.

(١) «الشرح الممتع على زاد المستقنع» ١٦٦/٢.

المثال الثالث: لبس البنطلون والجاكيت وغيرها من الألبسة للرجال؛ إن استوفت الشروط الشرعية لستر العورة: وقد أفتى بجواز ذلك جماعة من كبار العلماء في هذا العصر، فقالوا: «الأصل في أنواع اللباس الإباحة؛ لأنه من أمور العادات، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفْصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ويستثنى من ذلك ما دلّ الدليل الشرعي على تحريمه أو كراهته كالحرير للرجال، والذي يصف العورة لكونه شفافاً يرى من ورائه لون الجلد، أو ككونه ضيقاً يحدّد العورة، لأنّه حينئذٍ في حكم كشفها، وكشفها لا يجوز، وكالملابس التي هي من سيماء الكفار الخاصة بهم، فلا يجوز لبسها للرجال ولا للنساء، لنهي النبي ﷺ عن التشبه بهم، وكلبس الرجال ملابس النساء، ولبس النساء ملابس الرجال، لنهي النبي ﷺ عن تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال. وليس اللباس المسمّى بالبنطلون ممّا يختصّ بالكفار، بل هو لباس عامّ في المسلمين والكافرين في كثير من البلاد والدول، وإنّا تنفر النفوس من لبس ذلك في بعض البلاد لعدم الإلف، ومخالفة عادة سكّانها في اللباس، وإن كان ذلك موافقاً لعادة غيرهم من المسلمين. لكن الأولى بالمسلم

إذا كان في بلدٍ لم يعتد أهلها ذلك اللباس ألا يلبسه في الصلاة، ولا في المجامع العامة، ولا في الطرقات»^(١). وقالوا أيضًا: «الأصل في الملابس أنّها جائزة، إلا ما استثناه الشرع مطلقاً؛ كالذهب للرّجال، وكالحريّر لهم - إلا لجربٍ أو نحوه -، ولبس البنطلون ليس خاصاً بالكفار، لكن لبس الضيق منه الذي يحدّد أعضاء الجسم حتّى العورة لا يجوز، أما الواسع فيجوز، إلا إذا قصد بلبسه التشبّه بمن يلبسه من الكفار، وكذا لبس البدلة ورباط العنق (الكرفّة) ليس من اللباس الخاص بالكفار فيجوز، إلا إذا قصدَ لابسُه التشبّه بهم. وبالجملّة: فالأصل في اللباس الجواز، إلا ما دلّ الدليل الشرعيّ على منعه كما تقدّم»^(٢).

وجميع ما ذكرناه في هذا المبحث: متعلّق بالموافقة في الحال الراتبّة المستقرّة، أما حال الإكراه والضرورة الملجئة، وخوف الأذى، والموازنة بين المصالح والمفاسد؛ فلها أحكامها التفصيلية الخاصة، وهي مقرّرة في كتب الأصول والفقه، والفتوى في

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» ٣٨/٢٤ الفتوى رقم: (١٦٢٠)، وهي بتوقيع العلماء: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وعبد الرزاق عفيفي، وعبد الله بن قعود، وعبد الله بن غديان؛ رحمهم الله تعالى.

(٢) «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» ٤٠/٢٤ الفتوى رقم: (٤٢٥٧)، وهي بتوقيع العلماء المذكورين في الفتوى السابقة.

الواقعة المعيّنة منوطٌ بأهل العلم الثقات، المعروفين بسلامة
المعتقد، وصحة الأصول، وتعظيم الكتاب والسنة، والبراءة من
الترخص والتشدد على حدٍّ سواء، وبالله تعالى التوفيق.

الأثر العاشر:

يحبُّ على المسلم أن يحفظَ لمن أحسن إليه من الكفار جميله،
ويشكره على إحسانه، ويقابله بالوفاء وجميل الذِّكر وإرادة الخير
لا شكَّ أنَّ منحَ الكافر للمسلم الأمانَ والحفظَ والرَّعايةَ
من أعلى صُورِ الإحسان الماديِّ، وهو بذلك يستحقُّ الشُّكرَ
والامتنانَ مِنَ المسلم، وقد قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم:
«لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ»^(١)؛ فأطلقَ الشُّكرَ للنَّاسِ؛
ولم يقيدهُ بصفةِ الإيمان. وأمر صلى الله عليه وسلم بالمكافأة على
كلِّ معروفٍ، فقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٢/٢٩٥ (٧٩٣٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١٩)، وأبو داود في «السنن» (٤٨١١)، والترمذي في «الجامع» (١٩٥٤)، وابن حبان في «الصحيح» (٣٤٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ولفظه عند الترمذي: «مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ لا يَشْكُرُ اللهَ». وقال: «حديث حسنٌ صحيح». وهو كما قال، وانظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤١٦).

قال ابن الأثير في «النهاية» (مادة: شكر): «معناه: أن الله لا يقبلُ شُكرَ العبدِ على إحسانه إليه إذا كان العبدُ لا يشكرُ إحسانَ الناسِ، ويكفرُ معرُوفهم، لائصالِ أحدِ الأمرين بالآخر. وقيل: معناه أن مَنْ كان من طَبْعِهِ وعَادَتِهِ كُفْرَانُ نِعْمَةِ الناسِ وتركِ الشُّكرِ لهم كان من عَادَتِهِ كُفْرُ نِعْمَةِ الله تعالى وتركِ الشُّكرِ له. وقيل: معناه أن مَنْ لا يشكرُ الناسَ كان كمن لا يشكرُ الله، وإن شَكَرَهُ كما تقول: لا يُحِبُّني مَنْ لا يُحِبُّكَ؛ أي أن محبَّتَكَ مقرونةٌ بمحبَّتِي، فمن أَحَبَّنِي يَحِبُّكَ، ومن لم يَحِبَّكَ فكأنه لم يُحِبَّنِي. وهذه الأقوالُ مبنيةٌ على رَفْعِ اسمِ الله تعالى ونَصْبِهِ».

مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِؤْنَهُ؛ فَادْعُوا لَهُ، حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»^(١).

وقال الله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «نزلت هذه الآية في المسلم والكافر»^(٢).

وعن ابن الحنفية^(٣) في هذه الآية، قال: «هي مسجلة للبر والفاجر»^(٤).

ورسولنا الكريم ﷺ هو الأسوة والقدوة لنا في هذا، فقد كان عمه أبا طالب يُحيره ويحميه، ويحوطه وينصره، ويقوم في صفه، ويحبه حباً شديداً، لكنه لم يُسلم، فلما حضرته الوفاة جاءه رسول الله ﷺ، يدفعه حرصه على إيمانه ليكون في الآخرة من

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٦٨/٢ (٥٣٦٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١٦)، وأبو داود في «السنن» (١٦٧٢)، والنسائي في «المجتبى» ٨٢/٥، وفي «الكبرى» (٢٣٥٩)، وابن حبان في «الصحيح» (٣٤٠٨) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. وصححه النووي في «رياض الصالحين» (١٧٢٣)، والألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٥٤).

(٢) أخرجه ابن مردويه كما في «الدُر المنثور» [الرحمن: ٦٠].

(٣) هو محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، من كبار التابعين، كان عالماً فاضلاً. توفى بعد سنة (٨٠هـ/٦٩٩م) بالمدينة النبوية. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١١٠/٤ (٣٦).

(٤) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٠)، وقال الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (٩٧): «حسن الإسناد».

الفائزين، فقال رسول الله ﷺ: «يا عم! قل: لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله». فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب! أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويعودان له بتلك المقالة، حتى قال آخر ما قال: هو على ملة عبد المطلب! وأبى أن يقول: لا إله إلا الله. فقال رسول الله ﷺ: «أما لأستغفرنَّ لك ما لم أنه عنك». فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣]، وأنزل في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].^(١)

وهكذا كان النبي ﷺ وفيًّا شاكراً لعمه في حياته وبعد موته، ولم يحمله موته على الكفر على نسيان جميله، والتنكُّر لإحسانه، بل توسَّل إلى ربِّه عزَّ وجلَّ للشفاعة له، شفاعَةً خاصَّةً ليست إلاَّ له، وهي تخفيف عذابه في جهنم، كما جاء في حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ: ما أغنيت عن عمك؟ فإنه كان يحوطك ويغضبُ لك؟ قال:

(١) أخرجه البخاريُّ في «الصحيح» (١٣٦٠)، ومسلم في «الصحيح» (٢٤) من طريق سعيد بن المسيَّب عن أبيه: أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم... فذكر الحديث.

«هو في ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، ولولا أَنَا لكان في الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ
مِنَ النَّارِ».^(١)

وبعد موت أبي طالب فَقَدَ النَّبِيُّ ﷺ المجيرَ والنَّصِيرَ في
مَكَّةَ، فخرج إلى الطَّائِفِ، فقابله أهلُها بالتَّكْذِيبِ والإيذاء،
فرجع من الطَّائِفِ، وقد اشتَدَّ عليه الأمرُ، وعَظُمَ البلاءُ، ولم
يمكنه الدُّخُولُ إلى مَكَّةَ لِإِغْالِ أهلها في إيذائه بعد موت أبي
طالبٍ، فَبَعَثَ ﷺ إِلَى الْمُطْعِمِ بْنِ عَدِيٍّ لِيُجِيرَهُ.

قال ابنُ هشامٍ^(٢): «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لما انصرف عن أهل
الطَّائِفِ، ولم يُجِئْ به إلى ما دعاهم إليه من تصديقه، ونصرته، صارَ
إِلَى حِرَاءَ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَى الْأَخْنَسِ بْنِ شَرِيقٍ لِيُجِيرَهُ، فقال: أَنَا
حَلِيفٌ، وَالْحَلِيفُ لَا يُجِيرُ. فَبَعَثَ إِلَى سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو، فقال: إِنَّ

(١) أخرجه البخاريُّ في «الصحيح» (٣٨٨٣) و(٦٢٠٨) و(٦٥٧٢)، ومسلم في
«الصحيح» (٢٠٩). وورد من حديث ابنه عبد الله بن عباس: أخرجه مسلمٌ
(٢١٢). ومن حديث أبي سعيدٍ الخدري: أخرجه البخاريُّ (٣٨٨٥)
و(٦٥٦٤)، ومسلم (٢١٠).

وَالضَّحْضَاحُ: فِي الْأَصْلِ مَا رَفَّ مِنَ الْمَاءِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَا يَبْلُغُ الْكَعْبَيْنِ،
فَاسْتَعَارَهُ لِلنَّارِ. قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النَّهْايَةِ» (مَادَّة: ضَحْضَح).

(٢) أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ هِشَامٍ بْنُ أَيُّوبَ الْحَمِيرِيِّ الْمَعَاظِرِيُّ (ت:
٢١٣هـ/٨٢٨م): مُؤَرِّخٌ، كَانَ عَالِمًا بِالْأَنْسَابِ وَاللُّغَةِ وَأَخْبَارِ الْعَرَبِ، وَلَدَ
وَنَشَأَ فِي الْبَصْرَةِ، وَتَوَفِّيَ بِمِصْرَ. أَشْهَرُ كُتُبِهِ «السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ» الْمَعْرُوفُ
بِسِيَرَةِ ابْنِ هِشَامٍ، هُذِّبَ فِيهِ سِيَرَةُ ابْنِ إِسْحَاقَ. مُتَرَجِّمٌ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ
النَّبَلَاءِ» ٤٢٨/١٠ (١٣١).

بني عامر لا تُجِير على بني كعب. فبعث إلى المطعم بن عدي، فأجابه إلى ذلك، ثُمَّ تسلَّح المطعم وأهل بيته، وخرجوا حتى أتوا المسجد، ثم بعث إلى رسول الله ﷺ: أَنْ ادْخُلْ! فدخل رسول الله ﷺ، فطاف بالبيت، وصلى عنده، ثم انصرف إلى منزله». (١)

ومرَّت السَّنَوَات، وخرج رسول الله ﷺ مهاجرًا إلى المدينة، ومات المطعم بن عدي على شركه، فرثاه شاعر الرسول ﷺ: حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مسجلاً بشعره مواقفه النبيلة لتذكرها الأجيال قرناً بعد قرن، فقال أبياتاً منها:

أَيَا عَيْنٍ فَابْكِي سَيِّدَ الْقَوْمِ وَاسْفَحِي	بِدَمْعٍ وَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكُبِي الدَّمَآ
وَبِكِّي عَظِيمَ الْمُشْعَرِينَ كُلِّهِمَا	عَلَى النَّاسِ مَعْرُوفًا لَهُ مَا تَكَلَّمَا
فَلَوْ كَانَ مَجْدٌ يَخْلُدُ الدَّهْرَ وَاحِدًا	مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الْيَوْمَ مُطْعِمَا
أَجَرْتَ رَسُولَ اللَّهِ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا	عَمِيدَكَ مَا لَبَّى مُهْلٌ وَأَحْرَمَا
فَلَوْ سُئِلَتْ عَنْهُ مَعْدٌ بِأَسْرِهَا	وَقَحْطَانُ أَوْ بَاقِي بَقِيَّةِ جُرْهُمَا
لَقَالُوا هُوَ الْمُؤَفِّي بِخَفَرَةِ جَارِهِ	وَذِمَّتِهِ يَوْمًا إِذَا مَا تَذَمَّمَا
فَمَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ الْمُنِيرَةُ فَوْقَهُمْ	عَلَى مِثْلِهِ فِيهِمْ أَعَزُّ وَأَعْظَمَا
وَأَبَى إِذَا يَأْبَى، وَالْأَيْنَ شِيَمَةً	وَأَنُومَ عَنْ جَارٍ إِذَا اللَّيْلُ أَظْلَمَا (٢)

(١) «السيرة النبوية» ٣٨١/١، وقصة دخول النبي صلى الله عليه وسلم في جوار

المطعم بن عدي متفق عليها بين أهل السير والتاريخ.

(٢) «السيرة النبوية» لابن هشام ٣٨٠/١.

ثُمَّ كَانَتْ غَزْوَةٌ بِدِرِّ الْكِبَرَى فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ (٦٢٤م)، وَهِيَ يَوْمُ الْعِزَّةِ وَالنَّصْرِ، يَوْمُ الْفِرْقَانِ، حَيْثُ مَكَنَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْلِيَائَهُ مِنْ رُؤُوسِ الْكُفْرِ وَطَوَاغِيْتِهِ، فَقُتِلَ مِنْهُمْ مَنْ قُتِلَ، وَأُسِرَ مِنْهُمْ مَنْ أُسِرَ، وَجِيءَ بِهِمْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ نَظْرَةً، وَاسْتَحْضَرَ جَرَائِمَهُمْ فِي مَكَّةَ فِي حَقِّ الدَّعْوَةِ وَفِي حَقِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَقِّ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ اسْتَحْضَرَ مَا كَانُوا يَتَسَلَّطُونَ بِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَذَى الْمَادِيَّ وَالْمَعْنَوِيَّ، وَلَكِنْ لَمْ يَحْمِلْهُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الْإِنْتِقَامِ، وَلَمْ تَجِدْ نَشْوَةَ النَّصْرِ إِلَى قَلْبِهِ الطَّاهِرِ النَّقِيِّ سَبِيلًا، بَلْ اسْتَحْضَرَ - وَهُوَ فِي حَالِ الْقُوَّةِ وَالْغَلَبَةِ - مَوْقِفَ الْمُطْعَمِ بْنِ عَدِيٍّ، فَقَالَ سَيِّدُ الْأَوْفِيَاءِ وَالشُّرَفَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَوْلَئِكَ الْأَسْرَى: «لَوْ كَانَ الْمُطْعَمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَنِ؛ لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ». (١)

وهذا غاية ما يكون من الوفاء والإحسان، وحفظ الجميل، وكرم النفس، وعلو الهمة، فأين نحن من أخلاق نبينا الكريم صلوات ربِّي وسلامه عليه؟ اللهم غفرانك!

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٨٠/٤ (١٦٧٣٣)، والبخاري في «الصحيح» (٣١٣٩) و(٤٠٢٤)، وأبو داود في «السنن» (٢٦٨٩) من حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمِ بْنِ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا آخر ما تيسر جمعه وبحثه في هذه المسألة، والحمد لله
الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

مصادر البحث

١. الإتيقان في علوم القرآن: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١/١٥٠٥)^(١)، ت: سعيد المنسوب، دار الفكر، بيروت: ١٤١٦.
٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حَبَّان: للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩/١٣٣٩)، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٨.
٣. الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم القرطبي الظاهري (٤٥٦/١٠٦٣)، ت: محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة: ١٤٢٦.
٤. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠/١٩٩٩)، المكتب الإسلامي، بيروت: ط٢/١٤٠٥.
٥. الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢/١٤٤٨)، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٩٥ م.
٦. الأحكام السُّلْطَانِيَّة وَالْوِلَايَات الدِّينِيَّة: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي (٤٥٠/١٠٥٨)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٠٥.

(١) الرقم الأول لسنة وفاة المؤلّف بالتاريخ الهجري، والثاني لها بالتاريخ الميلادي. ثم نذكر اسم المحقق ونرمز إليه بحرف: (ت).

٧. أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي المالكي (١١٤٨/٥٤٣)، ت: علي محمد البجاوي، تصوير مكتبة الرياض الحديثة.

٨. أحكام أهل الذمة: لابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي (١٣٥٠/٧٥١)، ت: يوسف أحمد البكري، شاعر توفيق العاروري، دار ابن حزم، بيروت: ١٤١٨.

٩. اختلاف الدارين وأثره في أحكام المناكحات والمعاملات: للدكتور إسماعيل لطفي فطامي، دار السلام، القاهرة: ١٤١٨.

١٠. اختلاف الدارين وآثاره في أحكام الشريعة الإسلامية: للدكتور عبد العزيز بن مبروك الأحمد، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: ١٤٢٤.

١١. الأدب المفرد: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦/٨٧٠)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت: ط ٣/١٤٠٩.

١٢. أساس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨/١١٤٣)، دار الفكر، بيروت: ١٩٧٩ م.

١٣. الأسماء والصفات: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (١١٧٠/٤٦٥)، ت: عبدالله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة.

١٤. أسنى المطالب في شرح روض الطالب: لأبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري الشافعي (٩٢٦/١٥٢٠)، ت: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢٢.

١٥. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٦٥/١١٧٠)، ت: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق العربية، بيروت: ١٩٨١ م.
١٦. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين بن محمود بن محمد الزركليّ الدمشقي (١٣٩٦/١٩٧٦)، دار العلم للملايين، بيروت: ١٩٨٠ م.
١٧. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: لأبي العباس أحمد بن عبد الحلّيم بن تيمية النميري (٧٢٨/١٣٢٨)، ت: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة: ١٣٦٩. ت: ناصر بن عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، الرياض: ١٤١٩.
١٨. الأم: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤/٨٢٠)، دار المعرفة، بيروت: ١٣٩٣. ت: رفعت فوزي عبدالمطلب، دار الوفاء، مصر: ط٣/١٤٢٦.
١٩. الأموال: لأبي عُبَيْد القاسم بن سلام الهَرَوِيُّ (٢٢٤/٨٣٨)، ت: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦.
٢٠. أنساب الأشراف: لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (٢٧٩/٨٩٢)، ت: إحسان عباس، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
٢١. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرदाوي الدمشقي الصالحي (٨٨٥/١٤٨٠)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبدالفتاح الحلو، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٤.

٢٢. الأوسط: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٩/٩٣١)، ت: صغير أحمد بن محمد، دار طيبة، ط ٢/١٤١٤.
٢٣. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين ابن نُجيم الحنفي (٩٧٠/١٥٦٣)، دار المعرفة، بيروت.
٢٤. بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار: لأبي بكر محمد بن أبي إسحاق الكلاباذي البخاري (٣٨٠/٩٩٠)، ت: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢٠.
٢٥. البحر المحيط في أصول الفقه: لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي الشافعي (٧٩٤/١٣٩٢)، قام بتحريه: عبد القادر عبدالله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت: ط ٢/١٩٩٢ م.
٢٦. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي (٥٩٥/١١٩٨)، ت: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت: ١٩٩٥ م.
٢٧. البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٧٤/١٣٧٣)، ط: المنيرية القديمة، تصوير مكتبة المعارف ودار ابن حزم، بيروت. وت: د. عبد الله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، القاهرة: ١٤١٩.
٢٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (٥٨٧/١١٩١)، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٩٨٢ م.

٢٩. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، ابن الملقن (١٤٠٤/٨٠٤)، ت: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض: ١٤٢٥.
٣٠. البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي (٧٩٤/١٣٩٢)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، تصوير دار المعرفة، بيروت: ١٣٩١.
٣١. تاج العروس من جواهر القاموس: للمرئضي محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي (١٢٠٥/١٧٩٠)، ت: جماعة، الكويت.
٣٢. تاريخ الإسلام وَوَفَايَاتِ المشاهير والأعلام: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الترمكاني (٧٤٨/١٣٤٧)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٤٢٤.
٣٣. التاريخ الكبير: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦/٨٧٠)، ت: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٤. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: لابن عساكر: أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (٥٧١/١١٧٦)، ت: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت: ١٩٩٥.
٣٥. تبين الحقائق في شرح كنز الدقائق: لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (٧٤٣/١٣٤٣)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة:

١٣١٣.

٣٦. تغليق التعليق: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (١٤٤٨/٨٥٢)، ت: سعيد عبدالرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، عمّان: ١٤٠٥.

٣٧. تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (١٣٧٣/٧٧٤)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١.

٣٨. تفسير القرآن: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (٨٢٧/٢١١)، ت: مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض: ١٤١٠.

٣٩. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: لفخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (١٢١٠/٦٠٦)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢١.

٤٠. التفسير: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: محمد بن إدريس الرازي (٩٣٨/٣٢٧)، ت: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

٤١. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (١٤٤٨/٨٥٢)، دار الكتب العلمية، ١٤١٩.

٤٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني (١٣٤١/٧٤٢)، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٥ وما بعدها.

٤٣. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: لعبد الرحمن بن ناصر السّعدي (١٩٥٧/١٣٧٦)، مجموعة الأعمال الكاملة، مركز

صالح بن صالح الثقافي، عنيزة: ط ١٤٢١/٢. وط: مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٤. جامع البيان في تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٩٢٣/٣١٠)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٨.

٤٥. الجامع: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٨٩٢/٢٧٩)، ت: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت، وط: دار ابن حزم، بيروت: ١٤٢٢.

٤٦. الجامع الصحيح: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٨٧٠/٢٥٦)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان، ط ٢/١٤٠٩.

٤٧. الجامع الصحيح: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (٨٧٥/٢٦١)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٤.

٤٨. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (١٢٧٣/٦٧١)، ت: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٢٧. وط: دار الشعب، القاهرة.

٤٩. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية النميري (١٣٢٨/٧٢٨)، ت: علي بن حسن بن ناصر، وعبد العزيز العسكر، وحمدان الحمدان، دار العاصمة، الرياض: ط ٢/١٩٩٩ م.

٥٠. حاشية الجمل على شرح منهج الطلاب: لسيلمان بن عمر الجمل (١٢٠٤/١٧٩٠)، تصوير دار الفكر، بيروت.
٥١. حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (١١٣٨/١٧٢٦)، ت: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر: ١٤٢٨.
٥٢. الحاوي الكبير شرح مختصر المزني: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (٤٥٠/١٠٥٨)، ت: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٤.
٥٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (٤٣٠/١٠٣٨)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٨.
٥٤. الدر المنثور في التفسير بالمأثور: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١/١٥٠٥)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة: ١٤٢٤.
٥٥. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨/١٠٦٦)، ت: محمد عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٠٨.
٥٦. رد المحتار على الدر المختار: وهو حاشية ابن عابدين: محمد علاء الدين بن محمد أمين الحسيني الدمشقي الحنفي (١٣٠٦/١٨٨٩)، دار الفكر، بيروت: ٢٠٠٠ م.
٥٧. الرد على سير الأوزاعي: للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (١٨٢/٧٩٨)، ت: أبو الوفا الأفغاني، تصوير دار

الكتب العلمية، بيروت.

٥٨. روضة الطالبين وعمدة المفتين: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي

الشافعي (٦٧٦/١٢٧٨)، المكتب الإسلامي، بيروت: ١٤٠٥.

٥٩. روضة الناظر وجنة المناظر: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة

المقديسي (٦٢٠/١٢٢٣)، ت: سعد بن ناصر الشثري، مكتبة

العبيكان، الرياض: ١٤٢٢.

٦٠. زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر

أيوب الزرعي الدمشقي (٧٥١/١٣٥٠)، تحقيق: شعيب

الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت:

١٩٨٦م.

٦١. الزهد: لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك المروزي (١٨١/٧٩٧)،

ت: حبيب الرحمن الأعظمي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٢. الزواجر عن اقتراف الكبائر: لأحمد بن محمد بن علي بن حجر

الهيتمي الشافعي (٩٧٤/١٥٦٧)، المكتبة العصرية، صيدا:

١٤٢٠.

٦٣. سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني

(١٤٢٠/١٩٩٩)، مكتبة المعارف، الرياض: ١٤١٥.

٦٤. سلسلة الأحاديث الضعيفة: محمد ناصر الدين الألباني

(١٤٢٠/١٩٩٩)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥.

٦٥. السنن: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥/٨٨٩)،

ت: عبد القادر عبد الخير وسيد محمد سيد، دار الحديث، القاهرة:

١٤٢٠، ودار ابن حزم، بيروت: ١٤٢٢.

٦٦. السُّنن: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (٣٨٥/٩٩٥)، ت: عبدالله هاشم يمانى المدني، دار المعرفة، بيروت: ١٣٨٦، وت: شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٢٤.

٦٧. السُّنن: لأبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٨٠/٨٩٤)، ت: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٠٧.

٦٨. السُّنن: لأبي عبدالله محمد بن يزيد الربيعي: ابن ماجه (٢٧٣/٨٨٧)، دار ابن حزم، بيروت: ١٤١٩. السُّنن: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي = المجتبى السُّنن: لأبي عيسى الترمذي = الجامع.

٦٩. السُّنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣/٩١٥)، ت: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١١، وت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٢١.

٧٠. السُّنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٦٥/١١٧٠)، ط: الهندية، تصوير دار المعرفة، ١٤١٣. وت: محمد عبد القادر عطا، مكتبة الباز، مكّة - حرسها الله - ١٤١٤.

٧١. سير أعلام النبلاء: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي التركماني (٧٤٨/١٣٤٧)، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٧.

٧٢. السِّير والمغازي: لمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني

- (٧٦٨/١٥١)، ت: سهيل زكّار، دار الفكر، دمشق: ١٩٧٨ م.
٧٣. السيرة النبوية: لأبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري المعافري (٨٢٨/٢١٣)، ت: مصطفى السقّا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، تصوير مؤسسة علوم القرآن.
٧٤. شرح السُّنَّة: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (١١١٧/٥١٠)، ت: شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت: ١٤٠٣.
٧٥. الشَّرح الممتع على زاد المستقنع: لمحمد بن صالح العثيمين (٢٠٠١/١٤٢١)، دار ابن الجوزي، السعودية: ١٤٢٢.
٧٦. شرح صحيح البخاري: لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بَطَّال القرطبي (١٠٥٧/٤٤٩)، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض: ١٤٢٣.
٧٧. شرح صحيح مسلم: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (١٢٧٨/٦٧٦)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٥.
٧٨. شرح كتاب «السَّير الكبير لمحمد بن حسن الشَّيباني (٨٠٤/١٨٩)»: لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السَّرْحُسي (١٠٩٠/٤٨٣)، ت: صلاح الدين المنجد، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.
٧٩. شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٩٣٣/٣٢١)، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٧ م.
٨٠. شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي

(٣٢١/٩٣٣)، ت: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٣٩٩.

٨١. شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٦٥/ ١١٧٠)، ت: محمد السعيد البسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٠.

٨٢. الصَّارم المسلول على شاتم الرسول: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية النُّميري (٧٢٨/ ١٣٢٨)، ت: محمد عبد الله عمر الحلواني، ومحمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم، بيروت: ١٤١٧.

صحيح ابن حَبَّان: أبي حاتم محمد بن حَبَّان البُسَتي (٣٥٤/ ٩٦٥): = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

٨٣. صحيح الأدب المفرد: لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠/ ١٩٩٩)، مكتبة الدليل، السعودية: ١٤١٨.

صحيح البخاري = الجامع الصحيح.

٨٤. صحيح الترغيب والترهيب: لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠/ ١٩٩٩)، مكتبة المعارف، الرياض.

٨٥. صحيح سنن ابن ماجة: لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠/ ١٩٩٩)، مكتبة المعارف، الرياض: ١٤١٩.

صحيح مسلم = الجامع الصحيح.

٨٦. الصَّحيح: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة (٣١١/ ٩٢٣)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠.

٨٧. الطَّبَقَات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد البصري (١٦٨/ ٧٨٥)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٨.

٨٨. العلاقات الدولية في الإسلام: للشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة: ١٤١٥.
٨٩. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لبدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (٨٥٥ / ١٤٥١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٩٠. العناية شرح الهداية: لمحمد بن محمد بن محمود البابرقي الحنفي (٧٨٦ / ١٣٨٤)، دار الفكر، بيروت.
٩١. الغلو في الدين: للدكتور عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٢.
٩٢. الفتاوى الكبرى: لأبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (٧٢٨ / ١٣٢٨)، قدم له: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت.
٩٣. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض: ١٤٢٥.
٩٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ / ١٤٤٨)، دار السلام، الرياض: ١٤١٨.
٩٥. فتح القدير: لابن الهمام كمال الدين عبد الواحد الحنفي (٨٦١ / ١٤٥٧)، دار الفكر، بيروت.
٩٦. الفروق: لأسعد بن محمد بن الحسين النيسابوري الكرابيسي (٥٧٠ / ١١٧٤)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت: ١٤٠٢.
٩٧. فقه الجهاد: للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة: ٢٠٠٩م.

٩٨. القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً: للدكتور سعدي أبو جيب (معاصر)، دار الفكر، دمشق: ط ٢/ ١٩٨٨ م.
٩٩. القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (١٤١٥/ ٨١٧)، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٧.
١٠٠. القانون الدولي العام: للدكتور علي صادق أبو هيف، منشأة المعارف بالإسكندرية: ١٩٦٢.
١٠١. لسان العرب: لابن منظور: محمد بن مكرم الأفريقي المصري (١٣١١/ ٧١١)، دار صادر، بيروت.
١٠٢. المبسوط: لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (٤٨٣/ ١٠٩٠)، دار المعرفة، بيروت.
١٠٣. المجتبى من السنن: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٩١٥/ ٣٠٣)، ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦.
١٠٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (١٤٠٥/ ٨٠٧)، ت: عبدالله محمد الدويش، دار الفكر، بيروت: ١٩٩٤.
١٠٥. مجموع الفتاوى: لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية النميري (١٣٢٨/ ٧٢٨)، ت: عبد الرحمن القاسمي وابنه، مطبعة الحكومة، الرياض.
١٠٦. المجموع شرح المهذب: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (١٢٧٨/ ٦٧٦)، دار الفكر، بيروت: ١٤١٧.
١٠٧. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لساحة الشيخ عبد العزيز بن

عبدالله بن باز رحمه الله (١٤٢٠/١٩٩٩): أشرف على جمعه وطبعه: د. محمد بن سعد الشويعر، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض.

١٠٨. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (٥٤٢/١١٤٨)، ت: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر: ط ٢٠٠٧/٢م.

١٠٩. المحلّى بالآثار: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٤٥٦/١٠٦٣)، دار الجليل، بيروت (مصورة الطبعة المنيرية).

١١٠. المختصر: لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنيّ صاحب الإمام الشافعي (٢٦٤/٨٧٨)، تصوير دار المعرفة، بيروت.

١١١. مختصر اختلاف العلماء: لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص الحنفي (٣٧٠/٩٨٠)، ت: عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت: ١٤١٧.

١١٢. المستدرك على الصحيحين: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (٤٠٥/١٠١٥)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١١.

١١٣. المستصفى في أصول الفقه: لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥/١١١١)، ت: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٩٧م.

١١٤. المسند: لابن راهويه: أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي (٢٣٨/٨٥٣)، ت: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة: ١٩٩١م.

١١٥. المسند: لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١/٨٥٥)، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر: ١٩٥٠. وبتحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٦. والعزو برقم الحديث لهذه الطبعة، وبالجزم والصفحة للطبعة القديمة في المطبعة الميمنية بإدارة أحمد البابي الحلبي، القاهرة: ١٣١٣هـ/١٨٩٦م.
١١٦. المسند: لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (٢٩٢/٩٠٥)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة: ١٤٠٩.
١١٧. المسند: لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (٣٠٧/٩٢٠)، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤.
١١٨. مسند ابن الجعد: لأبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي (٩٢٩/٣١٧)، ت: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، ١٤١٠.
١١٩. المصنّف: لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (٢١١/٨٢٧)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط ٢/ ١٤٠٣.
١٢٠. المصنّف: لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥/٨٥٠)، ت: محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت: ١٤٢٧.
١٢١. معالم الدولة الإسلامية: للدكتور محمد سلام مذكور، مكتبة الفلاح، الكويت: ١٩٨٣م.
١٢٢. المعجم الوسيط: لإبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وآخرون، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

١٢٣. معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (١٠٠٤/٣٩٥)، ت: عبد السلام محمد هارون، تصوير دار الجليل، بيروت: ١٩٩٩.
١٢٤. معرفة السنن والآثار: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (١٠٦٦/٤٥٨)، ت: سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢٥. المغني عن حمل الأسفار: لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (١٤٠٢/٨٠٦)، ت: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، ١٤١٥.
١٢٦. المغني: لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠/١٢٢٣)، ت: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، ط١/١٤٠٩.
١٢٧. المفردات في غريب القرآن: للراغب أبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني (١١٠٨/٥٠٢)، ت: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
١٢٨. المنتقى من السنن المسندة: لأبي محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري (٩٢٠/٣٠٧)، ت: عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، ١٤٠٨.
١٢٩. المهذب في فقه الإمام الشافعي: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي (١٠٨٣/٤٧٦)، دار الفكر، بيروت.
١٣٠. الموسوعة العربية العالمية: أصدرتها شركة أعمال الموسوعة للإنتاج الثقافي، الرياض: ١٩٩٩م.

١٣١. الموسوعة الفقهية: أصدرتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت: ط ٥/ ٢٠٠٤ م.
١٣٢. النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ: لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (٣٣٨/ ٩٥٠)، ت: محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت: ١٤٠٨.
١٣٣. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (٧٦٢/ ١٣٦٠)، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان، ١٤١٨.
١٣٤. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرَّمْلِي (١٠٠٤/ ١٥٩٦)، دار الفكر، ١٤٠٤.
١٣٥. النِّهَاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير: المبارك بن محمد بن محمد الجزري (٦٠٦/ ١٢١٠)، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، القاهرة: ١٣٩٩.
١٣٦. نواسخ القرآن: لأبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (٥٦٧/ ١٢٠١)، ت: محمد أشرف المليباري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: ٢٠٠٣ م.
١٣٧. هداية شرح بداية المبتدئ: لأبي الحسن علي بن أبي بكر الرشداني المرغيناني (٥٩٣/ ١١٩٧)، المكتبة الإسلامية، القاهرة.

السيرة الذاتية للمؤلف

الاسم: عبدالحق بن حقي بن علي التركماني

الجنسية: سويدي.

تاريخ الولادة: ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

مكان الميلاد: كركوك - العراق

المؤهلات العلمية: ماجستير في الدراسات الإسلامية.

جهة العمل وصفته:

- رئيس مركز البحوث الإسلامية في السويد.
 - حاز على جائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية (الدورة الخامسة)، عن بحث: (التعامل مع غير المسلمين في السنة النبوية) مشاركة.
 - محاضر مشارك في مؤتمرات إسلامية في السويد وهولندا وإسبانيا وبريطانيا والمملكة العربية السعودية، وغيرها.
 - تدريس العلوم الشرعية.
- الأعمال العلمية المنشورة:

- ١- فضل الصلاة على النبي ﷺ: للإمام إسماعيل القاضي رحمه الله: دراسة وتحقيق، دار رمادي، الدمام ١٤١٧، مجلد في (٢٣٢) صفحة.
- ٢- الأخلاق والسيرة: للإمام ابن حزم الأندلسي رحمه الله: دراسة وتحقيق بالمشاركة مع الأستاذة الدكتورة إيفا رياض، رئيس قسم اللغات السامية بجامعة أوسلوا في السويد. دار ابن حزم، بيروت: ١٤٢١، الطبعة الثالثة، مجلد في (٢١٤) صفحة.
- ٣- مختصر طوق الحمامة وظل الغمامة: للإمام ابن حزم الأندلسي رحمه الله، تحقيق. دار ابن حزم، بيروت: ١٤٢٣، مجلد في (٤٥٠) صفحة.
- ٤- التلخيص لوجوه التخليص: للإمام ابن حزم الأندلسي رحمه الله،

- تحقيق. دار ابن حزم، بيروت: ١٤٢٣، مجلد في (٢٠٤) صفحة.
- ٥- التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه، بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية: للإمام ابن حزم الأندلسي رحمه الله، تحقيق، بمراجعة وتقديم ودراسة: العلامة أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري. دار ابن حزم، بيروت: ١٤٢٨، مجلد في (٧٠٠) صفحة.
- ٦- حجة الوداع: للإمام ابن حزم الأندلسي رحمه الله، دراسة وتحقيق، دار ابن حزم، بيروت: ١٤٢٩، في (٨٨٨) صفحة.
- ٧- الدرّة فيما يجب اعتقاده: للإمام ابن حزم الأندلسي رحمه الله، دراسة وتحقيق، دار ابن حزم، بيروت: ١٤٢٨، في (٧٠٠) صفحة.
- ٨- الأصول والفروع: للإمام ابن حزم الأندلسي رحمه الله، دراسة وتحقيق، دار ابن حزم، بيروت: ١٤٣٢، في (٤٠٠) صفحة.
- ٩- ترجمة السنة النبوية إلى اللغة السويدية: عرض وتقييم: بحث علمي محكّم ضمن بحوث ندوة ترجمة السنة والسيرة النبوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: صفر ١٤٢٩هـ.
- ١٠- شخصية الرسول ﷺ في كتاب: (محمد حياته وعقيدته) للمستشرق السويدي تور أندريه: بحث علمي محكّم ضمن بحوث المؤتمر الدولي: (نبي الرحمة محمد ﷺ)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: ١٤٣١هـ.
- ١١- التعامل مع غير المسلمين في السنة النبوية: بالاشتراك، بحث علمي محكّم، حاز على جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية، لعام: ١٤٣٠هـ، مناصفةً.

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	صفحة
تقديم معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي	٣
مقدمة المؤلف	٧
مقدمة في عقد الأمان	٢٣
التعريف	٢٥
مشروعية منح الكفار الحربيين الأمان، ووجوب الوفاء لهم به	٢٩
جواز الدخول في أمان الكفار للحاجة	٣٥
ما ينعقد به الأمان	٥٦
التأسيس الفقهي لمسائل هذا الكتاب ووجه ارتباطها بالواقع المعاصر	٦٠
الآثار المترتبة على دخول المسلم في أمان غير المسلمين	٧٥
الأثر الأول: تحريم خيانتهم والغدر بهم في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم	٧٧
الأثر الثاني: معاملة الكفار على أساس أنهم يملكون أموالهم ملكًا صحيحًا، ولا يجوز للمسلم أن يستولي عليها إلا بوجه أذن به الشرع الحنيف	٩٢
الأثر الثالث: أن المسلم في بلاد الكفار يجب عليه الالتزام بأحكام الدين كما يجب عليه في بلاد الإسلام	١٠٥
تحقيق القول في مذهب الحنفية في إباحة الربا وغيره في دار الحرب	١٠٩
الأثر الرابع: جواز معاملتهم بالبيع والشراء والهبة والقرض والرهن وسائر المعاملات المباحة	١٢٧

١٣٢	الأثر الخامس: أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا دَخَلَ بِلَادَ الْكُفَّارِ الْحَرْبِيِّينَ وَكَانَ يَقْصِدُ الْقِيَامَ بِعَمَلِيَّاتٍ عَسْكَرِيَّةٍ ضِدَّهُمْ، فَأَظْهَرَ لَهُمْ طَلَبَ الدُّخُولِ فِي أَمَانِهِمْ، فَأَعْطَوْهُ الْأَمَانَ، وَسَمَّحُوا لَهُ بِدُخُولِ بِلَادِهِمْ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ - دِيَانَةٌ وَأَخْلَاقًا - الْإِتْرَافُ بِعَقْدِ الْأَمَانِ، وَحُرْمَ عَلَيْهِ الْغَدْرُ بِهِمْ
١٣٤	الأثر السادس: إِذَا دَخَلَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَمَانٍ قَوْمٍ مِنَ الْكُفَّارِ الْحَرْبِيِّينَ، ثُمَّ قَامَتِ الْحَرْبُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ جَمَاعَةٍ أُخْرَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لَمْ يُجْزْ لِأُولَئِكَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْتَأْمِنِينَ نَصْرُهُ إِخْوَانُهُمُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُلْغُوا عَقْدَ الْأَمَانِ مَعَ أُولَئِكَ الْكُفَّارِ، وَيُعْلِمُوهُمْ بِذَلِكَ
١٤١	الأثر السابع: جَوَازُ السَّفَرِ بِالْقُرْآنِ حَالَ الْعَهْدِ وَالْأَمَانِ
١٤٥	الأثر الثامن: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْتَأْمِنِينَ فِي بِلَادِ الْكُفَّارِ لَا يَقِيمُونَ الْحُدُودَ بَيْنَهُمْ، لَعَدَمِ وُجُودِ وِلَايَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ عَلَيْهِمْ، لَكِنَّهُمْ يَلْتَزِمُونَ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ارْتِكَابِ الْمَعَاصِي الْمَوْجِبَةِ لِلْحُدُودِ مِنْ تَوْبَةٍ وَصُومٍ وَكِفَارَةٍ وَدِيَّةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، مِمَّا يُلْزِمُهُمْ دِيَانَةٌ
١٥٠	الأثر التاسع: أَنَّ الْمُسْلِمَ الْمَقِيمَ فِي بِلَادِ الْكُفَّارِ يَنْبَغِي عَلَيْهِ أَنْ يُعَامِلَهُمْ بِالْحَسَنَى وَيَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَيَتَأَلَّفَهُمْ بِمَوَافَقَتِهِمْ فِي غَيْرِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يَرْتَكِبُ مَا يَحْمِلُهُمْ عَلَى الثُّغْرَةِ مِنَ الدِّينِ الْحَقِّ، وَلَا يُثِيرُهُمْ بِتَصَرْفٍ يَحْمِلُهُمْ عَلَى إِيْذَانِهِ وَالْإِضْرَارِ بِهِ
١٦٦	الأثر العاشر: يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَحْفَظَ لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارِ جَمِيلَهُ، وَيَشْكُرَهُ عَلَى إِحْسَانِهِ، وَيَقَابِلَهُ بِالْوَفَاءِ وَجَمِيلِ الذِّكْرِ وَإِرَادَةِ الْخَيْرِ
١٧٣	مصادر البحث



كتاب شهري محكَّم يصدر
عن الإدارة العامة للإعلام والثقافة
برابطة العالم الإسلامي

المشرف العام
أ.د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي

المدير العام للإعلام والثقافة
د. حسن بن علي الأهدل

مدير الثقافة والنشر
عبدالله بن علي النمري

مدير التحرير
د. موفق بن عبدالله العوض

الإخراج والتصميم الفني
حاتم مبارك حميدة

عنوان المراسلة

ص.ب: ٥٣٧ مكة المكرمة
الإدارة العامة للإعلام والثقافة

موقع الرابطة والبريد الإلكتروني:

www.themwl.org
dawatulhaqq@themwl.org

هذا الكتاب لايعبر بالضرورة عن رأي الرابطة

ضوابط النشر في سلسلة دعوة الحق

- ١- أن يقدم البحث خدمة للدعوة الإسلامية ويعالج جانباً من مستجدات الأمة وقضاياها.
- ٢- ألا يكون قد سبق نشره أو قدّم للنشر لأيّ جهة أخرى.
- ٣- أن يتصف البحث بالأصالة والابتكار والجدة والمنهجية العلمية وصحة اللغة وسلامة الأسلوب.
- ٤- أن يكون البحث موضوعياً لا يستهدف به تجريح الهيئات والشخصيات.
- ٥- ألا يقل البحث عن مائة وعشرين صفحة ولا يزيد على مائتي صفحة من صفحات السلسلة.
- ٦- يخضع البحث المقدم للتحكيم العلمي.
- ٧- أن يرفق المؤلف سيرته الذاتية وقائمة بأهم مؤلفاته.
- ٨- لا تعيد الرابطة البحث للمؤلف.
- ٩- يفضل أن يكون تنسيق البحث على النحو التالي:
(أ) مقاس الصفحات ٢١×١٤ سم.
(ب) الهوامش: أعلى، أسفل، يمين، يسار (٢) سم.
(ج) الخط لوتس لينوتيب أو مهند، حجم (١٦) عادي.
(د) العناوين الرئيسة حجم (٢٠) أسود.
(هـ) مع إرفاق البحث على قرص ممغنط (CD).
والله ولي التوفيق.



يمكن الاطلاع على ما صدر عن السلسلة من خلال
موقع الرابطة :

www.themwl.org

بريد المراسلة : dawatulhaq@themwl.org

صدر من هذه السلسلة

- ١- تأملات في سورة الفاتحة د. حسن باجودة
- ٢- الجهاد في الإسلام مراتبه ومطالبه أ. أحمد محمد جمال
- ٣- الرسول في كتابات المستشرقين أ. نذير حمدان
- ٤- الإسلام الفاتح د. حسين مؤنس
- ٥- وسائل مقاومة الغزو الفكري د. حسان محمد حسان
- ٦- السيرة النبوية في القرآن د. عبد الصبور مرزوق
- ٧- التخطيط للدعوة الإسلامية د. علي محمد جريشة
- ٨- صناعة الكتابة وتطورها في العصور الإسلامية د. أحمد السيد دراج
- ٩- التوعية الشاملة في الحج أ. عبد الله بوقس
- ١٠- الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره د. عباس حسني محمد
- ١١- لمحات نفسية في القرآن الكريم د. عبد الحميد محمد الهاشمي
- ١٢- السنة في مواجهة الأباطيل أ. محمد طاهر حكيم
- ١٣- مولود على الفطرة أ. حسين أحمد حسون
- ١٤- دور المسجد في الإسلام أ. علي محمد مختار
- ١٥- تاريخ القرآن الكريم د. محمد سالم محيسن
- ١٦- البيئة الإدارية في الجاهلية وصدر الإسلام أ. محمد محمود فرغلي
- ١٧- القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته (١) د. محمد الصادق عفيفي
- ١٨- المرأة وحقوقها في الإسلام أ. أحمد محمد جمال
- ١٩- القراءات : أحكامها ومصدرها د. شعبان محمد اسماعيل
- ٢٠- المعاملات في الإسلام د. عبدالستار سعيد
- ٢١- الزكاة : فلسفتها وأحكامها د. علي محمد العماري
- ٢٢- حقيقة الإنسان بين القرآن وتصور العلوم د. أبو اليزيد العجمي
- ٢٣- الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا أ. سيد عبد المجيد بكر
- ٢٤- الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر د. عدنان محمد وزان
- ٢٥- الإسلام والحركات الهدامة معالي عبد الحميد حمودة
- ٢٦- تربية النشء في ظل الإسلام د. محمود محمد عمارة
- ط١ (١٤٠٤هـ)، ط٢ (١٤٢١هـ).
- ٢٧- مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي د. محمد شوقي الفنجرى
- ٢٨- وحي الله - حقائق وخصائص في الكتاب والسنة د. حسن ضياء الدين عتر
- ٢٩- حقوق الإنسان وواجباته في القرآن أ. حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
- ٣٠- المنهج الإسلامي في تعليم العلوم الطبيعية أ. محمد عمر القصار
- ٣١- القرآن كتاب أحكمت آياته (٢) أ. أحمد محمد جمال

٣٢-	الدعوة في الإسلام عقيدة ومنهج	د. السيد رزق الطويل
٣٣-	الإعلام في المجتمع الإسلامي	أ. حامد عبدالواحد
٣٤-	الالتزام الديني منهج وسط	الشيخ عبدالرحمن حسن حبنكة
٣٥-	التربية النفسية في المنهج الإسلامي	د. حسن الشرقاوي
٣٦-	الإسلام والعلاقات الدولية	د. محمد الصادق عفيفي
٣٧-	العسكرية الإسلامية ونهضتنا الحضارية	اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ
٣٨-	معاني الأخوة في الإسلام ومقاصدها	د. محمود محمد بابلي
٣٩-	النهج الحديث في مختصر علوم الحديث	د. علي محمد نصر
٤٠-	من التراث الاقتصادي (١)	د. رفعت العوضي
٤١-	أسس المفاهيم الاقتصادية في الإسلام	د. عبد العليم عبدالرحمن خضر
٤٢-	الأقليات المسلمة في أفريقيا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٣-	الأقليات المسلمة في أوروبا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٤-	الأقليات المسلمة في الأمريكتين والبحر الكاريبي	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٥-	الطريق إلى النصر	أ. محمد عبدالله فودة
٤٦-	الإسلام دعوة الحق	د. السيد رزق الطويل
٤٧-	الإسلام والنظر في آيات الله الكونية	د. محمد عبد الله الشرقاوي
٤٨-	دحض مفتريات ضد إعجاز القرآن ولغته	د. البدر اوي عبد الوهاب زهران
٤٩-	المجاهدون في فطاني	أ. ضياء شهاب
٥٠-	معجزة خلق الإنسان بين الطب والقرآن	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٥١-	مفهوم القيادة في إطار العقيدة الإسلامية	د. سيد عبد الحميد مرسى
٥٢-	ما يختلف فيه الإسلام عن الفكر الغربي والماركسي	أ. أنور الجندي
٥٣-	الشورى سلوك والتزام	د. محمود محمد بابلي
٥٤-	الصبر في ضوء الكتاب والسنة	أ. أسماء عمر فدعق
٥٥-	مدخل إلى تحصين الأمة	د. أحمد محمد الخراط
٥٦-	القرآن كتاب أحكمت آياته (٣)	أ. أحمد محمد جمال
٥٧-	كيف تكون خطيباً	الشيخ عبد الرحمن خليف
٥٨-	الزواج بغير المسلمين ١ (١٤٠٦ هـ) ، ط ٢ (١٤٢١ هـ)	الشيخ حسن خالد
٥٩-	نظرات في قصص القرآن (١)	أ. محمد قطب عبدالعال
٦٠-	اللسان العربي والإسلام معاً في معركة المواجهة	د. السيد رزق الطويل
٦١-	بين علم آدم والعلم الحديث	أ. محمد شهاب الدين الندوي
٦٢-	المجتمع الإسلامي وحقوق الإنسان	د. محمد الصادق عفيفي
٦٣-	من التراث الاقتصادي للمسلمين (٢)	د. رفعت العوضي
٦٤-	تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد	الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة
٦٥-	لماذا وكيف أسلمت (١)	أ. أحمد سامي عبد الله

٦٦-	أصلح الأديان للإنسانية عقيدة وشريعة	أ. أحمد عبد الغفور عطار
٦٧-	العدل والتسامح الإسلامي	أ. السيد أحمد المخزنجي
٦٨-	القرآن كتاب أحكمت آياته (٤)	أ. أحمد محمد جمال
٦٩-	الحريات والحقوق في الإسلام	أ. محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٧٠-	الإنسان الروح والعقل والنفس	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٧١-	موقف الجمهوريين من السنة النبوية	د. شوقي بشير
٧٢-	الإسلام وغزو الفضاء	الشيخ محمد سويد
٧٣-	تأملات قرآنية	د. عصمة الدين كركر
٧٤-	الماسونية سرطان الأمم	أ. أبو إسلام أحمد عبد الله
٧٥-	المرأة بين الجاهلية والإسلام	أ. سعد صادق محمد
٧٦-	استخلاف آدم عليه السلام	د. علي محمد نصر
٧٧-	نظرات في قصص القرآن (٢)	أ. محمد قطب عبد العال
٧٨-	لماذا وكيف أسلمت (٢)	أ. أحمد سامي عبد الله
٧٩-	كيف نُدرّس القرآن لأبنائنا	د. سراج محمد وزان
٨٠-	الدعوة والدعاة .. مسؤولية وتاريخ	الشيخ أبو الحسن الندوي
٨١-	كيف بدأ الخلق	أ. عيسى العرباوي
٨٢-	خطوات على طريق الدعوة	أ. أحمد محمد جمال
٨٣-	المرأة المسلمة بين نظرتين	أ. صالح محمد جمال
٨٤-	المبادئ الاجتماعية في الإسلام	أ. محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٨٥-	التآمر الصهيوني الصليبي على الإسلام	د. عاصم حمدان علي
٨٦-	الحقوق المتقابلة بين الزوجين في الشريعة الإسلامية ..	د. عبد الله محمد سعيد
٨٧-	من حديث القرآن عن الإنسان	د. علي محمد حسن العماري
٨٨-	نور من القرآن في طريق الدعوة والدعاة	د. محمد الحسين أبوسم
٨٩-	أسلوب جديد في حرب الإسلام	أ. جهمان عايض الزهراني
٩٠-	القضاء في الإسلام	أ. سليمان محمد الحميضي
٩١-	دولة الباطل في فلسطين	الشيخ محمد سويد
٩٢-	المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل	د. حلمي عبد المنعم صابر
٩٣-	التجهير الصيني في تركستان الشرقية	أ. رحمة الله رحمتي
٩٤-	الفطرة وقيمة العمل في الإسلام	أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
٩٥-	أوصيكم بالشباب خيراً	أ. أحمد محمد جمال
٩٦-	المسلمون في دوائر النسيان	أ. أسماء أبو بكر محمد
٩٧-	من خصائص الإعلام الإسلامي	أ. محمد خير رمضان يوسف
٩٨-	الحرية الاقتصادية في الإسلام	د. محمود محمد بابلي
٩٩-	من جماليات التصوير في القرآن الكريم	أ. محمد قطب عبد العال
١٠٠-	مواقف من سيرة الرسول ﷺ	أ. الأمين الحاج محمد أحمد

أ. عبد الرحمن خليف	اللسان العربي بين الانتشار والانحسار	١٠١-
السيد هاشم عقيل عزوز	أخطار حول الإسلام	١٠٢-
د. عبد الله محمد سعيد	صلاة الجماعة دراسة فقهية مقارنة	١٠٣-
د. اسماعيل سالم عبدالعال	المستشرقون والقرآن	١٠٤-
أ. أنسور الجندي	مستقبل الإسلام بعد سقوط الشيوعية	١٠٥-
د. شوقي أحمد دنيا	الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح	١٠٦-
د. عبد المجيد أحمد منصور	توجيه وإرشاد الشباب المسلم نحو قضاء وقت الفراغ	١٠٧-
أ. السيد أحمد المخزنجي	في ظلال سيرة الرسول ﷺ	١٠٨-
د. ياسين الخطيب	المخدرات مضارها على الدين والدنيا	١٠٩-
أ. محمود محمد كمال عبد المطلب	أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١١٠-
د. حياة محمد علي خفاجي	زينة المرأة بين الإباحة والتحریم	١١١-
د. سراج محمد وزان	التربية الإسلامية كيف نرغبها لأبنائنا	١١٢-
أ. عبد رب الرسول سيف	النموذج العصري للجهاد الإسلامي	١١٣-
أ. أحمد محمد جمال	المسلمون حديث ذو شجون	١١٤-
أ. نور الإسلام بن جعفر علي آل فايز	المسلمون في بورما .. التاريخ والتحديات	١١٥-
د. جابر المتولي قميحة	آثار التبشير والاستشراق على الشباب المسلم	١١٦-
أ. أحمد بن محمد المهدي	اللباس في الإسلام	١١٧-
أ. ناصر عبد الله العمار	الترف وأثره في المجتمع من خلال القرآن الكريم	١١٨-
أ. محمد أبو الليث الخير آبادي	أسس النظام المالي والاقتصادي في القرآن	١١٩-
د. اسماعيل سالم عبدالعال	المستشرقون والقرآن (٢)	١٢٠-
د. محمد سويد	الإسلام هو الحل	١٢١-
أ. محمد قطب عبد العال	نظرات في قصص القرآن (٣)	١٢٢-
د. محمد بهي الدين سالم	من حصاد الفكر الإسلامي	١٢٣-
أ. ساري محمد الزهراني	خواطر إسلامية	١٢٤-
أ. اسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي	الإسلام ومكافحة المخدرات	١٢٥-
أ. صالح أبو عراد الشهري	دروس تربوية نبوية	١٢٦-
د. عبد الحلیم عويس	الشباب المسلم بين تجربة الماضي وآفاق المستقبل	١٢٧-
د. مصطفى عبد الواحد	من سيات الأدب الإسلامي	١٢٨-
أ. أحمد محمد جمال	خطوات على طريق الدعوة (١)	١٢٩-
أ. أحمد محمد جمال	خطوات على طريق الدعوة (٢)	١٣٠-
أ. عبد الباسط عز الدين	المسجد البابري قضية لا تنسى	١٣١-
د. سراج محمد وزان	التدريس في مدرسة النبوة	١٣٢-
أ. ابراهيم اسماعيل	الإعلام الإسلامي ووسائل الاتصال الحديثة	١٣٣-
د. حسن محمد باجودة	تسخير العلم والعمل لمجد الإسلام	١٣٤-
أ. أحمد أبو زيد	منهاج الداعية	١٣٥-

الشيخ. محمد بن ناصر العبودي	١٣٦-	في جنوب الصين
د. شوقي أحمد دينا	١٣٧-	التنمية والبيئة دراسة مقارنة
د. محمود محمد بابلي	١٣٨-	الشريعة الإسلامية شريعة العدل والفضل
أ. أنور الجندي	١٣٩-	سقوط الأيديولوجيات وكيف يملأ الإسلام الفراغ
أ. محمود الشرقاوي	١٤٠-	الطفل في الإسلام
أ. فتحي بن عبد الفضيل بن علي	١٤١-	التوحيد فطرة الله التي فطر الناس عليها
د. حياة محمد علي خفاجي	١٤٢-	لمحات من الطب الإسلامي
د. السيد محمد يونس	١٤٣-	الإسلام والمسلمون في ألبانيا
مجموعة من الأساتذة الكُتاب	١٤٤-	أحمد محمد جمال (رحمه الله)
أ. أحمد أبو زيد	١٤٥-	المهجوم على الإسلام في الروايات الأدبية
د. حامد أحمد الرفاعي	١٤٦-	الإسلام والنظام العالمي الجديد
أ. محمد قطب عبدالعال	١٤٧-	من جماليات التصوير في القرآن الكريم
أ. زيد بن محمد الرماني	١٤٨-	الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي
أ. جهمان بن عايض الزهراني	١٤٩-	الماسونية والمرأة
أ. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	١٥٠-	جوانب من عظمة الإسلام
د. حسن محمد باجودة	١٥١-	الأسرة المسلمة في ضوء القرآن
د. أحمد موسى الشيشاني	١٥٢-	حرب القوقاز الأولى
أ. زيد بن محمد الرماني	١٥٣-	المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية
د. السيد محمد يونس	١٥٤-	المسلمون في جمهورية الشاشان
		وجهادهم في مقاومة الغزو الروسي
إعداد مجموعة من الباحثين	١٥٥-	القدس في ضمير العالم الإسلامي
إعداد مجموعة من الباحثين	١٥٦-	الطريق إلى الوحدة الإسلامية
د. جعفر عبدالسلام	١٥٧-	المركز القانوني الدولي لمدينة القدس
د. عبد الرحمن الخوراني	١٥٨-	الحوار النافع بين أصحاب الشرائع
أ. علي راضي أبو زريق	١٥٩-	الإنسان والبيئة
أ. محمود الشرقاوي	١٦٠-	الإسلام وأثره في الثقافة العالمية
أ. عبد الله أحمد خشيم	١٦١-	الموت .. ماذا أعدنا له ؟
د. محمود محمد بابلي	١٦٢-	زواج المسلمة بغير المسلم وحكمة تحريمه
أ. أنور الجندي	١٦٣-	عطاء الإسلام الحضاري
أ. عاطف أبو زيد سليمان علي	١٦٤-	إحياء الأراضي الموات في الإسلام
أ. محمد بن سليمان الأهدل	١٦٥-	أهمية يوم الجمعة وخطب مختارة
أ. خالد الأصـور	١٦٦-	البوسنة والهرسك .. حقائق وأرقام
أ. محمد بن ناصر العبودي	١٦٧-	المسلمون في لاوس وكمبوديا
أ. إبراهيم الدرعاوي	١٦٨-	المشكلات التربوية والدينية عند المسلمين
		في المجتمع الهولندي

١٦٩-	مفاهيم يجب أن تُصحح	أ. بغداد سيدي محمد أمين
١٧٠-	السنة النبوية المطهرة	الشيخ محمد علي الصابوني
١٧١-	نحو مشروع حضاري للإسلام	د. أحمد القديدي
١٧٢-	الإعلام الإسلامي رسالة وهدف	أ. سمير بن جميل راضي
١٧٣-	الشريعة والتشريع	أ. فاطمة السيد علي سباك
١٧٤-	ترجمات معاني القرآن الكريم	د. عبدالله عباس الندوي
١٧٥-	خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام	أ. زيد بن محمد الرماني
١٧٦-	الرحمة المهداة محمد رسول الله ﷺ	د. نزار بن عبد الكريم بن سلطان الحمداني
١٧٧-	المعاهدات الدولية في فقه الإمام محمد الشيباني	أ. عثمان بن جمعة ضميرية
١٧٨-	التكامل وتقسيم العمل الإقليمي بين الأقطار الإسلامية	د. محمد إبراهيم منصور
١٧٩-	شقائق الرجال وحل مسألة المرأة في المنهج الإسلامي	أ. حسني شيخ عثمان
١٨٠-	في غرب الهند	أ. محمد بن ناصر العبودي
١٨١-	في بلاغة الدعاء النبوي	د. عبد الرزاق محمد محمود فضل
١٨٢-	الإعلام الغربي والمؤامرة على الإسلام في أفريقيا	د. عبد العليم عبد الرحمن خضر
١٨٣-	منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام	د. حلمي عبد المنعم صابر
١٨٤-	معالم من الفكر التربوي عند علماء المسلمين	أ. د/ أحمد محمد الخراط
١٨٥-	أهل الحل والعقد صفاتهم ووظائفهم	د. عبدالله بن إبراهيم الطريقي حامد
١٨٦-	التربية في عهد الرسول [نشأتها وتطورها]	سالم عايض الحري
١٨٧-	الزكاة وتنمية المجتمع	السيد أحمد المخزنجي
١٨٨-	بلاد التتار والبلغار	محمد بن ناصر العبودي
١٨٩-	خطبة الجمعة	د. نزار عبد الكريم سلطان الحمداني
١٩٠-	عداوة الشيطان للإنسان كما جاء في القرآن	د. عبد العزيز بن صالح العبيد
١٩١-	السفارة والسفراء في الإسلام	د. عثمان بن جمعة ضميرية
١٩٢-	القدس الشريف حقائق التاريخ وآفاق المستقبل	أ. د. محمد علي حُلّة
١٩٣-	أعمال الحاج بعد النفر من منى	د. ياسين بن ناصر الخطيب
١٩٤-	التصريح بإثبات الأنجيل الأربعة	د. عبد الشكور بن محمد أمان العروسي
١٩٥-	الاعتقاد الصحيح في المسيح تحليل مخاطر الاستشمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق	محمد نور علي عبدالله
١٩٦-	المسيح عيسى بن مريم مصدق لما بين يديه في التوراة	د. عبدالله بن عبد العزيز الشيعي
١٩٧-	من معوقات الدعوة على ضوء الكتاب والسنة «ضعف الإيذان»	د. عبد المهيمن عبد السلام طحان
١٩٨-	معالم العلاقات الإنسانية في الإسلام	د. أحمد عبد الرحيم السايح

- ١٩٩- لمحات في سورة الأحزاب أ. د. حسن بن محمد باجودة
- ٢٠٠- جوانب التعارض بين عنصر الأئمة في المرأة د. عدنان بن حسن باحارث
- ٢٠١- منهج القرآن الكريم في إثبات عقيدة د. منظور بن محمد رمضان
- البعث بعد الموت «تفسير موضوعي».
- ٢٠٢- تفسير القرآن الكريم مصادره واتجاهاته د. عبدالله بن الزبير بن عبدالرحمن
- ٢٠٣- الإسلام وعولمة الرأسمالية. د. عبدالحفيظ بن عبدالرحيم محجوب
- ٢٠٤- قصة أصحاب الخنة وقيمة النية في الشريعة الإسلامية د. ياسين بن ناصر الخطيب
- ٢٠٥- دلالة الأسماء الحسنى على التنزيه د. عيسى بن عبدالله السعدي
- ٢٠٦- الولاء والبراء بين الغلو والجفاء (في ضوء الكتاب والسنة) د. الشريف حاتم بن عارف العوني
- ٢٠٧- المحو والإثبات في المقادير د. عيسى بن عبدالله السعدي
- ٢٠٨- الطريق إلى نجاة الأولاد د. عبدالله إبراهيم اللحيان
- ٢٠٩- الإسلام وتهمة الإرهاب د. حسن عزوزي
- ٢١٠- رؤية تربوية تطويرية لمنهج الدعوة الإسلامية د. حسن بن عايل أحمد يحيى
- د. مسعود بن محمد القحطاني
- ٢١١- البلد الحرام - فضائل وأحكام د. ضياء الدين محمد مطاوع
- إعداد كلية الدعوة وأصول الدين -
- جامعة أم القرى بمكة المكرمة
- ٢١٢- الوجود الإسلامي في أمريكا- الواقع والأمل د. عثمان أبوزيد عثمان
- ٢١٣- مقاصد الشريعة تأصيلاً وتفعيلاً د. محمد بكر إسماعيل حبيب
- ٢١٤- الصحة والصحابة رضوان الله عليهم «رسالة أ. د. أحمد علي الإمام
- تأصيلية في تحقيق عدالة الصحابة وذكر فضائلهم»
- ٢١٥- آثار العولمة على عقيدة الشباب د. عبدالقادر بن محمد عطا صوفي
- ٢١٦- المزاح في الإسلام د. حسن عبدالغني أبوغدة
- ٢١٧- أصول المخالفين لأهل السنة في الإيمان د. عبدالله بن محمد القرني
- دراسة تحليلية نقدية -
- ٢١٨- دلائل الإسلام أ. د. أحمد بن سعد الحمدان
- ٢١٩- الخواف الإسلامي بين الحقيقة والتضليل د. عطية فتحى الويشي
- ٢٢٠- دلالة المثلثات على التوحيد د. عيسى بن عبدالله السعدي
- ٢٢١- الفتنة، معناها، والحكمة منها، في ضوء الكتاب والسنة. د. إبراهيم بن عبدالله الدويش
- ٢٢٢- المنهج التربوي النبوي في معالجة مواقف من أخطاء أ. أحمد بن إسماعيل كتبي
- أفراد في المجتمع المدني من خلال كتاب (السيرة النبوية) لابن هشام المتوفى عام ٢١٨هـ.
- ٢٢٣- مسائل العقيدة ودلائلها بين البرهنة د. السيد رزق الحجر
- القرآنية والاستدلال الكلامي.

- ٢٢٤- الحضارة الإسلامية وسطيتهما أ. السيد أحمد المخزنجي وموقفها من الآخر.
- ٢٢٥- الشيخوخة وكيفية تعامل الإسلام مع متغيراتها د. عبدالله بن ناصر السدحان
- ٢٢٦- العلاقات الثقافية الفكرية بين العالمين الإسلامي د. مفرح بن سليمان بن عبدالله القوسي والعربي في العصر الحاضر - الحواجز والجسور - .
- ٢٢٧- التنصير في أفريقيا د. عبدالرزاق عبدالمجيد أالارو
- ٢٢٨- أثر الإيوان في بناء الحضارة الإنسانية د. أحمد معاذ علوان حقي
- ٢٢٩- التعريف بالإسلام باللغات الأجنبية د. حسن عزوزي
- ٢٣٠- فلسفة الحرية الدينية - نظرة عقدية د. لطف الله خوجة
- ٢٣١- البناء التربوي للمجتمع المسلم الفعال د. هاشم بن السيد علي الأهدل
- ٢٣٢- ميثاق الإيمان د. عيسى بن عبدالله السعدي
- ٢٣٣- مقدمة في مصطلحات الفقهاء عن د. محمد ظاهر أسدالله المكي
- ٢٣٤- الأحكام الشرعية وأئمة مذاهبهم الأربعة، أصولهم الاجتهادية مدوناتهم الفقهية ومصطلحاتهم المذهبية. قضايا المسلمين في القصص الإسلامي المعاصر أ. يحيى حاج يحيى
- ٢٣٥- «نصر الله امرء اسمع مقالتي ...» د. عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالمحسن التركي «دراسة عقدية»
- ٢٣٦- السعادة والحياة «رؤية تربوية لمفهوم السعادة أ. عبدالكريم بن عوض اللبيني وأسبابها في حياة المسلم المعاصر» السلمي
- ٢٣٧- الرفق في السنة د. حسن محمد عبده جي
- ٢٣٨- الدين المعاملة د. منقذ بن محمود السقار
- ٢٣٩- التجديد في عرض السيرة النبوية، مقاصده وضوابطه د. محمد يسري
- ٢٤٠- ضوابط تشغيل النساء د. عدنان حسن باحارث
- ٢٤١- الأثر التعليمي لفن الرجز د. حسن محمد حسن محبوب
- ٢٤٢- أخلاقيات العمل (ضرورة تنمية ومصلحة شرعية) د. سعيد بن ناصر الغامدي
- ٢٤٣- النزاعات الأهلية في أفريقيا قراءة في الموروث د. آدم بمبمب السلمي الإسلامي.
- ٢٤٤- القراءة التجزئية للنصوص الشرعية د. سعد بن علي الشهراني وأثرها في افتراق المسلمين.
- ٢٤٥- المحكمات صام أمن الأمة وأساس الثبات د. الشريف حاتم بن عارف العوني
- ٢٤٦- مواقف المستشرقين من دعوة الشيخ محمد بن د. عبدالله بن عمر الدميحي عبدالوهاب الإصلاحية.
- ٢٤٧- العقيدة الإسلامية في القرآن الكريم، المنهج د. عثمان جمعة ضميرية والأركان والخصائص.
- ٢٤٨- حادثة الإفك ودلالاتها الفقهية والأصولية د. هاني أحمد عبدالرحمن عبدالشكور

٢٤٩ -	عقوبة المرتد وشبهات المعاصرين	د. عبدالله الزبير عبدالرحمن صالح
٢٥٠ -	الدخول في أمان غير المسلمين	أ.عبدالحق بن حقي بن علي التركستاني

هذا الكتاب

يتضح من خلال هذا الكتاب فقه التعامل بين المسلمين وبين غيرهم، في ظلّ التغيّرات المعاصرة. وقد تزايدت الحاجة إلى هذا الفقه بعد أن كثّر انتقال المسلمين إلى دول غير إسلامية، وإقامتهم فيها، وما يتبع ذلك من مساكنة غير المسلمين ومخالطتهم ومشاركتهم في مجالات العيش، مما يحتاج إلى فقه وتبصّر.

والواقع أنّ فئة من المسلمين المقيمين في بلدان غير مسلمة يغلبُ عليهم الجهلُ بأحكام الشريعة، وقلةُ الاكتراث بمراعاتها في معاملة بعضهم بعضاً، وفي معاملة غيرهم ممن يقيمون بين أظهرهم.

وتراثنا الفقهي المتّصلُ بتنظيم العلاقة بين المسلمين وبين غيرهم مفصّلٌ مستفيضٌ في الحالة العكسيّة لما عليه الوضع الآن؛ أي في حالة غير مسلم يقيم بين أظهر المسلمين، بصورة مؤقتة أو مؤبّدة، فردية أو جماعية، بناءً على التسويغ المبدئي لهذه الإقامة، وذلك يقتضي جملة من التفاصيل الإجرائيّة، يتّضح من خلالها شروط هذه الإقامة وحقوقها وواجباتها في العبادات والمعاملات والآداب والأخلاق.